The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and Postgraduate

Faculty of Commerce

Master of Business & Administration

الجامعـــة الإســلاميـــــة – بغزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كليـــــــــة التـــجـــــارة

ماجســـتـــير إدارة الأعمـــــال

فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة

(دراسة حالة مشروع دعم الاتحاد الاوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة)

Effectiveness of the EU Technical Standards in the Assessment of Project Proposals Concerning the Development of Technical and Vocational Education and Training (TVET) in the Gaza Strip A Case Study of the EU Supported TVET Programs in the Gaza Strip

إِعدَادُ البَاحِثَة

نور رشاد الزين حبيب

إِشرَافُ

الأستاذُ الدُكتُور

فارس محمود أبو معمر

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي إدارة الأعمال بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أكتوبر/2017م – محرم/1439هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة

(دراسة حالة مشروع دعم الاتحاد الاوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة)

The Effectiveness of the EU Technical Standards in Assessment Project Proposals Concerning the Development of Technical and Vocational Education and Training (TVET) in the Gaza Strip

Case Study: EU Supported TVET Programs in the Gaza

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**نور رشاد الزين حبيب**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: Ref: ج س غ/35/
التاريخ: Date: 2017/11/08

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **نور رشاد الزين حبيب** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال** وموضوعها:

فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة

(دراسة حالة مشروع دعم الاتحاد الاوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة)

Effectiveness of the EU Technical Standards in the assesment of Project Proposals Concerning the Development of Technical and Vocational Education and Training (TVET) in the Gaza Strip A Case Study of the EU Supported TVET Programs in the Gaza Strip

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 22 صفر 1439 هـ، الموافق 2017/11/11م الساعة العاشرة صباحاً في قاعة مبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. فارس محمود أبو معمر	مشرفاً و رئيساً	.....
د. خالد عبد دهليز	مناقشاً داخلياً	.....
د. كمال محمد الهنداوي	مناقشاً خارجياً	..... 14/12/2017

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة التعرف على فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب االتقني والمهني من خلال محاور (تصميم المشروع، الملاءمة، الشراكة والقدرات المؤسساتية، الاستدامة، والموازنة والجدوى الاقتصادية)، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وقامت الباحثة باجراء مسح شامل لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة وبخاصة المستفيدة من مشروع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني، بالإضافة لذلك قامت بتحديد الخبراء في التعليم والتدريب التقني والمهني ممن يمتلكون الخبرة في هذا المجال، واستخدمت الباحثة استبانة تشمل جميع المعايير حيث تم توزيع (30) استبانة وتم استرداد (27) منها بنسبة استرداد (90%)، إضافة لذلك تنفيذ مقابلات مع (10) خبراء في المجال وعدد مجموعة بؤرية واحدة .

لقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لكل أبعاد فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي (تصميم المشروع، الملاءمة، الشراكة والقدرات المؤسساتية، الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع، الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع) على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني، بالاضافة الى التأثير المرتفع لمعياري الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع، والميزانية والجدوى الاقتصادية على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

توصي الدراسة بمتابعة الاستدامة المالية للمؤسسة التعليمية بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة ومنحها الأولوية في فعالية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي، مع زيادة التركيز على المساهمة المالية او العينية المتوقعة من جهات أخرى أثناء التنفيذ.

Abstract

This study aimed to identify the effectiveness of the EU Technical Standards in assessing project proposals concerning the Development of Technical and Vocational Education and Training (TVET) through the following axes: project design, relevance, partnership, institutional capacity, sustainability, budget, and feasibility. To achieve the study aim, the researcher used the descriptive analytical method, she surveyed 30 experts in the technical and vocational training and technical and vocational training institutions in particular the beneficiaries of the EU TVET project who have experience in this field. The questionnaire has been distributed to 30 sampling units, where 27 forms were retrieved representing a percentage of 90%. In addition, the study conducted an interview with 10 experts in the field, and managed 1 focus group to discuss the research problem.

The study found that there is an impact of all the dimensions of EU technical standards (project design, relevance, partnership, institutional capacity, sustainability, budget, and feasibility) on the development of education and technical and vocational training. This is in addition to a significant impact of the dimensions of impact, expected project sustainability, budget, and feasibility on the development of education and technical and vocational training.

The study offered a set of recommendation. This includes the need to follow up the financial sustainability of the educational institutions after the end of funding from the donors. This should be given a priority in assessing effectiveness of the EU technical standards. There is also a need to pay more attention to the expected contribution, being financial or in kind, from other donors during project implementation.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُور﴾

[الملك: 15]

ٱلإِهدَاْءُ

إلى من تاقت إليه القلوب ... واشتاقت لرؤيته العيون

إلى قائدي وقدوتي رسول الله صلى الله عليه وسلم إيماناً وتصديقاً.

الى من غاب عنا بجسده و باق فينا بروحه ، و أضاء لي شموع العلم و المعرفة إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأكرم مثواه.

الى نبع الحنان المعطاءة أمي الغالية الصابرة رمز الوفاء ،،، التي ربتني فأحسنت تربيتي ورعتني فأحسنت رعايتي.

وغرست المثل العليا في نفسي ،،، وشجعتني على المضي في طريقي ودعاؤها لي ،،،

الى سندي رفيق الدرب زوجي حماه الله .

الى أبنائي فلذة الكبد ...

إلى إخواني الأوفياء، وأخواتي الكريمات ،،،

إلى صديقاتي وزملائي رفاق الدرب رمز المحبة ، وعنوان الولاء ،،،

إلى مشرفي الذي أرشدني فكان نعم العالم والأب والمربي

إلى رواد الفكر ، ومنارة الأمة ، ومنبع العطاء ، أساتذتي في كلية التجارة

الى بيتي الثاني صندوق التشغيل.

إلى الكادحين الباحثين عن ارزاقهم

********** إليهم جميعا أهدي هذا البحث المتواضع **********

شكرٌ وتقديرٌ

إيماناً مني بقولِ الحبيب (صلى الله عليه وسلم): "مَنْ لا يَشْكُرُ النّاسَ لا يَشْكُرُ الله"، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الجامعة الإسلامية منارة العلم والمعرفة، وإلى كلية التجارة وقسم الإدارة، والطاقم الأكاديمي والإداري بالجامعة، والشكر موصول إلى مكتبة الجامعة المركزية.

وأتقدم بشكري الجزيل لأستاذي ومشرفي د. فارس محمود أبو معمر الذي أشرف على رسالتي، ولم يبخل عليَّ بأيِّ توجيه في سبيل إظهار رسالتي على خير وجه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بموافقتهم على مناقشة رسالتي

د. خالد دهليز مناقشًا داخليًا و د. كمال الهنداوي مناقشًا خارجيًا.

وكل الشكر والحب والعرفان لسندي الأول زوجي ووالدتي ، إخوتي وأخواتي على كل ما بذلوه من دعم لي وتشجيع.

ولا أنسى من كانوا سندا لي بكل الأوقات زملائي في صندوق التشغيل و الحماية الاجتماعية للعمال.

والشكر موصول أيضًا إلى كل الأحبة والأصدقاء الذين كانوا خير عونٍ لي لإتمام هذه الرسالة وإخراجها بأفضل صورة.

الله أرجو أن يجعل عملي هذا في ميزان حسناتي.

الباحثة

نور رشاد الزين حبيب

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة ..... **ب**

Abstract ..... **ت**

الإهدَاءُ ..... **ج**

شكرٌ وتقديرٌ ..... **ح**

فهرس المحتويات ..... **خ**

فهرس الجداول ..... ر

فهرس الأشكال والرسومات التوضيحية ..... **س**

فهرس الملاحق ..... **ش**

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **1**

المقدمة 2

مشكلة الدراسة: 3

فرضيات الدراسة 4

أهداف الدراسة 5

أهمية الدراسة 5

متغيرات الدراسة: 6

حدود الدراسة: 7

مصطلحات الدراسة: 7

اختصارات الدراسة: 9

الفصل الثاني الإطار النظري **10**

برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني 11

معايير الاتحاد الأوروبي لتقييم المشاريع: 14

نظام التقييم للمشاريع 16

التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين: 17

واقع التعليم المهني في فلسطين: النشأة والتطور: 18

نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين: 20

منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين 24

أنماط التعليم والتدريب التقني والمهني: 26

خصائص التعليم والتدريب التقني والمهني: 27

مستويات التعليم المهني والتقني: 27

أهداف التعليم والتدريب التقني والمهني: 28
أنواع التعليم والتدريب المهني: 30
فلسفة التعليم المهني: 31
أسس التعليم المهني: 32
الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين: 33
المؤسسات التعليمية والتدريبية للتعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين: 33
مجالس التشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين: 34
أعضاء مجلس التشغيل والتدريب التقني والمهني: 35
أنشطة المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني: 36
تشكيل المجلس المحلي للتوظيف والتعليم والتدريب التقني والمهني 37
قيادة المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني 37
مجلس التشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة: 38
برنامج الاتحاد الاوروبي المرحلة الاولى مارس 2013 م – يونيو 2016م. 38
المرحلة الثانية لبرنامج الاتحاد الأوروبي يوليو 2016م 40

الفصل الثالث الدراسات السابقة 43

أولا: الدراسات العربية 44
ثانياً: الدراسات الأجنبية 48
التعقيب على الدراسات السابقة: 53
أوجه الاستفادة من الد راسات السابقة بالنسبة للباحثة 54

الفصل الرابع الطريقة و الاجراءات 55

مقدمة: 56
منهج الدراسة: 56
مجتمع الدراسة: 57
عينة الدراسة: 58
منهج البحث: 58
أدوت الدراسة: 59
خطوات بناء الاستبانة: 60
صدق أداة الدراسة: 60
إجراءات تطبيق اداة الدراسة: 67
الاساليب الاحصائية المستخدمة للمعالجة : 67

الفصل الخامس تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها 70

تحليل البيانات المتعلقة بمجتمع الدراسة..... 71
تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة: 89
اختبار فرضيات الدراسة 92
الفصل السادس النتائج والتوصيات..... 96
مقدمة:..... 97
نتائج الدراسة..... 97
التوصيات 98
بحوث و دراسات مستقبلية مقترحة: 99
المصادر والمراجع 100
الملاحق..... 106

فهرس الجداول

جدول(2.1): يبين: معايير الاتحاد الأوروبي لتقييم المشاريع 15
جدول (2.2): نظام لتقييم المشاريع وفق تدريج من (1~10) وفقاً للخطوط التوجيهية العامة..... 16
جدول (2.3): المؤسسات المستفيدة من البرنامج في المرحلة الأولى: 39
جدول (2.4): بالمستفيدين من المشروع في المرحلة الثانية 41
جدول (2.5): يبين أعداد مؤسسات التدريب حسب تصنيفها وموقعها للعام 1999..... 34
جدول (4.1): معاملات الارتباط بين محاور مقياس فعالية المعايير الفنية والدرجة الكلية لمقياس الفعالية 61
جدول(4.2): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (تصميم المشروع) والدرجة الكلية للمحور 62
جدول(4.3): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (الملاءمة) والدرجة الكلية للمحور 63
جدول(4.4): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (الشراكة والقدرات المؤسساتية) والدرجة الكلية للمحور 63
جدول(4.5): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع) والدرجة الكلية للمحور 64
جدول(4.6): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع) والدرجة الكلية للمحور 64
جدول(4.7): معاملات الارتباط بين مقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني وفقراته 65
جدول(4.8): معاملات الارتباط بين المقياس العام مع مقياس فاعلية المعايير الفنية ومقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني 66
جدول (4.9): قيمة معامل الثبات لإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة 66
جدول(5.1): يبين توزيع خصائص مجتمع الدراسة (N=27) 71
جدول (5.2): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد محور تصميم المشروع 72
جدول (5.3): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد الملاءمة (N=27) 75
جدول (5.4): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد الشراكة والقدرات المؤسساتية 77
جدول (5.5): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع 80

جدول (5.6): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع..... 82
جدول (5.7): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لأبعاد فاعلية المعايير الفنية84
جدول (5.8): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني 87
جدول (5.9): يوضح التباين المسموح به و معامل تقييم التباين و معامل الالتواء للمتغيرات المستقلة 90
جدول (5.10): يبين تحليل التباين لنموذج الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة.... 90
جدول (5.11): يبين نموذج الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة وتاثيره علي المتغير التابع 91
جدول (5.12): يبين نموذج الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة وتاثيره على المتغير التابع 94
جدول (5.13): يبين نماذج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة وكيفية دخولها على النموذج وتاثير كل متغير مستقل علي المتغير التابع 95

فهرس الأشكال والرسومات التوضيحية

شكل (1.1): العلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة 6
شكل (2.1): عملية اختيار المشاريع 41

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1): كتاب تحكيم الاستبيان 107
ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين 108
ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها الأولية 109
ملحق رقم (4): الاستبانة بصورتها النهائية 113
ملحق رقم (5): اسئلة المقابلات.....117
ملحق رقم (6): أسئلة المجموعة البؤرية 118
ملحق رقم (7): جدول يوضح بيانات دراسة الحالة (المقابلات).....119
ملحق رقم (8) جدول يوضح بيانات المجموعة البؤرية.....120

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعتبر وجود معايير محددة مسبقا و معلنة لتقييم أي عملية كانت من أهم الطرق و الأكثر قابلية للشفافية حيث تعتبر شرطا لتحسين الانتاجية و تحقيق الأهداف المرجوة.و تعد عملية تقييم المشاريع من اهم أنشطة ادارة اي مشروع، حيث يؤكد ذلك جميع أصحاب العلاقة من أصحاب المشاريع ومتخذي القرارات، والجهات الممولة للمشاريع والمستفيدين وغيرهم على الدور الذي تقوم به عملية تقييم المشاريع في نجاحه واستمراره وتحقيق أهدافه.(البنا،2011م)

بالرغم من أن التقييم يعني أشياء مختلفة لدى مختلف الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم وتقديراتهم لدور التقييم في نجاح المشروعات، إلا أن هناك حدوداً مشتركة للمفاهيم النظرية للتقييم، والأسس العملية لذلك، ويرجح تعدد النظريات والنماذج والممارسات إلى أن دراسة التقييم تعد مجالاً جديداً.(البنا،2011م)

حيث عرف (Patton,1986) التقييم بأنه: عملية تجميع منظمة للمعلومات حول أنشطة محدودة لتقليل عدم التأكد وتحسين الفاعلية واتخاذ القرارات في ضوء ما تؤديه هذه البرامج والمشروعات.

بينما عرفها (Lewis ,2002) على أنها: العملية التي تسهل عمل الوظائف الادارية كالتخطيط والتنظيم والرقابة لجميع الأنشطة من أجل تحقيق أهداف المشروع. بينما ينطوي التقييم على الجمع المنظم للمعلومات حول الأنشطة ونتائج أي نشاط أو فعل من أجل تحديد أهميته أو ميزاته.(Dart et al, 1998)، ويعتبر التقييم جزء كبير من التعلم لما يوفره من ثروة ووفرة في المعلومات المفيدة حول نتائج المشروعات وديناميات هؤلاء الذين شرعوا بالعمل.

وينظر البعض على أن التعليم والتدريب التقني والمهني هو أحد الحلول لمشكلة البطالة المتفاقمة وخصوصاً بين الخريجين حملة الشهادات الأكاديمية نظراً لضعف احتياجات سوق العمل وشح الوظائف، حيث يشكل احدى الركائز الأساسية في بناء مجتمع حديث قائم على التصنيع والإنتاج لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية من خلال تنمية قدرات وكفايات الطاقات البشرية من خلال برامج تدريبية فاعلة وقادرة على توفير تدريبية شاملة ومتكاملة، وتحقيق نمو مهني فاعل ويتواءم مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني والإقليمي باعتباره رافداً أساسياً في سد حاجات المجتمع المختلفة نوعاً وكماً (صالحة، 2008م) ، كما يلعب دور اساسي في توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة

ومكافحة الفقر، ولقد ازداد الطلب عليه مؤخراً مما استدعى وضع معايير لضبط عملية الاختيار وتقييم للمقترحات المقدمة مما يحقق استدامة المشروعات .

ومن أبرز ممولي مشاريع التدريب المهني والتقني هو الاتحاد الاوروبي حيث يعد مشروع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة واحداً من أهم البرامج الذي تقوم بتنفيذه الوكالة الألمانية للتنمية بتمويل من الاتحاد الأوروبي والذي ينفذ بالتعاون مع مجالس التعليم والتدريب التقني والمهني في كافة المحافظات، حيث نفذت المرحلة الأولى في 2011م وبلغت قيمة المشروع (6) مليون يورو مقسمة على (4) مليون يورو حصة مؤسسات تدريب الضفة الغربية و (2) مليون يورو حصة مؤسسات قطاع غزة مستهدفة (5) مؤسسات تدريب, ومما لا شك فيه أن نجاح المرحلة الأولى نتج عنه تجديد الدعم وزيادة قيمة المنحة ليقوم الاتحاد الاوروبي بدعم المرحلة الثانية من المشروع والتي بلغت قيمتها الاجمالية (8) مليون يورو ، مقسمة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وتمت الموافقة على دعم ثلاثة عشرة مشروعا مقدم في قطاع غزة من أصل خمسة عشر مشروع، بينما لم تتلقى بعض محافظات الوطن أي دعم نظراً لعدم التزام بعضها بالمعايير الفنية للتقييم التي وضعها الاتحاد الأوروبي.

ولقد تم اختيار المؤسسات الشريكة في المشروع بناء على معايير وضعها الاتحاد الأوروبي في تقييم المشاريع من قبل خبراء في العلوم الإدارية وإدارة المشاريع والتعليم والتدريب التقني والمهني ومدى مطابقة المقترحات المقدمة من المؤسسات التعليمية للمعايير المعمول بها.

وكانت هناك اختلاف في وجهات نظر المقيمين في بعض المعايير ومدى فاعليتها وأهميتها ووزنها النسبي في عملية التقييم.

وفي هذه الدراسة ستتناول الباحثة تحليل للمعايير الفنية التي وضعها الاتحاد الأوروبي لاختيار وتقييم مقترحات المشاريع، وتحديد مدى فاعليتها ودرجة أهميتها ووزنها النسبي واثرها على تحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع، وقدرتها على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة.

مشكلة الدراسة:

يعتبر التقييم الاولي للمشاريع المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني الحكومية وغير الحكومية للحصول على تمويل من الاتحاد الاوروبي من اهم مراحل المشروع في التنبؤ بمدى تحقيق المشروع للأهداف المرجوة منه، حيث يعتبر التقييم أداة هامة في بيان مدى فاعلية المشاريع من حيث تصميم المشروع بما يتوافق مع طبيعة المشروع ومدى الحاجة والنتائج المتوقعة والمساهمة في قيمة إضافية للتعليم والتدريب

التقني والمهني، وبمدى ارتباطه باحتياجات سوق العمل والخطة الاستراتيجية الوطنية والفئة المستهدفة والمؤهلات الوطنية الفلسطينية، بالإضافة الى مستوى الشراكة وخبراتها وادوارها ومسؤولياتها، والاستدامة للمشروع واثرها في خلق فرص عمل وتنمية الاقتصاد الوطني، كما يتناول مدى الكلفة التقديرية للمشروع وانسجامها مع العائد المتوقع من المشروع. و مع تعدد مصادر التمويل و تنوعها أصبح من الضروري فهم و دراسة طبيعة هذه المعايير التي توضع من قبل الممول و هل تحقق فعليا الأهداف الموضوعة و المعلن من أجلها و ذلك من وجهة نظر المؤسسات المستفيدة من هذا التمويل.

و عليه تنحصر مشكلة الدراسة بالتعرف على فاعلية المعايير الفنية التي وضعها الاتحاد الاوربي لاختيار مقترحات المشاريع ضمن مشروع الاتحاد الاوروبي لدعم وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة والذي تم تنفيذه في مرحلة سابقة

ومن هنا يأتي السؤال الرئيس التالي: " **ما مدى فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة.**

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما درجة الأهمية لكل معيار من المعايير الفنية المستخدمة في تقييم المشاريع المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة؟
2. ما مدى ارتباط المعايير الفنية في تقييم المشاريع بالمؤشرات الخاصة بمقترحات المشاريع المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني؟
3. ما مستوى فاعلية المعايير الفنية في تقييم مقترحات المشاريع المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المعايير الفنية للتقييم و تطوير التعليم التقني و المهني. و ينشق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معيار تصميم المشروع وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني
2. يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين معيار االملاءمة وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني

3. يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين معيار الشراكة وقدرات المؤسسة وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني
4. يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى بين معيار الاثر والتأثيرات المتوقعة وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني
5. يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين معيار الموازنة والجدوى الاقتصادية وتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق الأهداف التالية:

1. التحقق من مدى فاعلية المعايير الفنية في تقييم خطط المشاريع من وجهة نظر الخبراء ومدراء مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني
2. تحديد درجة الأهمية للمعايير الفنية المستخدمة في تقييم المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.
3. تحديد مدى ارتباط المعايير الفنية في تقييم المشاريع بالمؤشرات الخاصة بمقترحات المشاريع المقدمة من قبل المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة لقياس اثر الالتزام بتطبيق معايير الاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني وتطبيقها في المرحلة الأولى من المشروع، وتتركز اهمية الدراسة في:

1) **من الناحية العملية** تم مناقشة المعايير الفنية المعدة من قبل الاتحاد الاوروبي والمستخدمة في تقييم للمشروعات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب التقني والمهني، حيث تتوجه السياسة الوطنية نحو زيادة الدعم للتعليم والتدريب التقني والمهني حيث قدمت هذه الدراسة افاقاً نظرية لآليات تطوير وتجنيد التمويل لهذه المشروعات، كما تم الاستفادة منها على مستوى مجلس التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة وبقية المجالس الاخرى على المستوى الفلسطيني، و قد تفيد هذه الدراسة المؤسسات الداعمة والتمويلية المتخصصة لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني عند اتخاذ القرار ، بالاضافة مساعدة المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني في اعداد مقترحات المشاريع

4. **أما من الناحية النظرية** تقيس هذه الدراسة تجربة عملية فريدة تنفذ بفلسطين بصورة ممنهجة وسيستفاد من نتائجها في عملية التقييم لمشاريع أخرى شبيهة، ولا سيما أن الباحثة أحد المشاركين في صنع القرار في هذا المجال ، كما يساهم البحث في اثراء الدراسات البحثية في مجال التقييم الفني لمقترحات مشاريع التعليم والتدريب التقني والمهني.

متغيرات الدراسة:

1-المتغير المستقل: معايير تقييم المشاريع وتشمل ما يلي:

1. معيار تصميم المشروع
2. معيار الملاءمة
3. معيار الشراكة وقدرات المؤسسة
4. معيار الاثر المتوقع والاستدامة
5. معيار الموازنة والجدوى الاقتصادية

2-المتغير التابع:

تطوير التعليم و التدريب التقني والمهني

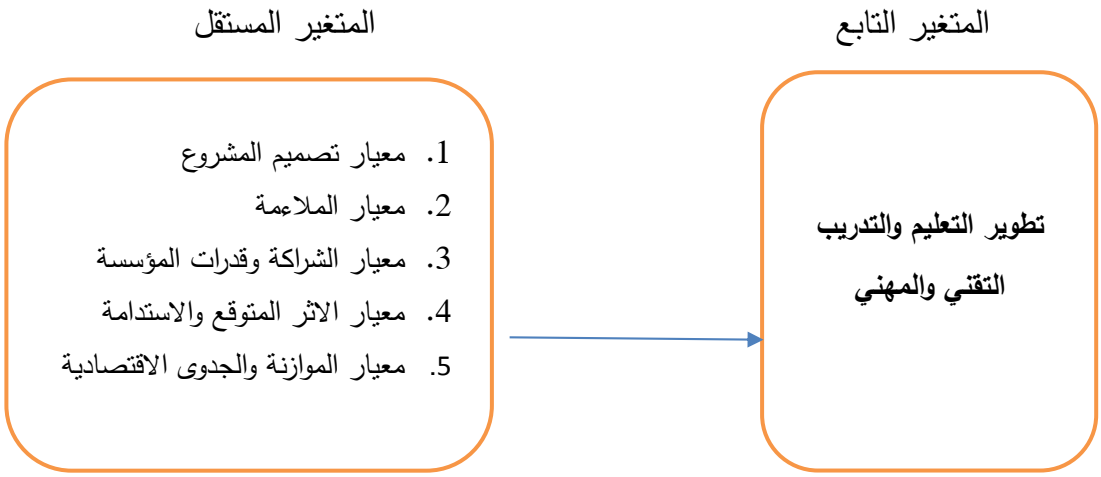

شكل (1.1): العلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

المصدر(جرد بواسطة الباحثة بالاعتماد على معايير الاتحاد الأوروبي، GIZ)

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية:

استخدام المعايير الأوروبية في تقييم المشاريع في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المزودة للتعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين

2. الحدود المكانية:

تم تطبيق الدراسة على المشاريع المقدمة من المؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية للحصول على منحة التمويل من المشروع الأوربي في قطاع غزة

3. الحدود البشرية:

طبقت الدراسة على عينة من الخبراء في مجال تقييم المشاريع وخبراء في التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة

مصطلحات الدراسة:

معايير التقييم:

الفاعلية:

يركز هذا المعيار على تقدير مخرجات تحقيق المخرجات او المدى الذي ستتحقق به وما اذا كان من المحتمل ان يسهم المشروع في النواتج المحددة والاثر المحدد (USAID,1998)

المعيار:

هي أداة قياس تحدد مستوى الأداء وفقاً لأبعاد محددة للإنجاز، ويختبر كل معيار مجموعة من المؤشرات تبين مدى فاعليته في إدارة المشروع وتنفيذه (McGee and Wilso,2005)

معيار الملاءمة.

معيار الملاءمة يفحص تقدير مدى ارتباط او ملائمة النتائج بالنسبة الى الاحتياجات والسياسات واولويات الفئات المستهدفة من المشروع(USAID,1998)

معيار الشراكة وقدرات المؤسسة:

يتحقق هذا المعيار في حال توافر شراكة حقيقية مع سوق العمل وقدراتهم وخبراتهم الفنية والإدارية والحوار مع الشركاء الاجتماعيين ومدى مساهمتهم في تحقيق اهداف المشروع بالإضافة لوضوح ادوارهم ومسؤولياتهم، بالإضافة الى قدرات المؤسسة التعليمية البشرية والمادية في تنفيذ المشروع(USAID,1998)

معيار الأثر:

معيار الأثر يفحص اثر المشروع على المدى البعيد ويكون التنفيذ والأداء ناجحين اذا كانت المدخلات اللازمة لتنفيذ انشطة المشروع المخططة وإنجاز المخرجات المتوقعة في الوقت المناسب.(USAID,1998)

معيار الاستدامة:

يتحقق معيار الاستدامة للمشروع من تقدير مدى استمرار نتائجه او احتمال استمرارها بعد انتهاء المشروع وتوقف الموارد. (USAID,1998)

معيار الكلفة التقديرية:

يتضمن هذا المعيار التكلفة التقديرية الثابتة والمتغيرة بما تشمله من الأنشطة والتجهيزات والتسهيلات والتطوير والتدريب ومدى الجدوى الاقتصادية من المشروع على المدى القصير والطويل

معيار الموازنة:

هي المرحلة التي يتم تجميع تقديرات النفقات اللازمة لكل الأنشطة من أجل الوصول الى مبلغ تقديري لتكاليف المشروع. (عنبر،2016م)

تعريف تقييم المشاريع:

هي عملية قياس مرحلية لمدى ارتباط المشروع بالاحتياجات التي وضع من اجلها ومدى كفاءة وفاعلية المشروع من حيث تصميم المشروع والمالاءمة والشراكة وقدرات المؤسسة والاثر والاستدامة والجدوى الاقتصادية للمشروع.

ويعرفه الاتحاد الأوروبي (PCM,2004) بانه: قياس لمدى تحقق معايير التقييم المختلفة مثل: الكفاءة والفاعلية والاثر والارتباط والاستدامة في اهداف وانشطة المشروع.

التعليم والتدريب التقني والمهني:

لقد اعتمد اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ووحداتها الإقليمية المتخصصة عدة تعريفات للتعليم والتدريب التقني والمهني واصبح الاجماع شبه كامل على تلك المصطلحات المستندة على المؤهلات العلمية وهرم القوى العاملة طبقاً للتصنيف المعياري العالمي للمهن على النحو التالي:

التعليم التقني:

يعرف التعليم التقني هو التعليم المتضمن اعداداً تربوياً وتوجيهياً وسلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الوسطة من العمال التقنيين في الأداة الوسطة في مؤسسات تعليمية بين سنتين او ثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية ودون الدراسة الجامعية. (1985,UNSCO)

التعليم المهني:

لقد عرفته (1985,UNSCO) بانه: التعليم المتضمن اعداداً تربوياً وتوجيهياً وسلوكياً، والمصمم لإكساب الفرد المهارات والقدرات المهنية المعتمدة على دراسات نظرية عامة متعلقة بها، وتدريبات عملية لتنمية المهارات العملية وعادة ما يتم الاعداد في المرحلة الثانوية المهنية في مدة ثلاث سنوات.

التدريب المهني:

لقد عرفته (1985,UNSCO) بانه: التدريب الذي يتم في مراكز متخصصة تتبع المؤسسات الإنتاجية او المستفيد من مخرجات المركز التدريبي بصورة مباشرة، ويجري فيها الاعداد للعمال المهرة في نطاق مهارات ضيقة متخصصة بدقة وترتبط مباشرة بحاجة الموقع التي سيعملون بها بعد إكمال فترة التدريب.

اختصارات الدراسة:

#	الاختصار	المعنى
1	TVET	يشير هذا الاختصار الى التعليم و التدريب التقني و المهني
2	EU	يشير هذا الاختصار الى الاتحاد الأوروبي
3	GIZ	يشير هذا الاختصار الى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
4	USAID	يشير هذا الاختصار الى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
5	LET council	يشير هذا الاختصار الى مجلس التدريب و التعليم التقني و المهني

هيكل الدراسة

الفصل الاول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الرابع: الطريقة و الإجراءات.

الفصل الخامس: تحليل البيانات و اختبار فرضيات الدراسة و مناقشتها.

الفصل السادس: النتائج و التوصيات.

الفصل الثاني
الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني

المقدمة:

يهدف برنامج دعم الاتحاد الاوروبي إلى دعم مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني من أجل ان تقوم بتوفير التدريب الموجه نحو السوق الذي سيقوم بدوره بتزود الفلسطينيين بالمؤهلات المطلوبة في سوق العمل.

يأتي هذا البرنامج بالسياق مع استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني والتي تهدف إلى تطوير العلاقات مع المجتمعات المحلية والتركيز على منح المزيد من الاستقلالية لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.

وأخيراً فإنه يرتكز ويبني على الدعم المتواصل الذي تقدمه مختلف الجهات المانحة لدعم نظام التعليم والتدريب المهني والتقني. ويمكن بلورة رؤية الاتحاد الاوربي في وضعه للمعايير فيما يلي:

"يطمح الاتحاد الاوروبي في وضع هذه المعايير للنهوض في مجال التنمية من خلال دعم مشاريع التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة ". فالممول يحتاج الى التقييم لتصنيف المشاريع ذات التقييم العالي لتكون أكثر قابلية للقبول من المشاريع ذات التقييم الضعيف بحيث أن التقييم يعطي اشارة مبدئية بمدى فرصة نجاح المشروع

ويسعى الاتحاد الاوروبي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.
- تطوير ودعم مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني
- توفير التدريب الموجه الذي سيزود المتدربين بالمؤهلات المطلوبة في سوق العمل
- تطوير العلاقات مع المجتمعات المحلية
- منح مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني مزيداً من الاستقلالية

الهدف المباشر من البرنامج

- تحسين جودة وملاءمة التدريب المقدم على كل من المستويين التأسيسي المنظم والمستمر وذلك سعيا لتلبية احتياجات القطاع الخاص والمجتمع.
- تعزيز القدرات المؤسساتية ضمن اطار مزودي التعليم والتدريب التقني والمهني وممثلي عالم العمل (أصحاب المصالح) بهدف زيادة فعالية وكفاءة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني .

تم تنفيذ البرنامج في المحافظات الأربع: بيت لحم والخليل ونابلس وغزة وهناك عدة معايير لهذا الاختيار ومن اهمها وجود مجالس التدريب والتشغيل (LET Councils) النشطة في المحافظة المختارة من اصل المجالس الأربعة التي تم انشائها بدعم من GIZ، بالإضافة الى التوزيع الجغرافي، وتم تحديد القطاعات ذات الأولوية لكل من المحافظات، وسيقوم البرنامج بالتركيز عليها بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية.

المستفيدون من البرنامج:

- لقد شمل البرنامج على المستوى المؤسساتي العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم والتدريب التقني والمهني والتي تمثل عدة قطاعات مختلفة وهي:
- مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني العامة (الحكومية وغير الربحية).
- ممثلو القطاع الخاص.
- ممثلو النقابات العمالية والمهنية.
- مجالس التشغيل والتدريب.
- الوزارات الشريكة في المشروع.
- المستفيدون من البرنامج على المستوى الفردي:
- خريجو الصف العاشر والثاني عشر
- العاملون في المنشآت الذين هم في خطر من فقدان الوظيفة
- الرياديون
- كوادر المؤسسات ذات العلاقة
- طالبي خدمة مراكز التدريب المهني
- تم دعوة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني لتقديم مشاريعهم التنموية وعليه تم منح المشاريع الأكثر ابتكاراً الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي وفقا لمجموعة من المعايير (معايير الاتحاد الاوروبي). ومن المتوقع أن العديد من المؤسسات من نظام التدريب ومن

قطاع الأعمال سيشكلون شراكات وسيعملون معاً لتصميم المشاريع التي من شأنها زيادة أهمية ارتباط توفير التدريب مع احتياجات سوق العمل المحلية والمساهمة بالتالي في التنمية المحلية.

- من المتوقع أن تلعب مجالس التدريب والتشغيل التي تمثل الغرف التجارية والجامعات والكليات، والهيئات المحلية والشركاء الاجتماعيين والاستشاريين المحليين دوراً بارزاً في اختيار المقترحات ذات الصلة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي.

يستند اعتماد هذا النهج المحلي على عنصرين رئيسيين:

- تعزيز الشراكات على المستوى المحلي بين مؤسسات التدريب فيما بينها، وبين المؤسسات كمجموعة والقطاع الاقتصادي
- الهيكلية الحالية لنظام التعليم والتدريب التقني والمهني لا تسمح لوجود برنامج يُدار مركزيا.

وسيتم تنفيذ البرنامج من قبل GIZ وبما يتماشى مع نمط الادارة المركزية غير المباشرة المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي.

وصف البرنامج

يمتد تنفيذ البرنامج على مدى أربع سنوات، وسوف يُركز على رفع مستوى مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني لجعلها أماكن اكثر فعالية للتعلم وذلك من خلال تسهيل الشراكات بين جميع الشركاء الاجتماعيين لتحديد العرض والطلب على المهارات. وبذلك فان البرنامج سيدعم استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني الجديدة والتي تشدد على الحاجة إلى تعزيز نهج (من أسفل إلى أعلى)، وتسعى إلى تحسين جاذبية قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال المبادرات مبتكرة.

يتكون البرنامج من ثلاثة أجزاء:

الجزء الاول: تمويل المشاريع لدعم اعادة هيكلة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في المحافظات المستفيدة على عدة مستويات وهي: (المستوى الثاني: العامل الماهر، والمستوى الثالث: العامل المهني، والمستوى الرابع: مستوى العامل التقني) من اجل توفير التدريب الأكثر ملائمة لاحتياجات المجتمع. وسيتم منح التمويل من خلال التنافسية على المقترحات حيث سيقوم اتحادات المدارس الحكومية وشركات القطاع الخاص بتقديم وثيقة فكرة المشروع التي يتم

تطويرها بمساندة (الدعم الفني TA–Technical Assistant) والتي ستخضع لمزيد من التحديد والاختيار.

الجزء الثاني: دعم تعزيز القدرات الفنية والإدارية لمؤسسات القطاع الاقتصادي ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.

الجزء الثالث: نشر وتعميم مخرجات المشروع الرئيسية على مستوى نظام التعليم والتدريب المهني والتقني الوطني. هذا النشاط ينطوي على ما يلي:

- اختيار مخرجات المشاريع من اجل تشرها وتعميمها
- نشر المخرجات من خلال المبادرات المستهدفة
- دعم وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي فيما يتعلق بالمشورة على مستوى السياسات بشأن موضوع تعميم التجارب الجيدة. (التعليم و التدريب التقني و المهني في فلسطين،2017)

معايير الاتحاد الأوروبي لتقييم المشاريع:

لقد وضع الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ " مجموعة معايير من اجل تقييم المشاريع المقدمة من المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني بهدف اتاحة الفرصة لجميع المؤسسات بالحصول على التمويل اللازم للمشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين، حيث تم تقييم المشاريع بشكل مبدئي في ضوء المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي، حيث تقدم للمشروع "19" مؤسسة تعليمية وكان عدد المشاريع المقدمة "24" مشروع وتم الموافقة المبدئية على "13" مشروع تقني ومهني يشمل ثلاث مستويات مهنية حسب سلم المهارات الوطنية الفلسطينية وهي: المستوى التقني والمستوى المهني والمستوى الماهر،

ولقد تضمنت عملية التقييم عدة معايير ويبين جدول رقم " 2.1" معايير الاتحاد الأوروبي لتقييم المشاريع

جدول(2.1): يبين: معايير الاتحاد الأوروبي لتقييم المشاريع

المعايير	الوزن النسبي للمعايير	المؤشرات	الوزن النسبي للمؤشرات
تصميم المشروع	%25	مبررات المشروع (المشكلة والحاجة)	100 درجة
		استراتيجية المشروع مع التركيز على التكامل بين التعليم والتدريب المهني والتشغيل وعلى انشاء الشراكات وتقويتها	100 درجة
		المساهمة في القيم الإضافية: وصول المرأة، مراعات البيئة، الصحة والسلامة المهنية، والريادية	50 درجة
	المجموع		**250 درجة**
الملاءمة	%25	ملاءمة احتياج ومعيقات سوق العمل المحلي	50 درجة
		ملاءمة استراتيجية التعليم التقني والمهني	50 درجة
		مبررات اختيار الفئة/ات المستهدفة وملاءمة احتياجاتها	50 درجة
		مبررات استهداف المستوى التدريبي وعلاقته بالتصنيف العربي للمهن وبالإطار الوطني للمؤهلات	50 درجة
		المساهمة في تطوير الأنظمة والمعايير الوطنية والمساهمة في تعزيز النشر والتعميم	50 درجة
	المجموع		**250 درجة**
الشراكة والقدرة المؤسساتية	%20	خبرة الشركاء وخبراتهم ذات الصلة بالمشروع	100 درجة
		أدوار الشركاء، ومسؤولياتهم والتزاماتهم	50 درجة
		الموارد البشرية والإدارة المالية وضبط الجودة، ونظم المتابعة والتقني	50 درجة
	المجموع		**200 درجة**
الاستدامة والاثر المتوقع	%25	الأثر المتوقع على الفئة المستفيدة (خلق فرص عمل، تطوير وظيفي	100 درجة
		الأثر المتوقع على الاقتصاد المحلي	50 درجة

المعايير	الوزن النسبي للمعايير	المؤشرات	الوزن النسبي للمؤشرات
		والتنمية	
		استدامة المشروع	100 درجة
	المجموع		**250 درجة**
ميزانية المشروع التقديرية	%5	كفاءة التكلفة / الواقعية	50 درجة
	المجموع		**50 درجة**
المجموع الكلي	**%100**	**المجموع الكلي**	**1000 درجة**

نظام التقييم للمشاريع

تم اعداد نظام لتقييم المشاريع وفق تدريج من (1~10) وفقاً للخطوط التوجيهية العامة التالية:

جدول (2.2): نظام لتقييم المشاريع وفق تدريج من (1~10) وفقاً للخطوط التوجيهية العامة

المعدل	التقدير	التفسير والايضاح
1	ضعيف جدا	ليس متوقع على الاطلاق، والمفاهيم خاطئة
2		غير كاف، ولا يوجد دليل على البيان في المشروع
3	ضعيف	ضعيف ويحتوي على عيوب رئيسة، والتفكير غير المنطقي
4		يحتوي على عيوب، والحقائق المفقودة، ويمكن تحسينه
5	مرضي	غير مكتمل وذاتي التفسير
6		مكتمل ويحتاج الى تحسين
7	جيد	كامل
8		كامل وذاتي التفسير
9	جيد جداً	كامل اكثر من المتوقع
10		ممتاز ويبين أفكار مبتكرة

معايير التقييم للمشاريع في المشروع البلجيكي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين (2017م):

لقد وضعت الوكالة البلجيكية للتنمية بالشراكة مع طاقم خبراء المشروع عدة معايير لتقييم المشاريع المقدمة من المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني وكانت على النحو التالي:

1. الشراكة: شراكة القطاع الخاص في سوق العمل في المشروع
2. المشاركة في مشاريع ممولة سابقاً

3. القدرات الإدارية والتعليمية للمؤسسة "الموارد البشرية"
4. الدعم الفني من القطاع الخاص
5. التغطية الرسمية للمبادرة
6. الملاءمة والوضوح للمبادرات
7. القدرة التنفيذية للمبادرات
8. الأثر والاستدامة
9. التكلفة التقديرية للمشروع

من خلال المقارنة بين المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي والمعايير الفنية للوكالة البلجيكية للتنمية نلاحظ ان هناك تشابه في معظم المعايير مثل: معيار القطاع الخاص في سوق العمل في المشروع ، ومعيار القدرات الإدارية والتعليمية للمؤسسة "الموارد البشرية"، ومعيار الملاءمة والقدرة التنفيذية للمبادرات والاثر والاستدامة والتكلفة التقديرية للمشروع، اما أوجه الاختلاف في المعايير هي عدم وجود معيار تصميم المشروع في معايير المشروع البلجيكي (الوكالة البلجيكية للتنمية،2017)

التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين:

مقدمة :

لم يعد التعليم ترفاً فكرياً أو ثقافياً كما كان عليه الحال في الحقب المنصرمة، حيث يهدف إلى تهذيب نخباً معنية من الناس وتزويدها بالعلوم المختلفة، وحثها على سير غور المعرفة بهدف إشباع فضول البشرية للوقوف على أسرار العمل ومكوناته، بل أصبح التعليم في عصرنا الراهن، فضلاً عن ذلك الركيزة الأساسية للتنمية بجوانبها المختلفة، فبدون منظومة تعليم راقية لا يمكن تحقيق تقدم اقتصادي يذكر، أو تنمية حقيقية مستدامة في أي بلد من البلدان، كما تدل على ذلك ما حققته البلدان المتقدمة بفضل جودة منظومتها التعليمية التي أسهمت بفعالية بإعداد الكوادر المهنية التي يحتاجها سوق العمل بوصفها الادوات الأساسية لتحقيق التغيير الذي تنشده مجتمعاتها من اجل حياة أفضل .(جريو، 2013م)

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في النظم المعرفية والتكنولوجية مما كان له بالغ الأثر في نمط حياة الأفراد والمجتمعات، لذا كان لا بد للنظم التربوية أن تسعى إلى مواكبة هذا التطور والتحديث، ووضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتلازمة لحركة المجتمعات وتطورها ونموها لإعداد الأيدي العاملة والمدربة من كلا الجنسين وبما يوفر العدالة لجميع القوى العاملة في المجتمع، وفي سبيل تعزيز هذه الحلول كان لابد من تدعيمها بأليات

عمل علمية ومنهجية، ومن هنا برزت اهمية التعلم المهني كضرورة حتمية لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبما ان الإنسان هو محور عملية التنمية ووسيلتها وغايتها، فإن عملية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية إعداد القوى البشرية فيها، وهذا يعزز مصداقية المقولة بان التعليم والتدريب التقني والمهني شرط أساسي للمحافظة على الهيكل المعقد للحضارة المعاصرة وعلى التطوير الاقتصادي والاجتماعي . (الخاروف والدهامشة، 2013م)

ولقد عانى التعليم والتدريب التقني والمهني خلال تاريخه الطويل من اثار النظرة الاجتماعية المتدنية، وانعكست هذه النظرة على مدارس التعليم المهني، فأصبح يلتحق بها من لم تتح لهم فرصة التعليم الاكاديمي او من لم يستطع اكمال دراسته الاكاديمية بسبب ضعفه التحصيلي، حيث اصبح ينظر لهذا النوع من التعليم باعتباره نوع من التعليم الذي لا يحتاج مستوى عالي من الذكاء، ولا قدرة عالية من التحصيل الدراسي، وزاد من هذه النظرة واكدها تزايد الطلب على التعليم الاكاديمي، بحث اصبح اعداد الطلبة الملتحقين بالتعلم الاكاديمي عبئ على الدولة. (بدر خان، 2014م)

واقع التعليم المهني في فلسطين: النشأة والتطور:

تعود نشأة نظام التعليم والتدريب المهني في فلسطين إلى ما قبل 161 عاماً، عندما سمحت الحكومة العثمانية للسكان والطوائف عام 1856م بإنشاء المدارس التي تراها مناسبة لرعاياها، فانتشرت المدارس العربية الإسلامية الخاصة والمدارس التبشيرية الأجنبية. وذلك في عهد الاحتلال البريطاني حيث كان التعليم والتدريب التقني والمهني على شكل مشاريع بادرت اليها المنظمات التبشيرية والجمعيات الخيرية (أبو نحلة،1996م)، كما استهدفت تلك المشاريع الجماعات المحرومة المحتاجين والفقراء والأيتام وأبناء الشهداء، ووجهت تلك المنظمات والجمعيات الخيرية خدماتها للذكور فقط للعائلات المستهدفة، باعتبارهم المسؤولين عن كسب رزق العائلة. حيث عملت على توفير بعض خدمات الإعالة العينية والبرامج التدريبية في مجال بعض الحرف: كالنجارة والحدادة وأعمال الألمنيوم وصيانة السيارات والكهرباء بهدف اكساب الذكور مهارات بسيطة تساعدهم في الحصول على عمل لكسب عيشهم وعيش عائلاتهم، واعتمدت هذه المنظمات والجمعيات التوجه الخير مركزة على ازالة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للعائلات والوحدات المنزلية.

أنشأ شنلر عام 1860م مدرسة دار الأيتام السورية "مدرسة شنلر" كأول مدرسة أجنبية اهتمت بالتدريب المهني والحرفي واليدوي بإنشاء عدد من المشاغل للتدريب كالخياطة والنجارة، والحدادة، وتجليد الكتب، والطباعة، وصناعة الأحذية، والخراطة، وصناعة الفخار، وكانت تهدف إلى تمكين الأيتام من إعالة أنفسهم عن طريق اكتساب مهنة ما. وفي عام 1863م أنشأت مدرسة الساليزيان في بيت لحم كمدرسة مهنية لتحقيق الأهداف نفسها كمدرسة شنلر، وفي عهد الانتداب البريطاني أنشأت دار الأيتام الإسلامية في القدس عام 1922م مدرسة صناعية لمساعدة الأيتام والمعوزين في توفير حياة كريمة عن طريق اكتساب مهنة معينة في هذه المدرسة.(التعليم و التدريب التقني و المهني في فلسطين،2017م)

وأنشأت مدرسة خضوري الزراعية عام 1930م في طولكرم لتدريب طلبة القرى العربية الذين أنهوا الدراسة الابتدائية على اسلوب الزراعة العامة لمدة سنتين دراسيتين ثم أصبحت ثلاث سنوات في العام 1943م، ويعود الخريجون كمزارعين ناجحين يعملوا في قراهم وليدربوا غيرهم من المواطنين. وفي عام 1933م أنشأت أول مدرسة مهنية حكومية في حيفا، وأنشئ أول مركز تدريب في القدس عام 1948م عن طريق الاتحاد اللوثري، وفي عام 1964م نقل إلى بيت حنينا، وكان معظم الطلبة المسجلين في هذا المركز من الأيتام وأولاد العائلات الفقيرة واللاجئين (أبو لغد، 1995،1997م، GIZ).

ومنذ عام 1958م إبان الحكم الأردني، غطى نظام التعليم والتدريب المهني والتقني مرحلة التعليم الثانوية ومرحلة التعليم العالي تحت مظلة وزارة التربية والتعليم الأردنية، حيث أنشأت الحكومة ووكالة الغوث الدولية عدداً من المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني وكليات المجتمع.

ولقد عانى نظام التعليم والتدريب المهني والتقني مثل غيره من النظم على يد الاحتلال الإسرائيلي نتيجة حرب 1967م، ولا زال هذا النظام يعاني إلى يومنا هذا. إذ يفتقر هذا النظام إلى الإدارة الموحدة والتشريعات الفعالة، وما زال يحمل سمات الماضي، إضافة إلى الإهمال المتعمد خلال فترة الاحتلال، وتوجيهه لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي عن طريق إنشاء مراكز تدريب مهنية تقليدية تنظم دورات تدريبية قصيرة من 3 إلى 8 أشهر، غالباً في مهن الإنشاءات ليعمل الخريجون في إسرائيل كعمال محدودي المهارات وبأجور منخفضة، وبذلك يتم استنزاف الموارد البشرية الفلسطينية، وبأقل مردود للاقتصاد الفلسطيني. (حشوة وآخرون، 1997م)

ونتيجة للاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عام 1967م، حيث سيطرت القوات الاسرائيلية على كافة الموارد والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية، كما قامت قوات الاحتلال بافتتاح (13) مركزاً للتدريب المهني بعدد (9) مراكز في الضفة الغربية وبعدد (4) مراكز في قطاع غزة وذلك بهدف خدمة سوق العمل الاسرائيلي، حيث كانت الذكور الفئة الرئيسة المستهدفة في تلك المؤسسات، ولقد قدمت هذه المؤسسات عدداً من البرامج التدريبية التي كانت تدوم ما بين (5~11) شهراً، كما لاحظ " ماورو كاسترو" ان الغرض الفعلي لهذه المؤسسات كان تهيئة العمالة الفلسطينية للعمل والاندماج في السوق الاسرائيلية مع التركيز على الاعمال البسيطة نسبياً وفي الغالب في قطاع الانشاءات، وفي عام 1976م انشات الادارة المدنية الاسرائيلية "مدرسة الممرضات المسجلات" في قطاع غزة لتدريب عاملي الصحة للمؤسسات الصحية التي تشغلها حيث قبلت المدرسة المسجلين من الذكور والاناث على حد سواء، من احد متطلبات القبول في هذه المدرسة بان يلتزم الطالب بفترة دراسة مضاعفة (6 سنوات على سبيل المثال) في مؤسسات الصحة التابعة للحكومة ، كما قامت سلطات الاحتلال ما بين عامي (1976م–1978م) بتطوير مدرستين أساسيتين الى مدارس ثانوية مهنية للذكور استجابة لمتطلبات سوق العمل في المناطق الجغرافية المستهدفة (رام الله وطولكرم) ولأسباب مشابهة تم تأسيس مدارس صناعية للذكور في سيلة الظهر والخليل في الأعوام (1992م و 1993م).

وبعد مجئ السلطة الوطنية الفلسطينية الى الاراضي المحتلة بدأ العمل على ترتيب أوضاع قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث عملت السلطة على تشكيل مجلس استشاري من مجموعة من المؤسسات الرسمية مثل: وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل وممثلين عن الجامعات والمؤسسات الدولية والخاصة، حيث تم اعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك تشكيل جهات متخصصة تتابع التخطيط والتنظيم والمتابعة والاشراف على معظم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني متمثلة في وزارة التربية والتعليم العالي– الادارة العامة للتعليم التقني والمهني، بالإضافة الى وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية .(دراسة معهد ماس،2016م)

نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين:

تقوم عدد من الوزارات والمؤسسات الرسمية والمنظمات الأهلية والدولية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الخاصة ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك عن طريق تقديم

برامج تدريب مستمرة ومرتبطة بالمهن في سوق العمل في مختلف المجالات والمستويات. ولدى هذه المؤسسات مدربون ومرافق تدريب من قاعات ومشاغل بها برامج مصنفة في إطار التعليم والتدريب المهني والتقني تمنح التأهيل مهنياً ويثبت بشهادة تتراوح بين شهادة دورة وبين شهادة دبلوم ككليات المجتمع.

يمكن تقسيم برامج التدريب التي تقدمها هذه المؤسسات إلى نوعين أساسيين هما:

1. البرامج النظامية (الرسمية)
2. البرامج غير النظامية (شبة الرسمية)

وفي ما يلي مخلص لخصائص هذه البرامج (طاقم الخبراء، 1999،1998م)

1. البرامج النظامية (الرسمية): وهي البرامج التعليمية والتدريبية التي تتسم بالخصائص التالية:
    1. مقدمة من قبل وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي.
    2. تحدد متطلباً أولياً لمؤهلات المدربين.
    3. تحدد متطلبات دخول واضحة للمتدربين
    4. يمنح الخريجون شهادة رسمية معترف بها.
    5. ذات مدة زمنية ثابتة.
    6. ذات مناهج ثابتة ومحددة سلفاً ومعترف بها.
    7. شهادات معترف بها من قبل أنظمة الخدمة المدنية كمؤهلات مصنفة.
2. البرامج غير النظامية (شبه رسمية): وهي البرامج التعليمية والتدريبية التي تتسم بالخصائص التالية:

    1. مقدمة من مؤسسات مختلفة أو وزارات غير وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي.
    2. ذات مدد زمنية مختلفة.
    3. ليس لها منهاج محدد سلفاً، والمنهاج غير مرتبط بمناهج أخرى.
    4. لا يوجد حد أدنى لمؤهلات المدربين فيها.
    5. يمنح الخريج منها شهادة معترفاً بها جزئياً.

وأما تصنيف المؤسسات التدريبية إلى نظامية (رسمية) وغير نظامية (شبة رسمية) فتشمل ما يلي:

المؤسسات التدريبية التي تمنح تدريباً نظامية (رسمياً) فهي:

1. كليات المجتمع والكليات التقنية:

تهدف كليات المجتمع إلى إعداد المستوى المتوسط من القوى البشرية التي تشكل حلقة الوصل بين الأخصائيين والعمال المهرة، ويشترط لقبول الطلبة في هذه الكليات اجتيازهم لامتحان الثانوية العامة بنجاح، وبمعدل يزيد عن 60%، ومدة الدراسة سنتان.

2. المدارس الثانوية المهنية:

تهدف المدارس الثانوية المهنية إلى إعداد الطلبة إعداداً مزدوجاً، إعدادهم للعمل من جهة، وإلحاقهم في بعض مجالات التعليم العالي من جهة أخرى، ويقضي الطلبة في هذه المدارس نصف مدة الدراسة في دراسة مواد عامة، والنصف الثاني في دراسة المواد النظرية وفي التدريب العملي المرتبط بالمهنة، ويشترط لقبول الطلبة في هذه المدارس اجتيازهم للصف العاشر بنجاح، ومدة الدراسة سنتان.

المؤسسات التدريبية التي تمنح تدريباً غير نظامي (شبه رسمي) فهي:

3. مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل:

تهدف إلى إعداد العمالة شبه الماهرة في مجالات مختلفة، ويقضي الطلبة في هذه المراكز معظم وقتهم في التدريب العملي في المشاغل، وتختلف شروط الالتحاق في الدورات المختلفة حسب نوع الدورة ومحتواها، وتتراوح مدة الدورات ما بين (5 إلى 14) شهراً تباعاً لنوع الدورة.

4. مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية:

تهدف هذه البرامج الى الاهتمام بالأحداث المتسربين من المدارس ذوي القضايا الاجتماعية، بالإضافة لذوي الاعاقات المختلفة والفئات الفقيرة والأسرى والمحررين، وتعتبر هذه البرامج كجزء من العملية التربوية الهادفة الى دمج هذه الفئات في المجتمع، وتختلف شروط القبول للالتحاق بهذه البرامج باختلاف الفئة المستهدفة.

5. مراكز التدريب المهني طويل الأمد (منها ما يتبع جمعيات خاصة أو وكالة الغوث الدولية):

تهدف هذه المراكز إلى إعداد العمالة الماهرة. ويقضي المتدربون في هذه المراكز حوالي 75% من وقتهم في التدريب العملي والباقي في دراسة المواد النظرية العامة المرتبطة بالمهنة موضع التدريب.

ويشترط اجتياز الصف العاشر بنجاح للقبول في هذه المراكز، حيث تتراوح مدة التدريب حسب المؤسسة والبرنامج ما بين سنة الى سنين دراسيتين.

6. المؤسسات التنموية والمنظمات الأهلية والدولية.

نتيجة للظروف التي عاشها ويعيشها المجتمع الفلسطيني، ونتيجة لغياب دور حكومي فلسطيني في التعليم والتدريب التقني والمهني ولفترات طويلة بسبب الاحتلال، فقد قام المجتمع الأهلي في فلسطين بأداء دور مهم وأساسي في هذا المجال من خلال مؤسسات تنموية ومنظمات غير حكومية متعددة وفرت العديد من فرص التدريب وبأشكال مختلفة، وتشتمل البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات على برامج تدريب أساسية وبرامج تدريب لرفع الكفاءة وبرامج أخرى موجهة لفئات اجتماعية مهمشة كالمرأة والفقراء والمعاقين وغيرهم، وقد ربطت هذه المؤسسات بين مفهوم التدريب والتنمية، حيث تم التعامل مع موضوع التدريب كعنصر مهم من عناصر عملية التنمية بمفهومها الشمولي، ولا يوجد شروط موحدة لقبول المتدربين في برامج التدريب المقدمة من قبل المؤسسات التنموية والمنظمات غير الحكومية، والشروط تحدد حسب نوع وموضوع برنامج التدريب.

7. الجمعيات الخيرية الموفرة للتدريب:

يرتبط مفهوم التدريب المقدم في هذه الجمعيات بمفهوم العمل الخيري، حيث وجهت برامج التدريب أساساً لفئات اجتماعية مهمشة خاصة المرأة والمعاقين والفقراء، وتهدف هذه البرامج الى مساعدة أبناء تلك الفئات على ايجاد فرص عمل وبالتالي كسب قوتهم، وتغطي برامج التدريب المقدمة من قبل الجمعيات الخيرية العديد من المجالات، الا انها تتركز في مجالات الخياطة والنسيج والسكرتارية للسيدات، ولا يوجد شروط موحدة لقبول المنتسبين الى هذه الدورات وتعطى الأولوية لذوي الحالات الاجتماعية وأبناء الفئات الأقل حظاً.

8. مراكز التدريب الخاصة (المراكز الثقافية):

هناك عديد من المراكز والتي توفر دورات تدريب غير نظامية في عديد من المجالات، معظمها تحت اطار المؤسسات الثقافية المرخصة من وزارة التربية والتعليم العالي، وتقوم هذه المؤسسات بتوفير برامج تدريب لرفع الكفاءة وذلك حسب حاجة السوق المحلي.

9. مؤسسات التعليم المستمر التابعة للجامعات والكليات:

يلعب التعليم المستمر دوراً اساسياً في تنمية قدرات الانسان على التفكير المنطقي والناقد وتحسين المهارات ومستوى انتاجيته وزيادة الدخل، ويمكن بالتالي بالمساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ويعتبر التعليم المستمر مكملاً اساسياً للتعليم الرسمي وعنصراً رئيسياً في التعامل مع عملية التغيير الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يكون مجالاً تربوياً بحد ذاته، حيث يبني التعليم المستمر المعرفة والمهارات والخبرة المسبقة للأفراد، ويهدف الى تحقيق الاحتياجات الفردية والمهنية والاجتماعية.

منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين

تتكون منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين من : التعليم التقني، التعليم المهني، والتدريب المهني، ولعل ما يلزم التنبيه اليه الخلط الواضح بين هذه التسميات عند كثير من الناس، وكذا التباين والتناقض في مسميات هذا التعليم والتدريب التقني والمهني عبر العصور والمجتمعات، بل ومن وقت لآخر داخل الدولة الواحدة، وامتد هذا التباين الى الباحثين والمنظمات الإقليمية والدولية، ليستقر المطاف باعتماد المصطلحات التي اجمع عليها دوليا وعربيا، لتنتهي التناقضات الحادة بين تعاريف التعليم والتدريب التقني والمهني، وأصبح الاجماع شبه كامل على تلك المصطلحات ، والمستندة الى المؤهلات التعليمية، وهرم القوى العاملة.(أبو معيلق، 2015م)

وتتكون منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين من أنظمة فرعية نستعرضها فيما يلي:

أولاً :التعليم التقني:

عرفه الاتحاد العربي للتعليم التقني بأنه" التعليم الذي يهدف إلى إعداد أطر تقنية تقع بين الأخصائيين(الجامعيين) والعمال المهرة في هرم القوى العاملة، ولا تقل مدة الدراسة فيه عن سنتين بعد إتمام المرحلة الثانوية.

ويعتبر هذا التعريف مركزاً على ذلك النوع من أنواع التعليم العالي النظامي الذي تؤديه مؤسسات تعليمية، لمدة سنتين أو أكثر بعد الدراسة الثانوية، ويتضمن إعداد الطلبة تربوياً، وتوجيههم سلوكياً، واكسابهم مهارات وقدرات علمية، ومعارف علمية تمكنهم بعد تخرجهم من القيام بمسؤولية التشغيل والإنتاج والصيانة والخدمات، والتي تمثل في مستواها حلقة وصل بين المخططين والاختصاصيين – خريجي الجامعات – من جهة، والعمال المهرة – خريجو الثانوية المهنية والتعليم المهني – من جهة أخرى، ولهم القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية، والخدمية والعمل على تنفيذها بالتعاون مع العمال المهرة. (أبو معيلق، 2015م).

ثانياً: التعليم المهني:

يلتحق في هذا النوع من التعليم من أنهى بنجاح مرحلة التعليم الأساسي التي تتراوح مدتها في الغالب بين تسع سنوات وعشر سنوات، وتتراوح مدة الدراسة في العادة بين سنتين وثلاث سنوات تنتهي في معظم الأحيان باختبارات تقييمية على المستوى القطري، ويلتحق الخريج إما في سوق العمل بفئة مستوى مهني أو اكمال الدراسة في التعليم العالي وفقاً لشروط ومعايير محددة، والتعليم المهني جزء من النظام التعليمي، وهو في صورته الواسعة ذلك النوع من التعليم الذي يجعل الفرد قابلًا للعمل في مجموعة من المهن أفضل من قابليته للعمل في مجموعة أخرى، وهو بهذا يختلف عن التعليم العام الذي يوازيه في الأهمية رغم كونه لا يؤهل الأفراد للعمل. (عطوان، 2001م)

مفهوم التعليم المهني:

التعليم المهني هو نوع من التعليم النظامي في مستوى التعليم الثانوي " الصناعي والتجاري والزراعي " ومدة الدراسة به ثلاث سنوات، ويتضمن إعدادا تربوياً ، وإكساب المتعلمين المعارف والمهارات، والقدرات المهنية لتخريج عمال، وفنيين متخصصين في المجالات الفنية المتخصصة. (رفاعي، 2013م)

ويعرف بأنه ذلك النوع من التعليم النظامي يلتحق به الطلبة بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ومدة الدراسة فيه سنتان إلى ثلاث سنوات بمستوى الثانوية العامة وتقوم به مؤسسات بغرض إعداد عمال ماهرين يكونون حلقة الوصل بين التقنين خريجي المعاهد الفنية ، والعمال غير المهرة ويمنح الطلبة بعد تخرجهم شهادة مهنية.(يوسف، 2005م)

ولقد عرفته (اليونسكو،2008م) بأنه تعليم المتضمن إعداداً تربوياً وتوجيهاً سلوكياً والمصمم لإكساب الفرد المهارات والقدرات المهنية ، المعتمدة على دراسات نظرية عامة متعلقة بها ، وتدريبات عملية، لتنمية المهارات المطلوبة. (صالحة، 2008م)

ويعرفه (فارس،2014 م) بأنه التعليم الذي يهدف إلى إعداد عمال مهنين متخصصين في مهنة محددة ، ومدة الدراسة فيه سنتان دراسيتان تبدأ بعد نهاية التعليم الأساسي المشترك، والتعليم المهني يؤهل الطلبة ليكونوا قادرين على امتلاك المهارات الأدائية التي تمكنهم من ممارسة مهنهم بدرجة من الكفاية والفعالية ، ومساعدتهم على تطوير هذه المهارات والمعا ف وتنميتها بصورة مستمرة ودائمة .

كما ويعرفه (حلبي، 2012م) بانه " ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الاعداد التربوية واكساب المهارات والمعرفة المهنية، الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والصحية والتجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والانتاج بحيث يكونون حلقة وصل مهمة ين الاطر الفنية العالية الذين تعدهم الجامعات والعمال غير المهرة الذين لم يتلقوا أي نوع من التعليم النظامي الفني والمهني.

وهو التعليم الذي يكون محتواه التعليمي قادراً على تهيئة الأفراد لأن يكونوا ناجحين في مهنتهم الحياتية، وهو ذلك النوع من التعليم الذي يهدف على اكساب المنتظمين فيه مهارات وقدرات ومعارف واتجاهات وعادات في مجال العمل على مستوى الدراسي في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها .(أبو شعيرة، 2008م)

ويعرف بأنه احد مسارات التعليم الذي يهدف إلى إعداد مهنين، ومدة الدراسة فيه من سنتين بعد الصف العاشر إلى ثلاث سنوات بعد الصف التاسع، ويحصل الطلبة بعدها على شهادة الدبلوم المهني. (يوسف، 2005م)

ثالثاً: التدريب المهني:

يعد التدريب من اهم العوامل الرئيسية التي تساعد استراتيجياً في النهوض بالإنتاج وزيادة المنافسة بين الدول، ويعتبر التدريب العملي جزءاً أساسياً وهاماً في إعداد القوى البشرية، وهو يمثل تطبيق العلوم النظرية في الواقع العملي، وكلما زاد التدريب لأفراد القوى البشرية زادت قدراتهم وكفاءتهم، ومن ثم زادت قيمتهم في سوق العمل.(سعيد، 2013م)

أنماط التعليم والتدريب التقني والمهني:

هناك ثلاث أنماط رئيسية متبعة في التعليم والتدريب التقني والمهني هي:

1. النمط المؤسسي: وفيه يقتضي الملتحق (الطالب) فترة التعليم أو التدريب متفرغاً في مؤسسة تعليمية.
2. النمط المركب: وفيه يقضي الملتحق جزءاً من فترة التعليم والتدريب في مؤسسة تعليمية، والجزء الأخر في مواقع العمل وفق ترتيب زمني وإشراف إداري وفني متفق عليها، ويطلق على النمط المركب أسماء عدة في الدوال العربية مها التناوبي(بالتداول) والتعاوني والمزدوج، والتلمذة المهنية.

3. النمط الموقعي: وفيه يقضي الملتحق فترة التدريب بكاملها في موقع العمل، وقد يتلقى تدريبه في البداية في ركن خاص بالتدريب في موقع العمل، ثم ينتقل مباشرة ليتلقى التدريب في أثناء العمل أو الإنتاج. (مصطفى، 2001م)

خصائص التعليم والتدريب التقني والمهني:

تتسم برامج الاعداد المهني بعدد من الخصائص والصفات التي لا بد من توافرها لدى تصميم هذه البرامج والتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها لضمان الكفاية والفاعلية ولتحقيق الاهداف المرسومة لها، وتتأثر هذه الخصائص بشكل او باخر بعناصر الكلفة والتمويل المعينة، كما تؤثر بها وباقتصادها واهم هذه الخصائص ما يلي:

1. تكون برامج التعليم والتدريب التقني والمهني وثيقة الصلة بالأهداف التربوية التعليمية من جهة وبالاحتياجات التنموية وبمتطلبات عالم العمل والانتاج من جهة اخرى .
2. يراعى في التخطيط لبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني وتصميمها وتنفيذها أن تكون منسجمة مع البيئة ومحافظة عليها، كما يراعى توفير متطلبات السلامة والامن للدارسين والمتدربين وللتجهيزات التي يستخدمونها في التعليم.
3. يراعى في تصميم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني الابعاد والعناصر التمويلية لها والمتطلبات الاقتصادية في تنظيمها وادارتها لضمان أكبر مردود باقل كلفة ممكنة.
4. تتميز برامج التعليم والتدريب التقني والمهني الفعالة بوجود التفاعل والتكامل بين المهارات الادائية والتطبيقات العملية من ناحية، وبين المفاهيم والمعارف والمعلومات النظرية الفنية والأسس العلمية التي تدعم هذه المهارات والتطبيقات، وتشكل قاعدة لها من ناحية ثانية وبين الاتجاهات السليمة والعادات السلوكية والايجابية في ممارسة التعلم من ناحية ثالثة .(الدوماني، 2014م).

مستويات التعليم المهني والتقني:

1. **التعليم التقني:** وقد يسمى تعليماً فنياً، ويتم عادة في كليات أو معاهد بعد المرحلة الثانوية، وغالباً ما تكون شروط القبول النجاح في امتحان الثانوية العامة أو الثانوية المهنية ومدة الدراسة(2-3) سنوات ويتضمن مستويان هما:

أ- تقني عالي (سامي) ومدة الدراسة ثلاث سنوات غالبا.

ب-تقني مدة الدراسة سنتان.

2. **التعليم الثانوي المهني:** وقد يسمى التعليم الثانوي التقني أو التكوين المهني، أو التعليم الفني في بعض الدول ويتم عادة ضمن المرحلة الثانوية العليا حيث يقضي الطالب فترة التعليم والتدريب متفرغا في المدرسة، وفي أغلب الدول العربية لا تشترط المدارس المهنية التحاق الطالب أثناء العطلات الصيفية في مواقع العمل والانتاج لتلقي التدريب الصيفي.
3. **التدريب المهني:** يجمع التدريب المهني في الدول العربية أنماط التدريب المختلفة سواء التدريب داخل المدارس ومراكز التدريب فقط، أو التدريب الثنائي الذي يجمع بين المدرسة أو المركز ومواقع العمل والإنتاج، أو التدريب داخل العمل .(الحلبي، 2012م)

وظائف التعليم المهني:

لقد وضح (يوسف،2005م) أهم وظائف التعليم المهني في الآتي:

1. إحداث التغيرات في اتجاهات الأفراد والجماعات بما يجعل الصناعة والعلم والتكنولوجيا والعمل المهني واليدوي وكل الأفكار والقيم والمفاهيم المرتبطة بذلك جزء اساسي من ثقافة المجتمع .
2. تزويد الفرد للثقافة الدينية والثقافة العامة التي تساهم في تكوين الخلق الرفيع والإيمان القوي والمقدرة على التفاهم والتفكير مع البيئات المختلفة.
3. إعداد القوى العاملة المدربة اللازمة من زاويتي الكم والكيف لعملية التصنيع بمختلف انواعه وتطوير المجتمع وتنميته .
4. تأصيل فكرة ومفهوم احترام العمل اليدوي والصناعي وتنمية وتطوير المجتمع صناعياً وتكنولوجياً.
5. تأمين قاعدة علمية عريضة للعمالة الفنية بحيث يصبح من السهل ان يتجاوب الفرد مع التطور السريع في التكنولوجيا والعلوم التقنية.
6. فتح المجال امام كل راغب لتعلم مهنة او مواصلة تدريبه لأقصى ما تسمح به امكانياته العلمية والتكنولوجية.
7. تطوير مهارات الفنيين وتحديث معلوماتهم المهنية باستمرار.

أهداف التعليم والتدريب التقني والمهني:

يسعى نظام التعليم والتدريب المهني والتقني إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأفراد الملتحقين ببرنامج هذا النظام، ومن أبرز هذه الأهداف:

على مستوى المجتمع:

1. تزويد المجتمع بالقوى العاملة الماهرة المدربة، والفنيين والتقنيين المؤهلين القادرين على المساهمة في تطوير وصيانة البنى التحتية، وقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.
2. مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة ومراقبة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة والسعي إلى التعامل مع تأثيراتها على سوق العمل.
3. مواجهة التغيرات الحاصلة في سوق العمل والناتجة عن التقلبات الاقتصادية، وذلك من خلال برامج التدريب الخاصة وبرامج التعليم المستمر التي تزيد من فرص الحصول على عمل بشكل دائم.
4. زيادة انتاجية القوى العاملة في سوق العمل والناتجة عن التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال برامج التدريب الخاصة و برامج التعليم المستمر التي تزيد من فرص الأشخاص في الحصول على عمل بشكل دائم.

على مستوى الأفراد

1. إكساب الأفراد المعارف والمهارات التي يتطلبها تخصصه المهني وفق الأسس والمعايير المقبولة في سوق العمل وبما يحقق له حداً من المرونة المطلوبة في سوق العمل دائم التغير.
2. إعداد الأفراد للتعامل مع التقنيات الحديثة، وتنمية استعدادهم للتعلم والتطور المستمرين.
3. إعداد أفراد واعين لواقع سوق العمل وتغيراته.

إن التعليم المهني هو كأي منهج من المناهج التعليمية الأخرى المختلفة له مجموعة من الاهداف المختلفة التي يسعى إلى تحقيقها وقد اكد (أبو سل، 1998م) ، على ان اهداف التعليم المهني في النظم التعليمية المختلفة تتحدد في ضوء أسس فلسفية واجتماعية واقتصادية تقع ضمن الايديولوجية المسيطرة في المجتمع، ففي الأنظمة الرأسمالية مثلاً يتزايد الاهتمام بهذا الجانب، انطلاقاً من اهميته في التنمية الاقتصادية، ويستهدف توفير القوة البشرية المدربة التي تتحمل المسؤولية في تنفيذ خطط التنمية من خلال الخبرات والمهارات التي يزود بها الأفراد، ويرى (أبو سل ،1998)ان أهداف التعليم المهني هي:

1. تلبية احتياجات المجتمع من القوى البشرية في مختلف التخصصات المهنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
2. تلبية احتياجات الافراد بتوفير مجالات مهنية متنوعة ومتعددة تشبع طموح الأفراد وحاجاتهم وتهيئ الفرص لهم لتنمية قدراتهم ومهاراتهم لمواجهة متطلبات الحياة .

3. إضفاء معنى ايجابي على مختلف المعارف من خلال ربط الجانب النظري بالجانب العملي.

ويرى (ابو شعيره ،2008م) أن اهداف التعليم المهني بشكل عام هي:

1. تنمية الاتجاهات الايجابية لدى المتعلمين لاحترام العمل.
2. المساهمة في تحقيق تنمية متوازنة للقدرات الجسدية والعقلية والوجدانية للفرد والقيم الاخلاقية والجمالية لديه.
3. الملاءمة بين المهارات التي يحصل عليها التلميذ وبين احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
4. تعزيز قدرات التلميذ على فهم المبادئ العلمية والتطبيقات التقنية المستخدمة في مختلف مجالات العلم والانتاج.
5. تعميق فهم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجال العمل.
6. تنمية القدرات الابداعية من ناحية والاتجاهات نحو العمل الجماعي بأبعاده ومتطلباته وقيوده المختلفة من ناحية أخرى.
7. المحافظة على الحرف الوطنية التقليدية وتطويرها ونقلها.

أنواع التعليم والتدريب المهني:

يمكن تقسيم برامج الإعداد المهني على ثلاث أنواع رئيسة حسب الاهداف المتوقعة من هذه البرامج، وحسب الفئات المستخدمة منها ورغم وجود خصائص تمويلية مشتركة بين هذه الانواع الثلاثة إلا أن كل واحد منها يتسم بخصائص تمويلية تميزه عن غيره ومنها ما يلي:

1. برامج التعليم والتدريب المهني التي يعد الدارس لمزاولة العمل في احد المجالات المهنية وفي مستوى مهني محدد في ضوء التطبيق والتوصيف المهني لذلك العمل وفي هذه الحالة يكون الإعداد المهني على الأغلب موجه لصغار السن نسبياً ممن لم يسبق لهم ممارسة عمل معين مستوى مهني ام تعليمي.
2. برامج التعليم والتدريب المهني في أثناء الخدمة التي تهدف غلى رفع كفاءة الدراس في العمل او مجموعة الاعمال التي يمارسها ، وذلك ضمن إطار مفهوم التعليم المستمر والتدريب المتواصل والتربية المستديمة وفي هذه الحالة يكون الإعداد المهني في العادة موجه لكبار السن ممن يمارسون عملاً معيناً بهدف الالتقاء بقراتهم وتحسين مستوى الاداء لديهم وزيادة انتاجهم بما ينعكس بالفائدة عليهم وعلى مؤسسات العمل والانتاج التي يعملون فيها .

3. برامج التعليم والتدريب المهني التي تكون عنصراً من عناصر التعليم العام وتشكل الجوانب المهنية والتقنية منها ويكون الإعداد المهني في هذا النوع من البرامج موجهاً في العادة لطلبة المدراس في النظام التعليمي لتزويدهم بتربية وثقافة مهنية عامة تشمل مهارات ومعارف واتجاهات في مجالات مهنية متنوعة وتشكل جزء من برامجهم الدراسية وتساهم في إعدادهم للحياة والمواطنة دون ان تهدف غلى اعدادهم بشكل مباشر لمزاولة عمل معين .(الدوماني، 2014م).

ولقد حدد (جابر،2001) أنواع وبرامج التعليم المهني وقسمها إلى الاتي:

1. برامج التربية المهنية:

هي البرامج الموجهة للطلبة في مرحلة التعليم الأساسي كجزء من برامجهم الدراسية بهدف إكسابهم مهارات عريضة وعامة تلزمهم في حياتهم ولا تهدف هذه البرامج في حقيقة الحال إلى إعداد الطلبة لمزاولة مهنة محددة.

2. برامج الإعداد المهني:

هي البرامج المنظمة والموجهة للطلبة في مرحلة التعليم الثاوي بهف إعدادهم لمزاولة عمل محدد، وتتراوح مدة هذه البرامج من سنة إلى ثلاث سنوات اعتمادا على المستوى المهني للعمل الذي يتم الإعداد لمزاولته .

3. برامج رفع الكفاءة :

هي البرامج الموجهة للعمال والمهنين الذين يمارسون العمل ويرغبون في رفع كفاءتهم وتحسين مستوى ادائهم لأعمالهم ويعتمد محتوى هذه البرامج ومدتها على العناصر التدريبية التي تشكل حاجات تدريبية لدى الفئة المستهدفة وتتراوح مدة هذه البرامج ما بين بضع ساعات تدريبية إلى مائتي ساعة تدريبية.

فلسفة التعليم المهني:

تبرز أهمية التعليم المهني بما تحتاجه البلد من تقدم ونمو في مختلف مجالات الحياة يتم تحقيقه عن طريق عناصر مختلفة منها العلم والصناعة والتكنولوجيا: لأن مثل هذه العناصر تمثل المجتمع المتقدم والمتطور، ولتحقيق مثل هذا المجتمع الذي يطمح إليه كل فرد يجب وضع الخطط العلمية والموضوعية لإعداد وتدريب القوى العاملة والفنية كماً وكيفاً، ويجب غرس القيم والمفاهيم والمعلومات والمواقف الإيجابية المناسبة للعمل والتعليم الفني، وتظهر اهمية

التعليم المهني من خلال البعد الاجتماعي ورفع الكفاية الانتاجية ودور هذه العوامل في تنمية وتطوير المجتمع.(حماد، 2012م)

وعليه فهناك اعتبارات مهمة يجب ان تراعي عند تحديد الاسس الفلسفية والنفسية والاجتماعية والمعرفية التي تبنى عليها مناهج التعليم المهني والتدريب المهني .(المصري، 1993م)

1. تستكفي كفاية نظام التعليم وديمقراطية عدم البدء ببرامج التعليم المهني والتي تهدف لإعداد الفرد لممارسة الكهنة بعد إنهاء مرحلة التعليم الأساسي إلا في مرحلة متأخرة نسبياً من عمره.
2. إن المكانة التي يجب أن يتبوأها العمل كقيمة رئيسة من قيم المجتمع وتستدعي تنمية الاتجاهات الايجابية لدى الطلبة نحو العمل وقدسيته.
3. إن الانسجام مع مبدا التربية المستديمة والتعليم المستمر في التعليم المهني .
4. إن طبيعة التعليم المهني وخصائصه تستدعي اعتبار مؤسسات العمل والإنتاج في المجتمع مؤازرة للمؤسسات التربوية في مجال الإعداد المهني.
5. العمل المهني في مجال ومستوى معينين وحدة متكاملة تشتمل على مجموعة من المهارات العملية أو المعلومات المهنية والمعارف للعلمية الأساسية.
6. تنمية عادة التعليم الذات لدى الطلبة من خلال تنظيم المناهج والمادة التعليمية وتوجيه الطلية للمطالعة والتنمية الذاتية .
7. بناء التخصص في برامج التعليم المهني على قاعدة عريضة من المعلومات والمهارات في المجال المهني المطلوب.
8. اكتساب المهارات العلمية من خلال العمل ذي الأبعاد الإنتاجية النافعة كلما أمكن ذلك .
9. استمرار عنصر التعليم العام كجزء من برامج التعليم المهني لتطوير الجوانب الثقافية والعملية والاجتماعية للطالب كمواطن وإنسان.

أسس التعليم المهني:

يمكن تحديد الأسس التي يعتمد عليها التعليم المهني بما يلي:

1. تزويد الدارسين بالمعلومات والمعارف الأساسية العلمية والمهنية التي تساعدهم على استيعاب طرق واساليب العمل، والتكنولوجيا المتطورة.
2. الجمع بين النواحي النظرية والعملية والتكامل بينهما.
3. احترام قيم العمل، والالتزام بأخلاقياته المهنية في مجالاته المختلفة.

4. تنمية قدرات الدارسين بإتاحة فرص العمل الفني والمهني. (رفاعي، 2013م)

الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين:

1. ضعف التمويل: إن تدريب المهنين والتقنين يحتاج عادة لتكلفة عالية لا تقل عن تكلفة الاختصاصات العليا، وفي بعض الاحيان تزيد عليها لازدياد نسبة المتطلبات العملية للتدريب من معدات واخصائيين ذوي خبرة عملية ونظرية .(الشويخ، 2007م)
2. النظم التعليمية: تعتبر بعض المناهج التي تدرس في الكليات التقنية مناهج تقليدية، قاصرة عن أعداد خريجين بالمستوى المطلوب، ولا تتكيف مع المتغيرات والمستجدات التكنولوجيا في المجالات المهنية والتقنية، إلى جانب كونها غير مستقرة ، وغير مرتبطة باحتياجات سوق العمل الفلسطيني ومتطلباته (راضي، 2006م)
3. الكادر البشري التدريسي: رغم أن الكادر البشري عنصر مهم جداً في تنمية وتفعيل دور الكليات التقنية فأنها مازالت تعاني نقصاً في المدربين المؤهلين في بعض التخصصات.(سعدية، 2005م)
4. السياسات والاستراتيجيات: يعود ضعف اقبال الطلاب على التعليم التقني إلى عدم وجود سياسات واستنتاجات واضحة تخدم هذا النوع من التعليم وتجذب إليه طلاب بأعداد تؤهلها للاستمرار والتحدي في سوق التعليم والتنمية، كما ان تدني المستوى العلمي لهذه الفئة من الخريجين يعد السبب الرئيس في الالتحاق بها، إلا انه بالإمكان مواجهة هذه المشكلة بإرساء قواعد واضحة للقبول تقترن باختبار ومقابلات شخصية يخضع لها المتقدم، ويتم توزيع الطلبة بشكل يسد النقص في الاطر الفنية المدربة التي يحتاج إليها المجتمع بما يتناسب مع امكاناته الاقتصادية (راضي، 2006م)

المؤسسات التعليمية والتدريبية للتعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين:

لقد بلغ عدد هذه المؤسسات التعليمية/ التدريبية في الأراضي الفلسطينية (412) مؤسسة تعليمية مصنفة حسب النظام التعليمي، وقد التحق ببرامج التدريب النظامية عام 1996م/1997م حوالي 6338 طالباً في مختلف أنواع التعليم والتدريب المهني والتقني ومجالاته، ويبين الجدول رقم (2.5) أنواع وأعداد هذه المؤسسات حسب تصنيفها وموقعها.

جدول (2.5): يبين أعداد مؤسسات التدريب حسب تصنيفها وموقعها للعام 1999

الرقم	نوع المؤسسة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
1	كلية مجتمع/ كلية تقنية	22	15	7
2	مدرسة ثانوية مهنية	21	19	2
3	مركز تدريب/وزارة العمل	13	9	4
4	مركز تدريب/وزارة الشؤون الاجتماعية	19	7	12
5	مركز تدريب طويل الأمد (جمعيات/ وكالة غوث)	6	5	1
6	مركز تدريب/ مؤسسات تنموية/ منظمات أهلية ودولية	31	24	7
7	مركز تدريب / جميعات خيرية	149	67	78
8	مراكز تدريب خاصة (مراكز ثقافية)	145	67	78
9	مراكز حكومية / تدريب خاص	6	00	6
المجموع		412	193	219

مجالس التشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين:

النشأة والاهداف:

جاء انشاء مجالس التشغيل في فلسطين من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تشجيع ودعم وتطوير وتنفيذ ادوات ومقاييس سوق العمل لخلق مجتمع حديث يكفل تحقيق مشاركة عادلة في الحياة الاجتماعية والمهنية والثروة والازدهار لجميع الناس والمؤسسات على المستوى المحلي.
- التركيز على ربط سوق العمل بالتعليم والتدريب التقني والمهني باعتباره مجال حيوي لتطوير قدرات الباحثين عن عمل.(التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين،2017م)

تبادل الأدوات والخبرات بين المحافظات الفلسطينية وبين صانعي القرار السياسيين على المستوى المحلي والسياسي ممن يلعبون دوراً مهماً في تحديد الاتجاهات والاحتياجات والتحديات التي تواجه سوق العمل والتعليم التقني والمهني تحديداً.

تعتبر مجالس التشغيل هيئات محلية غير نظامية تلعب دوراً رئيسياً في السياسة العامة في نقاش المنظور المحلي لسوق العمل والتوظيف فضلاً عن قضايا التوظيف الذاتي، وفي عملية

ناجحة وتعاونية من التواصل والعمل من جانب الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لتحقيق التنمية الشاملة في علاقة وثيقة وموجهة للتنمية الوطنية.

وتتركز مهام مجالس التشغيل المحلي والتدريب والتعليم التقني والمهني على مايلي:

1. دعم ومراقبة أدوات سوق العمل الجديدة من أجل تحسين خدمات التوظيف المحلية وغيرها من المؤسسات والمنظمات ذات الصلة لتفادي ومكافحة وخفض البطالة والفقر.
2. دعم ومراقبة تنفيذ مشروع تحديث نظام فريد للتعليم والتدريب التقني والمهني وتحسين قدرات مؤسساته لضمان مستوى عالي من التحفيز والمهنية للتعليم والتدريب التقني والمهني نحو التعلم مدى الحياة واحتياجات سوق العمل.
3. تعزيز التفاهم المشترك بين الشركاء الاجتماعيين بشأن البطالة وقضايا التوظيف الذاتي والتوظيف.
4. تفعيل الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في تولي المسؤوليات من أجل التنمية الاجتماعية، وتحسين سوق العمل والعدالة الاجتماعية.
5. إعطاء المجال لجميع المؤسسات والمشاريع المعنية والمهتمة لمناقشة وتطوير أفكار لمزيد من التحسن في سياسة سوق العمل من وجهة النظر المحلية ولتكون جهازاً عاكساً لصانعي القرارات على الصعيد الوطني.
6. دعم استراتيجية سوق العمل الحكومية وغير الحكومية وخطط أعمالها.
7. ينبغي على مجلس التشغيل المحلي والتعليم والتدريب التقني والمهني أن يعمل جنبًا إلى جنب مع صانعي القرار السياسيين وايضاً مع الشركاء الاجتماعيين في المنطقة.

أعضاء مجلس التشغيل والتدريب التقني والمهني:

يتكون أعضاء المجلس من:

1. المكاتب الحكومية التي تمثل الوزارات لا سيما وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي.
2. ممثلي ادارة المدينة ووكالات التنمية المحلية ونقابات الموظفين
3. الغرف التجارية والصناعية ومؤسسات اصحاب العمل.
4. مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني (الخاصة والعامة).
5. المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التوظيف، والتوظيف الذاتي والتطوير، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أنشطة المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني:

الأنشطة العامة:

1. تشجيع وتعزيز وتنفيذ ومراقبة أدوات سوق العمل الجديدة من خلال دعم مكاتب التشغيل/ مكتب التشغيل والتوظيف متعدد الخدمات (one stop shop –OSS) وغيرها من المؤسسات المعنية المحلية لتحسين وضع سوق العمل المحلي.
2. تعزيز ودعم ومراقبة التعليم والتدريب التقني والمهني لمواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل، ومنح الشباب أو الأشخاص غير المهرة فرصة للحصول على مهنة.
3. المساهمة في الاستراتيجية الوطنية لسوق العمل، والعمل على اشتقاق خطة عمل محلية لسوق العمل تلبي الاحتياجات والفرص المحلية عن طريق جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتشغيل والتوظيف والبطالة والتوظيف الذاتي، وكذلك التعليم المهني وغيرها.
4. تعزيز التفاهم المشترك بين الشركاء الاجتماعيين بشأن قضايا البطالة والتشغيل والتوظيف الذاتي.
5. تفعيل دور الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في تولي المسؤوليات من أجل التنمية الاجتماعية.
6. تقديم خطة لجميع المؤسسات والمشاريع المعنية والمهتمة لمناقشة وتطوير أفكار لمزيد من التحسن في سياسة سوق العمل من وجهة نظر محلية، ولدعم صانعي القرارات على الصعيد الوطني.
7. تعزيز أنشطة التوجيه والإرشاد المهني، وتعزيز المساعدة والتوجيه في البحث عن وظائف وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.
8. دعم استراتيجية سوق العمل وخطط العمل للمنظمات الحكومية وغير الحكومية.
9. تشجيع مبادرات سوق العمل عن طريق الحملات الاعلانية، ونشر الكتيبات والنشرات المتعلقة بالتعليم والتدريب التقني والمهني، ومكتب تقديم الخدمات التوجيه والارشاد المهني "Career guidance &counseling"، وبرنامج التدريب المجتمعي على التشغيل الذاتي وإنشاء المشاريع الصغيرةCBTSEC، ونظام معلومات سوق العمل LMIS وغيرها لدعم وتسهيل استفادة العملاء من كل هذه الأنشطة.
10. دعم أنشطة التشغيل مثل القيام بمعارض الأعمال، ويوم التوظيف للخريجين.

11. توحيد جميع الأنشطة المتصلة بالتوظيف والتدريب والتعليم المهني والتقني TVET، والمساعدة على تحديد الاحتياجات، وضمان تنفيذ أنشطة التدريب وفقا لمتطلبات سوق العمل المحلي.
12. دعم تنفيذ أنشطة بناء القدرات، الدورات التدريبية وورش العمل لأعضاء المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني وغيرها من المنظمات ذات الصلة.
13. دعم إنشاء لجان فرعية متخصصة مثل: لجنة معلومات سوق العمل، لجنة الأنشطة المولدة للتشغيل الذاتي والأعمال الصغيرة، لجنة التوجيه والإرشاد المهني وكل ما يلزم.
14. دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات البحثية لسوق العمل و دعم أنشطتها.

تشكيل المجلس المحلي للتوظيف والتعليم والتدريب التقني والمهني

تشكيل المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني يتطلب إتباع الخطوات التالية:

1. تقود وزارتي العمل والتربية والتعليم العالي عملية التنفيذ وتكون الشريك المطابق للعمل المتواصل للمجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني
2. تقرر وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي إنشاء المجلس المحلي للتوظيف والتعليم والتدريب المهني والتقني.
3. يدعو المحافظون أعضاء المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني المحتملين إلى اجتماع أولي لتوضيح ما يلي:
   أ- من سيقوم بالمساهمة في المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني.
   ب-مهام ومسؤوليات المجلس المحلي للتوظيف والتعليم والتدريب التقني والمهني
   ج- الجدول الزمني الأول وإجراءات العمل.
   د- يتم تأكيد أعضاء المجلس المحلي للتوظيف والتعليم والتدريب التقني والمهني المقترحين من قبل عطوفة المحافظ.
   هـ-في الجلسة الأولى للمجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني يقوم الأعضاء بتعيين عضو واحد ليكون المتحدث باسم المجلس وأمين التسجيل.

قيادة المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني

قيادة المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني:

يرأس المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني المتحدث الذي اختاره أعضاء المجلس، ويقوم المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني أيضاً بانتخاب نائبين للرئيس سيتوليان رئاسة المجلس المحلي للتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني في حالة عدم وجود الآخرين.

مجلس التشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة:

أنشئ مجلس التعليم والتدريب التقني والمهني المحلي في قطاع غزة مؤخراً في بداية العام (2016م) بدعم من الوكالة الألمانية للتنمية، وذلك بعد محاولة سابقة من العام (2010-2011م)، حيث تولى رئاسته الغرفة التجارية – غزة وكان عدد أعضاؤه محدود، ونفذ من خلاله المرحلة الأولى من مشروع دعم الاتحاد الاوروبي، والذي ما لبث ان تم تجاهله نتيجة الانقسام الفلسطيني –الفلسطيني.

وفي نهاية العام 2015م دعت الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) كافة المؤسسات المعنية بالتشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني مرة أخرى للمشاركة في المجلس، حيث عقدت عدة اجتماعات بين اعضاءها باعتبار المجلس جسم غير قانوني، حيث اتفق الاعضاء على عقد انتخابات فيما بينهم لتولي رئاسة المجلس، وبالفعل عقدت الانتخابات وفاز على أثرها الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال باعتباره جسم قانوني يمثل كافة أطراف الانتاج الثلاثة في سوق العمل، وانتخب كل من الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية كنائب أول والغرفة التجارية – غزة كنائب ثاني، ويتكون المجلس من (46) مؤسسة، كما انتخبت وزارة العمل كمراقب على عمل المجلس.

برنامج الاتحاد الاوروبي المرحلة الاولى مارس 2013 م – يونيو 2016م.

مقدمة:

يهدف برنامج الاتحاد الاوروبي الى تعزيز نمو اقتصادي مستدام موجه نحو احتياجات سوق العمل ويعمل على توفير فرص عمل تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية في قطاع غزة.

ويهدف البرنامج بشكل مباشر الى ضخ كوادر بشرية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل (خصوصا القطاع الخاص) والمجتمع ككل.

وكخطوة أولى للاتحاد الاوروبي لتنفيذ برنامج يدعم تطوير التعليم التقني والمهني في فلسطين وتحديداً في قطاع غزة قام بتنفيذ مشروع دعم وتطوير التعليم التقني والمهني في بداية

مارس 2013م واستمر التنفيذ لمدة 39 شهر حتى انتهت المرحلة الأولى في يونيو 2016، بلغت قيمة المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي من خلال البرنامج الى 6 مليون يورو موزعة على 2 مليون يورو نصيب قطاع غزة و4 مليون يورو نصيب الضفة الغربية حيث كانت قيمة المنحة معتمدة على نظام المحاصصة لكل من الضفة و غزة.

تقدمت 10 مؤسسات تدريبية للاستفادة من هذا المشروع و لكن بعد التقييم وعملية الاختيار فازت 5 مؤسسات تدريبية بالتمويل (حازم المشهراوي: مدير برنامج التعليم و التدريب المهني و التقني في قطاع غزة–GIZ ، مقابلة شخصية، 15 مايو 2017م)

جدول (2.3): المؤسسات المستفيدة من البرنامج في المرحلة الأولى:

#	المؤسسة المستفيدة	عدد المشاريع
.1	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	1
.2	مجلس كنائس الشرق الادنى	1
.3	كلية فلسطين التقنية	1
.4	مدرسة غزة المهنية الثانوية للبنات	1
.5	كلية الدراسات المتوسطة – الازهر	1

المكونات الرئيسية للبرنامج:

1- استحداث/ تطوير برامج تدريبية تأسيسية منظمة على المستويات الماهر، المهني، التقني
2- دعم وتعزيز القدرات الفنية والادارية لمؤسسات القطاع الاقتصادي ومقدمي التعليم والتدريب التقني والمهني
3- نشر وتعميم مخرجات المشاريع الرئيسية لتعميم الفائدة.

مؤشرات نجاح البرنامج:

1- النهج القائم على الطلب على التعليم والتدريب التقني والمهني يقود الى توظيف الشباب

منهجية اختيار المؤسسات:

- مجالس التشغيل والتدريب المحلية
- الشفافية واتاحة الفرص والدعوة لتقديم مقترحات
- الاحتياجات المحلية
- مبدأ الشراكة

بناء او تطوير لقدرات:

- 5 مؤسسات تدريبية
- 13 برنامج تدريب
- 260 طالب سنويا

الفئة المستفيدة من البرنامج:

- الطلاب (اناث وذكور)على مستوي دبلوم
- الطلاب والطالبات على مستوي توجيهي مهني
- الطلاب الذين لم يحالفهم الحظ في اكمال تعليمهم الأساسي (المتسربون)

2-تطوير القدرات الادارية والفنية لمؤسسات تطوير الاقتصاد المحلي

3-نشر وتعميم الفائدة من المشاريع الناجحة

المرحلة الثانية لبرنامج الاتحاد الأوروبي يوليو 2016م

وفي إطار اضطلاع الاتحاد الاوروبي بمسئوليته الاجتماعية قرر تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج دعم الاتحاد الاوروبي لتطوير التعليم التقني والمهني في فلسطين وخصوصاً في قطاع غزة ، حيث فازت (13) مؤسسة تدريب من أصل (15) مؤسسة تدريب انطبقت عليها الشروط للتقديم بتمويل كامل بلغت قيمة التمويل الاجمالية (8) مليون يورو لقطاع غزة، وسيستمر تنفيذ البرنامج لمدة أربع سنوات متبعاً (النهج القائم على الطلب) في تحديد القطاعات الاقتصادية لتحسين نوعية التدريب المقدم من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

واستهدفت المرحلة الجديدة من البرنامج جميع محافظات فلسطين مؤكدين على تعزيز اللامركزية وتوفير أكبر قدر من الاستقلالية لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.

مكونات البرنامج الأساسية:

1- جودة وملاءمة برامج التدريب
2- بناء القدرات وتطوير السياسات

المستفيدون:

- المؤسسات ذات العلاقة والوزارات الشريكة
- مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني العامة (الحكومية وغير الربحية)

- ممثلو القطاع الخاص ومجالس التشغيل والتدريب
- ممثلو النقابات العمالية والمهنية

الأفراد

- خريجو الصف العاشر والثاني عشر
- العاملون في المنشأت الذين هم في خطر فقدان الوظيفة
- الرياديون وطالبي خدمة مراكز التدريب المهني
- كوادر المؤسسات ذات العلاقة

عملية اختيار المشاريع:

شكل (2.1): عملية اختيار المشاريع

المصدر: (جرد بواسطة الباحثة)

أثناء التقييم المشاريع راعت لجنة التقييم ما يلي:

- التوزيع الجغرافي
- تنوع التخصصات المهنية، ونوعية المؤسسة
- المؤهلات الوطنية الفلسطينية "المستويات المهنية"
- بالإضافة للمعايير الرئيسية

جدول (2.4): بالمستفيدين من المشروع في المرحلة الثانية

#	المؤسسة المستفيدة	عدد المشاريع
.1	كلية فلسطين التقنية دير البلح	2
.2	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	2
.3	كلية الدراسات المتوسطة – الازهر	1
.4	المدرسة الصناعية الثانوية دير البلح	1

#	المؤسسة المستفيدة	عدد المشاريع
.5	مدرسة عبدالمعطي الريس الثانوية المهنية للبنات	1
.6	مدرسة بيت حانون الثانوية الزراعية	1
.7	مجلس كنائس الشرق الادنى	1
.8	مركز الإمام الشافعي – غزة	1
.9	مركز تدريب مهني دير البلح	1
.10	مركز تدريب مهني رفح	2
.11	مركز تدريب مهني خانيونس	1
.12	مركز تدريب مهني بيت لاهيا	1
.13	مركز تدريب مهني خانيونس	1

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية

1. دراسة (عنبر،2016م) بعنوان: دور المعايير الدولية لإدارة المشاريع في زيادة جودة المشروع في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المعايير الدولية لادارة المشاريع في زيادة جودة المشروع في المؤسسات الأهلية العامة في قطاع غزة، وذلك من خلال التعرف على مدى ادراك تلك المؤسسات بالمعايير ومدى تطبيقها، وكذلك التعرف على مستوى الجودة في المشاريع التي تقدمها تلك المؤسسات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (560) منسق ومدير مشروع، حيث استخدم الباحث طريقة العينة العشوائية البسيطة، تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة تم استرداد 191 استبانة اي ما نسبته (87%)

ولقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير للمعايير الدولية لادارة المشاريع على جودة المشروع و كان أكثر المعايير تأثيرا زيادة جودة المشروع هو ادارة موارد المشروع .

ولقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على تكاليف معيارية لتحديد التكاليف الحقيقية لانجاز المشروع، وضرورة الحصول على موارد بشرية مدربة بشكل جيد، ولديها القدرة على عمل خطة لتحديد قنوات الاتصال بين جميع الأطراف ذات الصلة بالمشروع وتمتلك فكر واسع حول الأسس والمعايير السليمة والصحيحة لادارة المشاريع.

2. دراسة (أبورمضان،2013م) بعنوان: واقع تقييم المشاريع النسوية التي تنفذها المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر منسقي المشاريع.

هدفت الدراسة التعرف على واقع تقييم المشاريع التي تنفذها المؤسسات غير الحكومية النسوية والاجتماعية في قطاع غزة من وجهة نظر منسقي المشاريع وذلك من خلال استخدام معايير التقييم الخمسة (الملائمة– الكفاءة– الفاعلية– الأثر– الاستدامة)، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث استعانت بالمصادر الأولية والثانوية للمعلومات وتمثل الاداة الرئيسية للدراسة في استبيان لتحقيق أهداف الدراسة حيث تم توزع 160 استبانة وتم استرداد 150 استبانة.

و لقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسات غير الحكومية تستخدم معايير التقييم الخمسة بدرجة ممتازة في تقييم المشاريع التي تنفذها وهذا يعكس مدى اهتمام ووعي المؤسسات غير

الحكومية بأهمية عملية التقييم كما يشير ذلك الى التطور الكبير في مجال عمل المؤسسات غير الحكومية.

و قد أوصت الدراسة الى أنه لتعزيز معيار الارتباط يجب على المؤسسات غير الحكومية الأخذ بعين الاعتبار أراء النساء و الرجال والشباب قبل تصميم المشاريع، ولتحسين معيار الكفاءة يجب أن ترصد موارد مالية وبشرية ومعدات تقنية ملائمة لتنفيذ أنشطة المشروع المخطط لها، وكذلك لتقوية الفاعلية لابد من تطوير خطط بديلة للتغلب على المخاطر المتوقعة أثناء تنفيذ المشروع.

3. دراسة (الشبول،2016).بعنوان: تقييم مشروع المدارس المجتمعية من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن ومقترحات تطويره

هدفت هذه الدراسة التعرف على وجهة نظر المديرين في وزارة التربية في الأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً الاستبانة حيث تم توزيع 65 استبياناً على المدراء.

و قد توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية في أبعاد تعزى الى النوع الاجتماعي، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أبعاد احصائية نظرا لخبراتها الادارية.

وتم التوصل الى مجموعة من التوصيات بما في ذلك قبول مشاركة لجان المجتمع المحلي في توجيه الطلاب الى التحصيل الأكاديمي.

4. دراسة (حماد،2010).بعنوان: تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة.

هدفت هذه الدارسة إلى تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة من وجه نظر مديري المشاريع و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات اعتماداً على المعايير الدولية لتقييم المشاريع (معيار الارتباط، معيار الكفاءة، معيار الفاعلية، معيار الأثر، ومعيار الاستدامة)، تم استخدام العينة العشوائية المنتظمة حيث تم توزيع 160 استبانة و استرد 145، اي ما نسبته 90.6 %

و قد توصلت الدراسة الى أنه يتم تقييم المشاريع اعتمادا على معيار الارتباط بنسبةً 73.9%، ومعيار الكفاءة بنسبة 69.16%، ومعيار الفاعلية بنسبة 68.23%، ومعيار الاثر بنسبة 70.93%، و معيار الاستدامة بنسبة 69.34.%

كما و أظهرت الدراسة عدم وجود فروق تعزى الى كل من المتغيرات الشخصية " العمر، الجنس، المؤهل العلمي و سنوات الخبرة"، و خصائص المنظمات غير الحكومية " عمرها، عدد

المشاريع و عنوان المنظمة" ووجود فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة وعنوان المنظمة بالنسبة لمعيار الفاعلية.

و قد أوصت الدراسة الى أنه من الضروري أن تراعي ادارة المشاريع في المنظمات غير الحكومية تعزيز معيار الارتباط والاهتمام بشكل أكبر بمعيار الكفاءة من أجل تحقيق مخرجات المشاريع المخطط لها، والتركيز على معيار الفاعلية من أجل تحقيق جميع أهداف المشاريع المخطط لها و تحقيق التنمية للفئات المستهدفة، و زيادة الاهتمام بمعيار الأثر من أجل تحقيق الأهداف العامة للمنظمة، وأن يراعى تعزيز معيار الاستدامة، وضرورة الاهتمام بتقييم المشاريع ليصبح ثقافة في المنظمة وليس بناء على طلب الممولين، وضرورة الاستمرار في تدريب الطاقم العامل في ادارة المشاريع على تقييم المشاريع، وأن ترصد المنظمة جزءا من موازنة المشاريع للتقييم.

5. دراسة (العيسى، 2012م). بعنوان: معايير التقييم المستخدمة من قبل مديري المدارس الحكومية في القدس لتقييم المعلمين من وجهة نظر المعلمين والمديرين.

هدفت الدراسة الى الكشف عن المعايير التي يستخدمها المديرون في تقييم المعلمين في المدارس الحكومية في مدينة القدس من وجهة نظر المعلمين والمديرين. وأثر متغيرات (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي) للمعلم والمدير على اتجاهاتهم نحو المعايير المستخدمة من قبل مديري المدارس الحكومية في القدس لتقييم المعلمين.

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في القدس للعام الدراسي 2010-2011م و البالغ عددهم 727 معلماً ومعلمة، حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من 434 منهم. اضافة الى مجتمع المديرين كاملاً والبالغ عددهم (39) مديراً ومديرة.

و قد توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط اتجاهات المعلمين الذكور و الاناث عى كافة المجالات تعود لمتغير جنس المعلم ، لصالح الاناث، و عدم وجود اختلاف على كافة المجالات يعود لمتغيري المؤهل العلمي وسنوات الخبرة للمعلم. بينما رأى المعلمون أن المديرين يمارسون معايير التقييم بدرجة متوسطة على خلاف ما رأوه المديرون بأنهم يمارسونه بشكل كبير، عدم وضوح بعض المعايير.

و قد أوصت الدراسة الى أنه من الضروري اعادة النظر في المعايير وأداة التقييم الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم.بالاضافة لتدريب المعلمين والمديرين على بنود التقييم المتبعة.

6. دراسة،(العبيدي،2009). بعنوان: أثر العوامل الاستراتيجية في تحسين فاعلية تقييم الأداء الاداري للمشاريع.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الإستراتيجية (التحليل الاستراتيجي و تحديد المهمة وتوقعات التخطيط والتنفيذ، والتقييم باستخدام أسلوب السيناريوهات (على فاعلية تقييم الأداء الإداري للمشاريع. وقد استخدمت الباحثة – متغير تابع– معايير "الارتباط و الكفاءة والفاعلية والأثر والاستدامة" لقياس فاعلية الأداء الإداري للمشاريع، و قد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبانة ، حيث تم توزيع (30) استبيان بنسبة استرداد (100%)

و قد توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي – للمتغير المستقل – العوامل الاستراتيجية (التحليل الاستراتيجي و تحديد المهمة و توقعات التخطيط والتنفيذ والتقييم باستخدام أسلوب السيناريوهات) في تحسين فاعلية تقييم الأداء الاداري للمشاريع من حيث الارتباط، والكفاءة، و الفاعلية والأثر والاستدامة.

و قد أوصت الدراسة لتعميق الوعي بدور العوامل الاستراتيجية في أداء ادارة المشاريع لاسيما (الخاصة) ومستوى أهمية دخولها ضمن معايير تقويم الأداء لغرض تحسين فاعليتها في اظهار حقيقة الأداء والانجاز.

7. دراسة.(أبو أحمد ، 2008م) تقييم مشروع اغاثة اللاجئين الفلسطينيين بواسطة مجلس اتحاد الكنائس العالمي– غزة.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مشروع اغاثة اللاجئين الفلسطينيين بواسطة اتحاد الكنائس العالمي، كما هدفت الى تقييم مشروع خلق فرص عمل ومشاريع الخدمات بحيث استخدمت الدراسة معايير الارتباط والكفاءة والفاعلية والأثر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدما الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

و قد أوصت الدراسة أولا بالنسبة لمعيار الارتباط: فعلى الرغم من عدم وجود استراتيجية شاملة واضحة وطنية للمساعدة في حالات الطوارئ ، الا أن المشروع ساهم جزئيا بتلبية بعض الاحتياجات الأساسية للسكان من خلال تقديم المساعدات النقدية التي تسمح للأسر بتلبية بعض احتياجاتهم.

و بالنسبة لمعيار الكفاءة يمكن القول بأنه يمكن الحكم على المشروع بأنه ذو كفاءة ، أما معيار الفاعلية فقد تبين وجود توافق في الآراء بأن المشروع كان فاعلا كما يلتقي مع أهدافه

المعلنة. صمم المشروع لتلبية الاحتياجات الأساسية في حالات الطوارئ و قد حقق المشروع هدفه المعلن من تلبية الاحتياجات الهامة للسكان في الوقت نفسه و تفعيل مشاركة الجميع.

ومعيار الأثر أنه يمكن ملاحظة أثر أنشطة المشروع بأنها ايجابية بشكل عام ، وقد كانت لها تأثيرات مختلفة، وبالنسبة للمساعدة النقدية ينظر الى أثر المساعدة بأنها ايجابية.

وقد أوصت الدراسة بأن الوضع في غزة في حالات الطوارئ التي من المرجح أن تستمر أو حتى تدهور، فعلى مجلس كنائس الشرق الأوسط أن تخطط لمواصلة تقديم المساعدات في حالات الطوارئ في السنوات المقبلة

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1.دراسة (بيلغورود، 2016م)، بعنوان: اختيار المشاريع المبتكرة مع الأخذ في الاعتبار حساسية معايير التقييم المتعددة من وجهة نظر الخبراء.

Selecting the Innovative Projects Taking into Account the Sensitivity of Multi Criteria Evaluation from the Changes of Expert Judgments.

هدفت هذه الدراسة الى التطرق لتطوير منهجية الخبراء التكنولوجية في التقييم والاختيار، بالإضافة لتنفيذ المشاريع المبتكرة في المجال الاجتماعي، وأنه لا ينظر فقط الى العامل الاجتماعي في التقييم وانما لمجالات أخرى كالسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والابداعية، والسماح بتحويل أداء المشاريع على شكل أبعاد واستخدام نظام هرمي متعدد المستويات من المعايير التي تعكس الأهمية النسبية لمؤشرات المشروع عن الجوانب الفردية ، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدما الاستبانة كأداة قياس، بحيث كانت عينة الدراسة من العاملين في المجال الصحي

وقد وضعت اجراءات لدعم القرارات في هذه الدراسة **التي توصي** بتقليص مساحة الاختيار وبعد ذلك يتم الاختيار النهائي للمشاريع من قبل صانعي القرار كجزء من إجراءات يقترح أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في قيم أحكام الخبراء حول الأهمية النسبية للمؤشرات ومعايير التقييم، تتم المحاسبة عن التغيرات في حساسية أحكام الخبراء على أساس تجربة المحاكاة الحسابية. والنتائج الأولية للنهج المقترح صممت في إطار نموذج أولي للبحث في نظام المعلومات التحليلية للتقييم المتعدد المعايير بحيث يتم اختيار المشاريع المبتكرة في قطاع الصحة كدليل على فعاليته.

2.دراسة (Serrador & Turner, 2015)، بعنوان: العلاقة بين نجاح المشروع و كفاءة المشروع

The relationship Between Project Success and Project Efficiency

هدفت هذه الدراسة الى التحقق اذا كانت فعالية مشروع ما مع أصحاب المصحلة يؤدي الى تحقيق رضا ونجاح المشروع ككل، وكذلك بيان دور الكفاءة في النجاح الشامل للمشروع و توضيح أهمية هذا المعيار، استخدم الباحث منهجية المسح مستخدما الاستبانة حيث تم تطبيق الاستبانة على 1386 مشروع وقام بطرح الأسئلة على مدراء المشاريع.

وقد خلصت الدراسة الى أن هناك علاقة قوية بين كفاءة المشروع ورضا أصحاب المصالح، وعلاقة متوسطة بين الالتزام بمبدأ كفاءة المشروع وبين نجاح المشروع ككل.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمبدأ الكفاءة لضمان نجاح المشروع وتحقيق رضا جميع الأطراف.

3.دراسة (Xia, Chan, Zuo, & Molenaar, 2013) تحليل معايير الاختيار لبناة التصميم من خلال تحليل طلبات تقديم مقترحات المشاريع

Analysis of Selection Criteria for Design-Builders through the Analysis of Requests for Proposal

هدفت الدراسة الى تحديد معايير الاختيار لبناة التصميم ومقارنة أهميتها النسبية من خلال تحليل محتوى 94 طلبا من مقترحات المشاريع الخاصة بالمشروع، بحيث بلغت القيمة الاجمالية لهذه العقود بما يزيد عن 3.5 مليار دولار أمريكي، وتم الاعلان عنها في الفترة ما بين عامي 2000 و 2010م.لخصت هذه الدراسة 26 معيارا من معايير الاختيار وتم تصنيفها الى عشر فئات (السعر، الخبرة، النهج التقني، نهج الادارة . التأهيل، الجدول الزمني، الأداء السابق، القدرة المالية، الاستجابة والوضع القانوني) في ترتيب تناولي حسب الأهمية النسبية

وقد توصلت الدراسة الى أن السعر لا يزال أهم فئة اختيار عند الموافقة على مقترح المشروع و على النقيض من ذلك أصبحت فئة اختيار المؤهلات والخبرات والأداء السابق أكثر أهمية لمالكي المشروع لاختيار مهندسي التصميم فقط. مما بين أن السعر في المشاريع الكبير أكثر أهمية منه من المشاريع الصغيرة.

و أوصت الدراسة أصحاب رؤوس الأموال بالعودة لهذه الدراسة لتكون مرجعا مفيدا لهم عند اختيار التصميم المفضل لدى شركات التصميم.

4.دراسة (UNESCO, 2008)، بعنوان: تقييم مشروع تعليم العلوم والتكنولوجيا

Evaluation of the Pilot Phase of the Nigeria-UNESCO Science & Technology Education Project (STE)

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مشروع " تعليم العلوم والتكنولوجيا على مدى ثلاث سنوات" حيث لوحظ أن لمدراس الابتدائية والثانوية في نيجيريا توجه معوقات بسبب عدم وجود مختبرات علمية لعمل التطبيقات العلمية الملائمة ويقتصر فقط على المحاضرات ويتمحور حول المعلمين، كما يتسم بانخفاض معدل الفتيات والنساء اللواتي يشاركن فيه، وقد قررت الحكومة النيجيرية التصدي لهذه التحديات فطلبت من اليونسكو القيام بتصميم مشروع لانعاش تعليم العلوم والتكنولوجيا حيث تم استخدام معايير الملاءمة والفاعلية والكفاءة والاثر والاستدامة في تقييم المشروع.

وقد خلصت الدراسة الى أن حكومة نيجيريا تولي درجة عالية من الأولوية لتعليم العلوم والتكنولوجيا من خلال تحديد الفئات المستهدفة وتلبية احتياجاتهم بالإضافة الى مساهمة المشروع في تحقيق التحسينات في مجال العلوم والرياضيات.

5.دراسة (Mouzakitis,2010) بعنوان: دور مناهج التعليم و التدريب المهني في التنمية الاقتصادية.

The role of vocational education and training curricula in economic development

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور المناهج التعليمية للتعليم المهني والتقني في التنمية الاقتصادية بحيث أوضحت أن الخطط التعليمية يجب تغييرها إلى أشكال جديدة من حيث المحتوى التعليمي والتسليم، واستخدمت الدراسة منهج التعليم وإصلاحات التدريب بحيث أنها يجب أن تستند إلى تقييم احتياجات السوق الذي تحدده أبحاث السوق المناسبة مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي ، وتحديد الاحتياجات التي يمكن الوصول من خلالها إلي نتائج فعالة خلال التنفيذ. وطبقت الدراسة على 1250 شخص من كبار المسؤولين الإداريين والموظفين الكتابيين مستخدما الاستبانة كأداة.

وقد توصلت الدراسة الى دمج المعرفة المهنية مع البيانات التجريبية من أجل تشكيل القرارات التنموية التعليمية

وأوصت الدراسة بضرورة وصف البيانات التي حددها البحث بالتفصيل وتحليلها لضمان أن العلاقة هي سلسلة من السوق.

6.دراسة (UNESCO–UNEVC,2013) مراجعة الاتجاهات العالمية في التعليم والتدريب التقني والمهني(تأملات في النظرية و التطبيق)

Revisiting global trends in TVET: Reflections on theory and practice

هدفت هذه الدراسة إلى النظر في وجهات نظر مختلفة لفهم دور التعليم والتدريب التقني والمهني فيما يتعلق بالتنمية البشرية، وأيضا ينبغي التأكيد أن كل منظور يعتبر هو (النوع المثالي) وهو إعادة النظر في الاتجاهات العالمية في التعليم والتدريب التقني والمهني باستخدام منهج (رأس المال البشري، التنمية المستدامة)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة الى أن المنهج الجديد الذي تم اعتماده لتطوير مجموعة من القدرات التي ينظر إليها كفرص لتطوير الوظائف بدلا من كونها عالمية في الطبيعة ويمكن أن تسهم إلى تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية.

وأوصت الدراسة أن القدرات تحتاج إلى تعريف من خلال عمليات ومناقشة عامة مستنيرة وهذا البعد الديمقراطي الذي يرتكز إليه نهج القدرة، أيضا إذا كان النقاش العام هو لخدمة المصالح الفئات المهمشة، يجب أن تقرا على أساس الفهم من الحواجز الهيكلية والمؤسسية والثقافية التي تمنع المجموعات المهمشة من سماع أصواتهم في نقاش السياسات .

7.دراسة(Abdullah, H. ,2013) **بعنوان: دور مزودي التعليم والتدريب المهني في الشراكات التدريبية مع الصناعة في جاوة الشرقية، اندونيسيا**

The Role of VET Provider in Training Partnerships with Industry in East Java, Indonesia

هدفت هذه الدراسة الى التوضيح المفاهيمي والمنهجي والنهج المتعلقة بوضع مؤشرات لرصد وتقييم التعليم والتدريب التقني والمهني التي وضعها الفريق المشترك بين الوكالات المعنية بالتعليم والتدريب التقني والمهني سيما في البلدان النامية. وتضم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة التدريب الأوروبية ، ومصرف التنمية الآسيوي. ويأتي هذا العمل المشترك في وقت كبير من التحدي والفرص المتاحة للتعليم والتدريب التقني والمهني. وتلقى استراتيجيات وسياسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني اهتماما متجددا.

تم تطبيق العينة على نسبة من الطلاب والمعلمين بشكل رسمي من التعليم والتدريب التقني والمهني ومن البرامج العامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه في حين تتفاوت الشراكات التدريبية في تعقيدها واتساع نطاقها، تظهر بعض القواسم المشتركة. وبالتعاون مع الصناعة في عصر الاقتصاد العالمي، يجب على مقدمي الخدمات التعليمية والتدريب المهنيين أن يظلوا مرنين وقادرين على التكيف مع التغييرات التي قد تحدث في الشراكة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحليل الحالات المتقاطعة على أن مقدمي التعليم والتدريب المهني، بوصفهم مؤسسات أكاديمية مهتمة بمتابعة الشراكة أو الحفاظ على شراكات مستمرة، بحاجة إلى الاعتراف بالعوامل والظروف التي تؤدي إلى الحفاظ على شراكة طويلة الأجل بين مقدم التعليم والتدريب المهني والشريك في الصناعة

8.دراسة (UNESCO–TVET,2013) بعنوان: تقييم للمجال الموضوعي لليونسكو " التعليم والتدريب التقني والمهني.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم المجال الموضوعي لليونسكو حيث استدعى عمل اليونسكو في التعليم والتدريب التقني والمهني إلى تحويل التعليم والتدريب التقني والمهني على المستوى الوطني ويهدف إلى دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات للتعلم مدى الحياة والاستراتيجيات التي توفر للأفراد المعرفة والمهارات، وأن يصبحوا مواطنين مسئولين وان يحصلوا على وظائف لائقة وذلك يكون من خلال العمل الرسمي وغير الرسمي والتعليم غير الرسمي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي مستخدمة الاستبيان كأداة بالاضافة للمقابلات والمجموعات البؤرية المركزة ، كما استعانت بمصادر أولية وثانوية

تم تطبيق العينة على قطاع التعليم في اليونسكو وغيرهم من الموظفين، وقسم تنمية الشباب والأدب والمهارات وأيضاً موظفي المكتب الميداني لليونسكو (الذين تمت مقابلتهم خارج البعثات).

وقد توصلت الدراسة الى أن اليونسكو تلعب دوراً هاماً ورائداً وقيماً في وضع مفهوم التعليم والتدريب التقني والمهني.

وأن عمل اليونسكو المعياري بشأن التعليم والتدريب التقني والمهني معروف جيداً من قبل أصحاب المصلحة على المستوى العالمي ولكنه أقل شهرة ويستخدم كمرجع على الصعيد الوطني.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال مراجعة الباحثة للدراسات السابقة المتاحة و المتعلقة بتقييم مقترحات المشاريع ما يلي :

وجود نقص واضح في المصادر و الدراسات العربية و الأجنبية فيما بتعلق بالموضوع و تقريبا ندرة لهذه المراجع.

معظم الدراسات و الأبحاث المتاحة لم تكن متخصصة بالقدر الكافي لتتناول موضوع المعايير القبلية في تقييم مقترحات المشاريع .

فقد تناولت جميعها معايير التقييم أو جزء من المعايير البعدية لتقييم المشاريع فقد تناولت دراسة (عنبر،2016) المعايير الدولية لادارة المشاريع من ناحية زيادة جودة المشروع في المؤسسات الأهلية حيث اتفقت الدراسة معها في استخدام جميع معايير التقييم ، و كذلك دراسة (أبو رمضان،2013) اتفقت مع الدراسة حيث تناولت المعايير الخمسة لتقييم المشاريع ، بينما اختلفت مع الدراسة من حيث تعزيز معياري الارتباط و الكفاءة للمشاريع، و اتفقت مع دراسة (حماد،2010) من حيث استخدام معايير التقييم الدولية و لكن اختلفت معها بالتركيز على معياري الارتباط و الكفاءة، و و كذلك اتفقت مع دراسة (العبيدي،2009) من حيث عدد عينة الدراسة لندرة الخبراء في المجال و كذلك اتفقت معها بمعايير التقييم لكن من ناحية العوامل الاستراتيجية في أداء ادارة المشاريع.

اختلفت الدراسة مع دراسة (الشبول، 2016) التي ركزت على العوامل الديمغرافية من حيث تأثيرها على تقييم المشاريع، كذلك اختلفت مع دراسة (العيسى، 2012) و التي ركزت على تأثير العوامل الديمغرافية في عملية التقييم دون التطرق لمعايير التقييم الدولية.

تناولت دراسة (أبو أحمد،2008) دراسة بعض معايير التقييم التي تم تطبيقها على أحد المشاريع حيث اتفقت مع الدراسة من حيث المعايير ووجدت أن هناك تأثير لكل من معيار الكفاءة و الفاعلية و الأثر، اتفقت الدراسة أيضا مع دراسة (بيلغورود،2016) من حيث الاستفادة من أرء الخبراء في الدراسة و لكن تم استخدام معايير مغايرة للمعايير الدولية مركزة على مجالات أخرى كالسياسة و الاقتصاد و التكنولوجيا، أما دراسة (Serrador & Turner,2015) فاختلفت مع الدراسة من حيث أنها ركزت على معيار الكفاءة فقط. أما دراسة (2013) فهي الدراسة الوحيدة التي ركزت على معايير التقييم القبلية و هذا ما اتفقت فيه مع الدراسة و لكن اختلفت معها بأنها تناولت العوامل الديمغرافية في عملية التقييم.

و كذاك اتفقت مع دراسة (UNESCO,2008) و التي استخدت معايير التقييم الدولية في تقييم أحد مشاريعها التعليمية. و اتفقت مع دراسة (Mouzakitis,2010) في استخدام معايير التقييم في التدريب و التعليم التقني و المهني بينما ركزت الدراسة فقط على تحليل احتياجات السوق دون التطرق لباقي معايير التقييم.

بينما تناولت بعض الدراسات دراسة العوامل الديمغرافية.

اتفقت مع دراسة (UNESCO-UNEVC,2013) في معرفة الاتجاهات العالمية للتعليم المهني و تم الاستفادة منها في الاطار النظري للدراسة. و اتفقت مع دراسة (Abdullah, H. ,2013) في معايير التعليم المهني حيث ركزت الدراسة على معيار الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية و التركيز على شراكة طويلة و مستدامة تساهم في نجاح المشاريع.

كذلك اتفقت الدراسة مع دراسة (UNESCO-TVET,2013) في أدوات الدراسة و التي استخدمت الاستبيان و المجموعة البؤرية و المقابلات.

و بالتالي فإن أهم ما يميز هذه الدراسة:

- أن هذه الدراسة تتميز بالحداثة ، حيث أنها من الدراسات النادرة محليا و عربيا (حسب اطلاع الباحثة) التي تناولت موضوع معايير تقييم مقترحات المشاريع.
- جميع أدوات الدراسة المستخدمة في الدراسات السابقة كانت الاستبيان و معتمدة على النهج الوصفي التحليلي ، بينما استطاعت الباحثة استخدام و جمع ثلاث أنواع من الأدوات (الاستبيان، صحيفة المقابلة، و المجموعة البؤرية)
- ناقشت الدراسة موضوع مهم وطنيا و على صعيد المؤسسات فيما يتعلق بالتمويل الدولي.
- و بشكل عام فإن الدراسة ستحقق اضافة نوعية للمؤسسات و الممولين و قد تعد مرجعا مهما لمؤسسات التمويل.

أوجه الاستفادة من الد راسات السابقة بالنسبة للباحثة

استفادت الباحثة من الاطلاع على الدراسات السابقة في :

- صياغة مشكلات و فروض الدراسة.
- اثراء الجانب النظري من الدراسة.
- بناء أدوات الدراسة من استبانة و صحيفة مقابلة و مجموعة بؤرية.
- الحصول على بعض المراجع سواء العربية أو الأجنبية.
- الفهم المعمق لموضوع الدراسة .

الفصل الرابع

الطريقة و الاجراءات

الفصل الرابع
الطريقة و الاجراءات

مقدمة:

يتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج الدراسة الذي اتبعته الباحثة، وكذلك مجتمع الدراسة ووصف خصائص الدراسة، ثم عرض لكيفية بناء أدوات الدراسة و طريقة اعدادها (الاستبانة، صحيفة المقابلة، المجموعة البؤرية) والتأكد من صدق وثبات الاستبانة والكيفية التي طبقت بها الدراسة الميدانية من صحيفة مقابلة و مجموعة بؤرية و بناء الأسئلة، وأساليب المعالجة الاحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات و فيما يلي وصف لهذه الاجراءات

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لوصف عملية التقييم للمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني وفق المعايير المحددة من قبل الاتحاد الاوروبي، والتعرف على أثر المعايير الفنية المستخدمة في اختيار مقترحات المشاريع المقدمة من المؤسسات التعليمية المتخصصة في التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة، وتحليل وتفسير الوضع القائم وتحديد العلاقات بين المتغيرات، كما تتناول تحليل الدراسات المشابهة والأسس المستخدمة في تقييم المشارع نظرياً، كما تم اعداد استبانة لتحديد كفاءة وفاعلية المعايير في تقييم واختيار المشاريع للتوصل الى تعميمات هامة في توظيف المعايير ودرجة اهميتها ووزنها النسبي في عملية التقييم، بالإضافة لدراسات واقعية لتحليل حالة دراسية طبقت عليها هذه المعايير.

وقامت الباحثة باعداد استبانة تشمل جميع معايير الاتحاد الأوروبي ومن ثم تحكيمها واجراء التعديلات المقترحة من قبل المحكمين.

ولقد وزعت الباحثة عدد (30) استبانة على الخبراء في هذا المجال واسترداد عدد (27) استبانة منها، كما اعدت الباحثة ونفذت أداة المقابلات الشخصية لمجموعة من الخبراء ومدراء المشاريع ومسؤولي التعليم والتدريب التقني والمهني ذات الخبرة العالية بالمشاريع الخاصة بالاتحاد الأوروبي وخبراء من المؤسسات الدولية الممولة للمشاريع والبالغ عددهم (10) خبراء، ومن ثم تدوين الإجابات ومقارنتها بنتائج الاستبيان.

كما نفذت الباحثة عدد مجموعة بؤرية واحدة من الخبراء تكونت من (9) مشاركين، وتم تقسيمهم لمجموعتان وتم رصد نتائج المجموعة البؤرية ومقارنتها بنتائج الاستبانة.

كما قامت الباحثة بتحليل النتائج الكمية والوصفية وتفسيرها لجميع الأدوات المستخدمة في الدراسة، ومقارنة نتائج كل من الاستبانة والمقابلات الشخصية والمجموعة البؤرية لتحديد فاعلية معايير الاتحاد الأوروبي في تقييم المشاريع ومدى تطابق او اختلاف تلك النتائج في الأدوات المستخدمة في الدراسة.

استخدمت الباحثة مصدرين اساسين للمعلومات هما:

1. **مصادر ثانوية** حيث اطلعت الباحثة على مصادر البيانات والمراجع والكتب والدوريات العربية والأجنبية، بالإضافة الى التقارير والأبحاث والدراسات ذات الصلة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة بالمطالعة والبحث في مواقع الانترنت المتعددة.
2. **مصادر أولية:** قامت الباحثة بإعداد الأدوات الخاصة بالدراسة والتي تشمل الاستبانة كأداة رئيسة في جمع المعلومات والاستقصاء، كما تناولت عملية التحليل والمعالجة والتفسير للنتائج المتحصلة، بحيث قامت بعمل مسح لمجتمع الدراسة من المختصين والخبراء في مجالي الإدارة والتعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة بالاضافة لدراسة الحالة (المقابلة الشخصية) والمجموعة البؤرية.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الخبراء في مجال المشاريع المقدمة للمانحين وخصوصاً دول الاتحاد الاوروبي وكذلك الخبراء في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني والمستشارين والمختصين في المجال، وكذلك العاملين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني والذين يتوقع عددهم (50–30) خبير (نبيل صالحة: مستشار التعليم والتدريب التقني والمهني، مقابلة شخصية، 22 ابريل 2017)

حيث وجدت الباحثة أن اجمالي نسبة الخبراء والعاملين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في القطاع الحكومي (48.1%) من اجمالي الخبراء والعاملين في المجال، واجمالي نسبة الخبراء والعاملين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في القطاع الخاص (3.7%) من اجمالي الخبراء والعاملين في المجال، واجمالي نسبة الخبراء والعاملين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في المؤسسات غير الحكومية (48.1%) من اجمالي الخبراء والعاملين في المجال، وهذا يدل على ان المؤسسات الحكومية تولي اهتمام لمجال التعليم والتدريب التقني والمهني وكذلك المؤسسات غير الحكومية (الاهلية والخدماتية وكالة الغوث) وهناك قصور واضح في المجال من القطاع الخاص.

وقد تمت المحاولة لعمل مسح لهؤلاء الخبراء والعاملين لتوفر الامكانية لذلك ولصغر العدد حيث بلغ العدد (30) خبير الذين كان بالإمكان الوصول اليهم لتعبئة الاستبيان و نظرا لذلك تم الاستعانة بعمل (10) مقابلات و عدد (1) مجموعة بؤرية..

عينة الدراسة:

تشمل الدراسة على30 متخصص "خبراء" يتمثلون بمسح شامل لكافة المؤسسات التعليمية في التعليم التقني والمهني ومدراء المؤسسات غير الحكومية بالإضافة المؤسسات المستفيدة من مشروع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة.

1- الخبراء والعاملين في المؤسسات التعليمية المستفيدة من مشروع دعم الاتحاد الأوروبي في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني

الخبراء: هم مجموعة الاستشاريين العاملين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة بسنوات خبرة في نفس المجال .

المؤسسات التعليمية: المستفيدة من مشروع دعم الاتحاد الاوروبي في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني هي: مجموعة مؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الأهلي التي استفادت من مشروع دعم الاتحاد الاوروبي

العاملين في المؤسسات التعليمية: هم مسؤولي ومدراء البرامج والمشاريع في المؤسسات التي استفادت من مشروع الاتحاد الاوروبي.

منهج البحث:

يعتبر المنهج العلمي هو الإطار الموجه لمسار الدراسة أو البحث لتحقيق أهدافه واختيار فروضه وتساؤلاته، بطريقة علمية منتظمة لتقصي الحقائق، لذلك يجب أن يرتبط المنهج الملائم ارتباطاً وثيقاً بموضوع وأهداف البحث، وانطلاقاً من أهداف الدراسة وجدت الباحثة المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه (النظري والميداني) لكونه منهجاً مساعداً على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد البحث ولكونه المنهج الذي يمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة، فعلى صعيد الدراسة الوصفية سيتم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على البحوث النظرية والميدانية.

أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فتم إجراء دراسة ميدانية مع تحليل البيانات واستخدام الطرق الاحصائية المناسبة لمعالجتها، وسنعتمد في الدراسة على الاستبانة

المخصصة لهذا الغرض والتي تم إعدادها بعناية وكذلك على مجموعات مركزة من الخبراء وعلى صحيفة دراسة الحالة (المقابلة الشخصية).

أدوت الدراسة:

تم بناء اداة الدراسة بناءاً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به، والامكانيات المادية والمعنوية المتاحة، ووجدت الباحثة ان الاداة الاكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة هي الاستبانة وكذلك الاستعانة بالمقابلات الشخصية وعمل مجموعات مركزة والملاحظات الشخصية، وذلك لعدم توافر البيانات الاساسية المرتبطة بالموضوع كالبيانات المنشورة، عليه فقد قامت الباحثة باعتماد استبانة والمجموعات المركزة وكذلك المقابلة الشخصية .

أولا: الاستبانة

وقد تم استخدام المقياس من (1 ~10) بحيث كلما اقتربت الدرجة من 10 دل على الموافقة العالية على ما ورد و تكونت من ثلاثة أجزاء رئيسة هي:

الجزء الاول: ويتعلق بالمتغيرات الديمغرافية والمعلومات الاساسية والخصائص الوظيفية للمبحوثين مثل: (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، نوع المؤسسة، سنوات الخبرة في مجال التعليم المهني والتقني TVET).

الجزء الثاني: من الاستبانة فهو مكون من (44) فقرة مقسمة على خمس محاور فرعية هي:

1. محور تصميم المشروع وشمل هذا المحور على ثلاثة عشر عبارة من (13-1).
2. محور الملاءمة وشمل هذا المحور على سبع عبارات من (19 - 14).
3. محور الشراكة والقدرات المؤسساتية وشمل هذا المحور على تسع فقرات من (28 - 20).
4. محور الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع وشمل هذا المحور على سبع عبارات من (35 - 29).
5. محور الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع وشمل هذا المحور على تسع عبارات من (44 - 36).

ويقابل كل فقرة من المحاور الخمسة مقياس يظهر درجة الموافقة من (10) حيث انه كلما اقتربت الدرجة من (10) زادت درجة الموافقة، وكلما نقصت عن (5) ازدادت درجة عدم الموافقة.

الجزء الثالث من الاستبانة فهو يتكون من (11) فقرة ، ويقابل كل فقرة من المحور مقياس يظهر درجة الموافقة من (10) حيث انه كلما اقتربت الدرجة من (10) زادت درجة الموافقة وكلما نقصت عن (5) ازدادت درجة عدم الموافقة.

وقد تبنت الباحثة في إعداد الاستبانة الشكل المغلق (Closed Questionnaire) الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال .

خطوات بناء الاستبانة:

قامت الباحثة باعداد أداة الدراسة الاستبانة لمعرفة مدى فاعلية معايير الاتحاد الاوروبي في تقييم مترحات المشاريع و اتبعت الباحثة الخطوات التالية:

1- الاطلاع على الأداب و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، و الاستفادة منها في بناء الاستبانة و صياغة فقراتها.
2- استعانت الباحثة بعدد من المختصين و الخبراء في مجال TVET
3- استشارت الباحثة عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية و المشرفين في تحديد مجالات الاستبانة و فقراتها و مقياسها.
4- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
5- تحديد فقرات كل مجال من المجالات الرئيسية.
6- تصميم الاستبانة بصورتها الأولية.
7- مراجعة و تنقيح ووضع الملاحظات من قبل المشرف.
8- عرض الاستبانة على (11) من المحكمين من أعضاء هيئة تدريس الجامعة الاسلامية، الاستشاريين من المانحين و العاملين في مجال TVET ، و محللين احصائيين ، و الملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
9- بعد الأخذ بأراء المحكمين و بالتنسيق مع المشرف تم تعديل بعض الفقرات من حيث الحذف أو الاضافة ألو التعديل، استقرت الاستبانة في صورتها النهائية، ملحق رقم (4)

صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب ان تدخل في التحليل هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى وضوح فقراتها ومفرداتها بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قامت الباحثة من التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ. الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، تم عرضها على المجموعات المركزة التي تم تشكيلها من الخبراء في المجال وامتزاج آرائهم ومن ثم عرضها على المشرف والاتفاق على إعادة صياغة بعض العبارات لتناسب مجال التطبيق، وفي ضوء ذلك قامت الباحثة بإعداد هذه الاستبانة بصورتها النهائية والملحق رقم (4) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية .

ب.**صدق الاتساق الداخلي للأداة** :بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً على عينة من مجتمع الدراسة حيث قامت بحساب معامل الارتباط (بيرسون) لمعرفة درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمحور الذي تنتمي اليه، حيث قسمت الاستبانة الى محورين اساسين المحور الأول: وهو فعالية المعايير الفنية للاتحاد الاوربي في تقييم المشاريع والذي كان بدوره يمثل المتغير المستقل للدراسة والذي تكون بدوره من خمس محاور فرعية وهي (تصميم المشروع ،الملاءمة، الشراكة والقدرات المؤسساتية، الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع، الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع) والمحور الرئيسي الثاني تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني ومثلت المتغير التابع للدراسة، كما توضح ذلك الجداول التالية وتم تقريب الارقام لأول منزلتين عشريتين.

تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور فرعي من محاور فعالية معايير التقيم والدرجة الكلية للمحور، ومعامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات كل محور فرعي على حده والدرجة الكلية لكل محور فرعي، وذلك لمعرفة مدى ارتباط المحاور بالدرجة الكلية لمحور المعايير الفنية وكذلك لمعرفة مدى ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية لكل محور على حده، ويتضح ذلك من خلال الجداول التالية:

أولا: مقياس فاعلية المعايير الفنية ومحاوره (المتغير المستقل):

جدول (4.1): معاملات الارتباط بين محاور مقياس فعالية المعايير الفنية والدرجة الكلية لمقياس الفعالية

محاور مقياس فاعلية المعايير الفنية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
محور تصميم المشروع	.907**	0.000
محور الملاءمة	.882**	0.000
محور الشراكة والقدرات المؤسساتية	.900**	0.000
محور الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع	.865**	0.000
محور الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع	.929**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

تبين من الجدول السابق أن محاور المقياس تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (865 .0 – 929 .0) هذا يدل على أن محاور مقياس فاعلية المعايير الفنية تتمتع بمعامل صدق عالي. وبما أن المقياس لديها خمس محاور فقد تم إجراء معاملات الارتباط بين فقرات كل محور من المحاور الخمسة والدرجة الكلية لكل محور على حده، ويتضح ذلك من خلال الجداول التالية:

جدول(4.2): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (تصميم المشروع) والدرجة الكلية للمحور

N	فقرات المحور الفرعي الأول	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	يحدد المشروع المقترح المشكلة بدقة	.611**	0.001
2	يحدد المشروع احتياجات الفئة المستهدفة و يُصمم لتلبية تلك الاحتياجات	.394*	0.042
3	يحدد المشروع المخرجات بدقة واضحة ومحددة	.734**	0.000
4	يحدد المشروع الهدف العام بشكل محدد	.509**	0.007
5	تتوفر مصفوفة الاطار المنطقي للمشروع	.766**	0.000
6	يراعي تصميم المشروع تحليل البيئة الداخلية و الخارجية	.614**	0.001
7	تتكامل نتائج المشروع مع عمليتي التدريب والتشغيل	.709**	0.000
8	يراعي المشروع النوع الاجتماعي (الذكور و الاناث)	.662**	0.000
9	يراعي المشروع المحافظة على البيئة و متطلبات السلامة والصحة المهنية	.717**	0.000
10	يساهم المشروع في الاعمال الريادية	.635**	0.000
11	يساهم المشروع في تطوير المؤسسة التعليمية	.701**	0.000
12	يساهم المشروع في الشراكة المجتمعية	.825**	0.000
13	يساهم المشروع في دمج الأشخاص ذوي الاعاقة	.637**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

تبين من خلال الجدول السابق أن فقرات المحور **(تصميم المشروع)** تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من 0.05، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.39– 0.82)، وهذا يدل على أن محور تصميم المشروع وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

جدول(4.3): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (الملاءمة) والدرجة الكلية للمحور

N	فقرات المحور الفرعي الثاني	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	يلائم المشروع احتياجات سوق العمل	.603**	0.001
2	يلائم المشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني	.759**	0.000
3	يلائم المشروع احتياجات الفئة المستهدفة من التعليم والتدريب	.666**	0.000
4	يلائم المشروع المستويات المهنية الوطنية الفلسطينية والعربية	.866**	0.000
5	يساهم المشروع في تطوير الأنظمة والمعايير الوطنية والمساهمة في تعزيز النشر والتعميم	.813**	0.000
6	يساهم المشروع في تعزيز النشر والتعميم على المستوى المؤسساتي	.686**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

تبين من خلال الجدول السابق أن فقرات المحور **(الملاءمة)** تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من 0.05، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.603 −0.866)، وهذا يدل على أن محور الملاءمة وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي .

جدول(4.4): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (الشراكة والقدرات المؤسساتية) والدرجة الكلية للمحور

N	فقرات المحور الفرعي الثالث	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	يضع الشركاء تجاربهم وخبراتهم ذات الصلة بالمشروع	.620**	0.001
2	يعرف الشركاء أدوارهم و مسؤولياتهم والتزاماتهم في المشروع	.914**	0.000
3	يتبني الشركاء اهداف وانجازات المشروع	.904**	0.000
4	يتناسق الشركاء معا طوال فترة التنفيذ للمشروع	.818**	0.000
5	يتناغم المشروع مع العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع	.724**	0.000
6	تتوافر الكوادر البشرية المؤهلة لدى المؤسسات التعليمية	.670**	0.000
7	يتوافر نظام مالي لدى المؤسسة التعليمية	.592**	0.001
8	يتوافر نظام ضبط الجودة والنوعية لدى المؤسسة التعليمية	.904**	0.000
9	يتوافر نظام المتابعة والتقييم لدى المؤسسة	.875**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

تبين من خلال الجدول السابق أن فقرات المحور **(الشراكة والقدرات المؤسساتية)** تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من 0.05 ، حيث تراوحت

معاملات الارتباط بين (592 .0- 914 .0)، وهذا يدل على أن محور الشراكة والقدرات المؤسساتية وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

جدول(4.5): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع) والدرجة الكلية للمحور

N	فقرات المحور الفرعي الرابع	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتوقع الاثر على الفئة المستفيدة بتوفير فرص عمل	.832**	0.000
2	يتوقع الاثر على الفئة المستفيدة بالتطوير الوظيفي	.771**	0.000
3	يتوقع الاستدامة المالية للمؤسسة بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة	.759**	0.000
4	يتوقع الاستدامة المؤسساتية لاستمرار المشروع ودمجها وفق هيكلية المؤسسة المستفيدة من المشروع	.760**	0.000
5	يتوقع القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوافرة بدون توفير دعم خارجي	.584**	0.001
6	يتوقع الأثر على الاقتصاد المحلي والتنمية.	.874**	0.000
7	يتوقع استدامة المشروع وانتقال الأثر على النظام المؤسساتي.	.875**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

تبين من خلال الجدول السابق أن فقرات المحور **(الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع)** تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من 0.05، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.584- 875 .0)، وهذا يدل على أن محور الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي .

جدول(4.6): معاملات الارتباط بين فقرات المحور (الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع) والدرجة الكلية للمحور

N	فقرات المحور الفرعي الرابع	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتحدد أصناف النفقات الرئيسة والتكلفة التقديرية	.661**	0.000
2	تتحدد نفقات بناء القدرات للكادر التعليمي	.658**	0.000
3	تحليل نفقات الموارد المادية للمشروع	.780**	0.000
4	تحليل نفقات الموارد التدريبية للمشروع	.862**	0.000
5	تحليل نفقات التواصل مع المجتمع والسوق المحلي	.674**	0.000
6	تتلاءم موازنة الأنشطة المقترحة	.643**	0.000
7	تتناسب التكلفة المقدرة مع النتائج المتوقعة للمشروع	.527**	0.005

N	فقرات المحور الفرعي الرابع	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
8	تتناسب التكلفة المقدرة مع أسعار السوق	.802**	0.000
9	تساهم جهات أخرى سواء كانت مالية أو عينية	.519**	0.005

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

تبين من خلال الجدول السابق أن فقرات المحور **(الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع)** تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من 0.05، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.519- 862 .0)، وهذا يدل على أن محور الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

ثانيا: مقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني (المتغير التابع)

جدول(4.7): معاملات الارتباط بين مقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني وفقراته

N	فقرات مقياس الميزة التنافسية	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	يعزز المشروع قدرات المؤسسة التعليمية/التدريبية	.806**	0.000
2	يحسن المشروع مخرجات التعليم والتدريب	.866**	0.000
3	يقدم المشروع تدريب ذو جودة ونوعية عالية	.539**	0.004
4	يتيح المشروع فرصة اندماج الطلبة في سوق العمل	.758**	0.000
5	يطور المشروع مناهج تعليمية حسب متطلبات سوق العمل.	.724**	0.000
6	يوفر المشروع بيئة تعليمية محفزة على التعلم.	.740**	0.000
7	يقدم المشروع خدمات التوجيه والإرشاد المهني والوظيفي.	.715**	0.000
8	ينمي المشروع قدرات الطلبة الفنية والمعرفية والاتجاهية.	.742**	0.000
9	يلبي المشروع المتطلبات الانية والمستقبلية لسوق العمل.	.774**	0.000
10	يوفر المشروع نظام تعليمي مرن و ذو قدرة تنافسية.	.861**	0.000
11	يوفر المشروع الدعم والمساندة الفنية والادارية.	.713**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

تبين من خلال الجدول السابق أن فقرات مقياس **تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني** تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من (0.05)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.539- 0.866)، وهذا يدل على أن مقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي .

ثالثا: المقياس العام مع فاعلية المعايير الفنية (المتغير المستقل) تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني (المتغير التابع).

جدول(4.8): معاملات الارتباط بين المقياس العام مع مقياس فاعلية المعايير الفنية ومقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني

N	المقياس العام	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	مقياس فاعلية المعايير الفنية	.993**	0.000
2	مقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني	.885**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

تبين من خلال الجدول السابق أن المقياس العام للاستبانة مع مقياس فاعلية المعايير الفنية ومقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً عند مستوي دلالة أقل من (0.05)، ويدل ذلك بان المقياس العام مع مقياس فاعلية المعايير الفنية ومقياس تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني يتمتع بمعامل صدق عالي.

** يتضح من الجداول السابقة قيم معامل الارتباط لكل فقرة من الفقرات مع محورها موجبة ودالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.01) فأقل، مما يدلل على صدق اتساق الفقرة مع محورها.

ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) إستخدمت الباحثة معامل الفاكرومباخ (Alpha Cronbach) للتأكد من ثبات أداة الدراسة ، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4.9)

جدول (4.9): قيمة معامل الثبات للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	فاعلية المعايير الفنية		تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني	الاستبانة ككل
معامل الفا كرونباخ	0.966		0.916	0.972
	محاور فاعلية المعايير الفنية	معامل الفا كرونباخ		
	محور تصميم المشروع	0.882		
	محور الملاءمة	0.830		
	محور الشراكة والقدرات المؤسساتية	0.919		
	محور الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع	0.887		
	محور الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع	0.835		

يلاحظ من الجدول رقم (4.9) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مقبولة حيث بلغ معامل الثبات لفقرات فاعلية المعايير الفنية (0.966)، وبلغ معامل الثبات لفقرات تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني (0.916)، وبلغ معامل الثبات لكافة فقرات الاستبانة (0.972) وهي نسبة ثبات يمكن الاعتماد عليها في تطبيق الدراسة الميدانية .

إجراءات تطبيق اداة الدراسة:

بعد الحصول على الموافقات المطلوبة، تم توزيع الاستبانات على كل الخبراء في مجال التدريب التقني والمهني الممكن الوصول اليهم في قطاع غزة وعددهم (30) خبير، وقد وجدت الباحثة (27) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي وهو ما يشكل (90%) من العدد الاجمالي للمبحوثين، وقد كان هناك (3) استبانة لم تسترد وبعد تفريغ البيانات تم ادخالها ومعالجتها احصائيا على برنامج (SPSS)، ومن ثم قامت الباحثة بتحليل البيانات واستخراج النتائج.

الاساليب الاحصائية المستخدمة للمعالجة :

لقد تبلورت أداة الدراسة من خلال الاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث قامت الباحثة بإستخدام وتطوير استبانة لقياس اثر فاعلية المعايير الفنية في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني، وللاجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية بالاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

1- مقياس الاحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) من تكرارات ونسب مئوية لوصف خصائص مجتمع الدراسة وترتيب الابعاد تنازليا حسب اهميتها.
2- اختبارات التباين " Variance Inflation Factor–VIF" واختبار التباين المسموح "Tolerance" للتأكد بعدم وجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة "Multicollinearity".
3- مقياس معامل الالتواء Skewness للمتغيرات للتأكد من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات.
4- تحليل التباين (ANOVA) لقياس فعالية وكفاءة نماذج الانحدار لتفسير فرضيات الدراسة لكل متغير من المتغيرات المستقلة.
5- تحليل الانحدار البسيط (simple Regression Analysis) لاختبار تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة المكونة لمحور فاعلية المعايير الفنية على تطوير التعليم والتدريب

التقني والمهني (المتغير التابع) وكذلك مقياس فاعلية المعايير الفنية واثره على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

6- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression Analysis) لاختبار تأثير كل المتغيرات المستقلة المكونة لمحور فاعلية المعايير الفنية معاً على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني (المتغير التابع).

7- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج (Stepwise Multiple regression Analysis) لترتيب دخول المتغيرات المستقلة المكونة لمحور فاعلية المعايير الفنية على نموذج الانحدار واستبعاد المتغيرات التي لاتؤثر في النموذج او التي يختفي تاثيرها مع وجود المتغيرات الاخرى (تأثير غير دال احصائياً).

سيتم إعتماد مقياس التحليل لفقرات الاستبانة بناءاً على متوسطات اجابات الخبراء في مجال التدريب التقني والمهني في قطاع غزة.

ثانيا: دراسة الحالة (صحيفة المقابلة)

نظرا لصغر حجم عينة الدراسة و الذي يشمل عدد (30) خبير في مجال التعليم و التدريب المهني و التقني في قطاع غزة من الذين كان بالامكان الوصول اليهم و تم عمل مسح شامل لهم، استعانت الباحثة بأعضاء هيئة التدريس لتسألهم بامكانية التطبيق على (30) خبير فكان الاقتراح بأن تدعم الدراسة بشكل أقوى و أن تقوم بعمل مسح شامل لهم و ليس عينة ، و أن تدعم الدراسة بتطبيق ما لايق عن 10 مقابلات مع خبراء في المجال.

أخذت الباحثة بهذا لرأي و قامت بعمل الخطوات التالية:

1- الاطلاع و البحث في الدراسات السابقة بكيفية بناء أسئلة المقابلة.

2- بناء الأسئلة المتعلقة بشكل مباشر بموضوع الدراسة.

3- استشارة خبراء في كيفية الاستفادة من الاسئلة في الجانب العملي لربطها مع نتائج الاستبيان.

4- اعتماد الأسئلة بشكل نهائي لطرحها على المرشحين، و الملحق رقم(5) أسئلة المقابلة.

5- حصر لعدد 10 خبراء من المؤسسات الحكومية و الدولية و الخبراء العاملين في مجال التعليم و التدريب المهني و التقني، و الملحق رقم (7) يوضح بيانات دراسة الحالة (المقابلة الشخصية).

6- التواصل مع الخبراء و تحديد مواعيد.

7- عقد المقابلة الفردية بمدة لا تقل عن نصف ساعة مع أخذ الاذن بتسجيل المقابلة للتوثيق.

8- تفريع الاجابات و الاستفادة منها في الجانب العملي للدراسة.

ثالثا: المجموعة البؤرية

بهدف الاستزادة من المعلومات و جمع أكبر قدر من المعلومات نظرا لصغر حجم عينة الدراسة بعد اجراء المسح الشامل لهم فكان الاقتراح بعمل مجموعة بؤرية و هذا بالتنسيق مع المشرف بعد أخذ الموافقة ، و قد قامت الباحثة بالخطوات التالية و ذلك من أجل اجراء المجموعة:

1- الاطلاع و البحث في الدراسات السابقة بكيفية بناء أسئلة المجموعة البؤرية وكيفية ادارتها و تنسيقها.
2- بناء الأسئلة التي سيتم طرحها على المجموعة، و ملحق رقم (6) يوضح الأسئلة التي تم طرحها على المجموعة، و التي كان عددها 7 أسئلة مباشرة.
3- الحصر و من ثم التواصل مع عدد 9 من الخبراء و العاملين في مجال المشاريع و التعليم المهني و التقني و دمج بعض الأشخاص ممن قامت الباحثة بعمل مقابلات معهم و كذلك ممن قاموا بتعبئة الاستبيان، و الملحق رقم (8) يوضح بيانات المجموعة البؤرية.
4- تم عقد المجموعة البؤرية في مكان عمل الباحثة بحيث وفرت أجواء مناسبة لامكانية عقد المجموعة.
5- تراوحت فترة عقد المجموعة الى ما يقارب الساعة و النصف.
6- تم تسجيل النقاش و ذلك بعد ابلاغ الحاضرين و أخذ الموافقة منهم.
7- تم تقسيم المجموعة المكونة من 9 أشخاص لمجموعتان و ذلك لتنوع الاجابات.
8- تم تفريغ الاجابات و من ثم الاسفادة في الجانب العملي للدراسة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

تحليل البيانات المتعلقة بمجتمع الدراسة

- النتائج المتعلقة بوصف خصائص مجتمع الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد مجتمع الدراسة والمتمثلة في (الجنس والمؤهل العلمي والعمر ونوع المؤسسة وسنوات الخبرة في مجال **TVET**) وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن وصف مجتمع الدراسة كما يلي:

جدول(5.1): يبين توزيع خصائص مجتمع الدراسة (N=27)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	19	70.4
	انثى	8	29.6
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	1	3.7
	دبلوم متوسط	2	7.4
	بكالوريوس	7	25.9
	ماجستير فأكثر	17	63.0
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
العمر	من 25 – 30 سنة	1	3.7
	من 31 – 35 سنة	5	18.5
	من 36 – 40 سنة	4	14.8
	من 41 – 45 سنة	3	11.1
	من 46 – 50 سنة	6	22.2
	اكثر من 50 سنة	8	29.6
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
نوع المؤسسة	قطاع حكومي	13	48.1
	قطاع خاص	1	3.7
	مؤسسات غير حكومية	13	48.1
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة في	من 1 – 5 سنوات	8	29.6

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
TVET	من 6 – 10 سنوات	6	22.2
	من 11 – 15 سنوات	3	11.1
	من 16 – 20 سنوات	3	11.1
	من 21 – 25 سنوات	6	22.2
	اكثر من 25 سنة	1	3.7

يمثل متغير النوع أحد المتغيرات الهامة لمجتمع الدراسة، بحيث نجد أن هناك تفاوت بين الذكور، والإناث، حيث بلغت نسبة الذكور (70.4%)، ونسبة الإناث(29.6%)، ويتضح من الجدول السابق بأن أعلى نسبة من مجتمع الدراسة هم من حملة درجة الماجستير فاكثر ،حيث بلغت النسبة 63% ، بينما النسبة الأدنى من مجتمع الدراسة هم من حملة الثانوية العامة حيث بلغت النسبة 3.7%، وان أعلى نسبة من مجتمع الدراسة هم من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية بالتساوي حيث بلغت النسبة 48.1% بينما النسبة الأدنى من مجتمع الدراسة هم من القطاع الخاص حيث بلغت النسبة 3.7% ، اما بالنسبة للأعمار فقد كانت النسبة الاكثر للأعمار اكثر من 50 سنة حيث بلغت النسبة 29.6% ، وكانت لسنوات الخبرة في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني للخبرات من 1 – 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 29.6% .

النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لأبعاد فاعلية المعايير الفنية:

اولا :نتائج تحليل محور تصميم المشروع:

جدول (5.2): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد محور تصميم المشروع

الرقم	محور تصميم المشروع	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
1	يحدد المشروع المقترح المشكلة بدقة	237.00	8.78	.89	87.8%	2	عالي
2	يحدد المشروع احتياجات الفئة المستهدفة و يُصمم لتلبية تلك الاحتياجات	231.00	8.56	1.01	85.6%	3	عالي
3	يحدد المشروع المخرجات بدقة واضحة ومحددة	227.00	8.41	.89	84.1%	4	عالي
4	يحدد المشروع الهدف العام بشكل محدد	240.00	8.89	.89	88.9%	1	عالي

الرقم	محور تصميم المشروع	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
5	تتوفر مصفوفة الاطار المنطقي للمشروع	227.00	8.41	1.42	84.1%	5	عالي
6	يراعي تصميم المشروع تحليل البيئة الداخلية و الخارجية	227.00	8.41	1.12	84.1%	6	عالي
7	تتكامل نتائج المشروع مع عمليتي التدريب والتشغيل	217.00	8.04	1.02	80.4%	9	عالي
8	يراعي المشروع النوع الاجتماعي (الذكور والاناث)	223.00	8.26	1.40	82.6%	7	عالي
9	يراعي المشروع المحافظة على البيئة ومتطلبات السلامة والصحة المهنية	219.00	8.11	1.01	81.1%	8	عالي
10	يساهم المشروع في الاعمال الريادية	214.00	7.93	1.41	79.3%	10	متوسط
11	يساهم المشروع في تطوير المؤسسة التعليمية	210.00	7.78	1.22	77.8%	12	متوسط
12	يساهم المشروع في الشراكة المجتمعية	211.00	7.81	1.14	78.1%	11	متوسط
13	يساهم المشروع في دمج الأشخاص ذوي الاعاقة	193.00	7.15	1.79	71.5%	13	متوسط
محور تصميم المشروع		**221.23**	**8.19**	**.77**	**81.9%**		**عالي**

يتضمن الجدول السابق رقم (5.2) نتائج تحليل البعد الاول من ابعاد فاعلية المعايير الفنية وهو بعد محور تصميم المشروع، وكانت عدد الاسئلة لقياس المحور الأول (13) سؤال تمثلت في الاسئلة من (13-1) كما جاء في اداة الدراسة ملحق رقم (4)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (8.19) مما يعني انه حقق مستوى موافقة لدى مجتمع الدراسة بدرجة عالية وهو اشارة الى قدرة المبحوثين على تقييم تصميم المشروع ومراعاتهم لبنود التقييم ، حيث جاءت الفقرة " يحدد المشروع الهدف العام بشكل محدد "رقم (4) في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (8.89) واهمية نسبية (88.9%) مع درجة موافقة عالية تلتها في المرتبة الثانية الفقرة " يحدد المشروع المقترح المشكلة بدقة "رقم (1) بمتوسط حسابي (8.78) واهمية نسبية (87.8%) مع درجة موافقة عالية ومن ثم جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة " يحدد المشروع

احتياجات الفئة المستهدفة و يُصمم لتلبية تلك الاحتياجات "رقم (2) بمتوسط حسابي (8.56) واهمية نسبية (85.6%) مع درجة موافقة عالية ، واخيراً جاءت الفقرة " يساهم المشروع في دمج الأشخاص ذوي الاعاقة " رقم (13) في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (7.15) واهمية نسبية (71.5%) مع درجة موافقة متوسطة، وهذا بدوره انسجم مع **دراسة الحالة رقم (2، 4)** والتي اقرت بوجود اهمية في تصميم المشاريع لتحديد مشكلة المشروع المقترح بدقة في المرتبة الأولى و" تحديد احتياجات الفئة المستهدفة وتلبية تلك الاحتياجات " جاءت في المرتبة الثانية حسب اراءهم، وكذلك **تتناسب مع اراء المجموعة البؤرية رقم (1.1)**(ملحق 8) والتي افادت بان لوضوح المشكلة الدور الأكبر في تصميم المشروع وعليه أوصت بزيادة الوزن النسبي المتعلق بتصميم المشروع .

بينما **اتفق كل من دراسة الحالة رقم (2,4,8)** (ملحق 7)" يساهم المشروع في دمج الأشخاص ذوي الاعاقة "و " يراعي المشروع النوع الاجتماعي (الذكور والاناث) " بربطهم بطبيعة المشروع واحتياجه بالإضافة لمراعاة ثقافة المجتمع.

وتعزو الباحثة نتائج التحليل في الجدول السابق توضح القدرة العالية للمشاريع لتحديد الهدف العام من المشروع بدقة عالية وتحديد المشكلة بوضوح وربطها باحتياجات الفئة المستهدفة، وهذا يدلل على أهمية تحديد الهدف العام للمشروع مقارنة بأمور أخرى أقل أهمية حسب رأى مجتمع الدراسة.

و**اتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة** كدراسة (حماد،2010م) التي خلصت الى أن المؤسسات تقوم بتصميم المشاريع لتتناسب مع مصلحة الجميع وبناءً على احتياجات الفئة المستهدفة، كما أنها لم تتفق بدرجة كبيرة مع دراسة (ابو رمضان، 2013م) التي خلصت الى أن يتم تصميم المشروع ليتماشى مع مصلحة الجهة المانحة لضمان الاستمرار في تمويل مشاريع تلك المؤسسة وذلك لفرض المانح أجندة خاصة فيه وهذا ما رفضته المؤسسات التعليمية لاضطرارها لمحورة المشروع بما يتناسب مع أجندة المانح وبالتالي تحييد المشروع عن هدفه الرئيسي، واتفقت مع دراسة (اليونسكو،2008م) التي خلصت الى أن حكومة نيجيريا تولي درجة عالية من الأولوية لتعليم العلوم والتكنولوجيا من خلال تحديد الفئات المستهدفة وتلبية احتياجاتهم، و اتفقت مع دراسة (أبو أحمد، 2008) التي خلصت الى ان تصميم المشروع يركز بأهمية بالغة لتلبية الاحتياجات الأساسية في حالات الطوارئ بحيث يحقق المشروع أهدافه.

ثانيا :نتائج تحليل الملاءمة:

جدول (5.3): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد الملاءمة (N=27)

الرقم	محور الملاءمة	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
.1	يلائم المشروع احتياجات سوق العمل.	236.00	8.74	1.02	87.4%	2	عالي
.2	يلائم المشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني	219.00	8.11	1.15	81.1%	3	عالي
.3	يلائم المشروع احتياجات الفئة المستهدفة من التعليم والتدريب	236.00	8.74	1.02	87.4%	1	عالي
.4	يلائم المشروع المستويات المهنية الوطنية الفلسطينية والعربية	206.00	7.63	1.24	76.3%	4	متوسط
.5	يساهم المشروع في تطوير الأنظمة والمعايير الوطنية والمساهمة في تعزيز النشر والتعميم	202.00	7.48	1.05	74.8%	5	متوسط
.6	يساهم المشروع في تعزيز النشر والتعميم على المستوى المؤسساتي	199.00	7.37	.97	73.7%	6	متوسط
محور الملاءمة		216.33	8.01	.80	80.1%		عالي

يتضمن الجدول السابق رقم (5.3) نتائج تحليل البعد الثاني من ابعاد فعالية المعايير الفنية وهو بعد الملاءمة والذي كانت عدد الاسئلة التي تقيسه (6) اسئلة تمثلت في الاسئلة من (19- 14) كما جاء في اداة الدراسة ملحق رقم (4)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (8.01) مما يعني انه حقق مستوى موافقة لدى مجتمع الدراسة بدرجة عالية وهو اشارة الى اهمية ملاءمة المشاريع من وجهه نظرهم حيث جاءت الفقرة " **يلائم المشروع احتياجات الفئة المستهدفة من التعليم والتدريب** " رقم (16) والفقرة " **يلائم المشروع احتياجات سوق العمل** " رقم (14) في المرتبة الاولى والثانية بمتوسط حسابي (8.74) واهمية نسبية (87.4%) مع درجة موافقة عالية تلها في المرتبة الثالثة " **يلائم المشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم**

والتدريب التقني والمهني "الفقرة رقم (15) بمتوسط حسابي (8.11) واهمية نسبية (81.1%) مع درجة موافقة عالية ومن ثم جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة " **يلائم المشروع المستويات المهنية الوطنية الفلسطينية والعربية** " رقم (17) بمتوسط حسابي (7.63) واهمية نسبية (76.3%) مع درجة موافقة متوسطة تلها في المرتبة الخامسة الفقرة " **يساهم المشروع في تطوير الأنظمة والمعايير الوطنية والمساهمة في تعزيز النشر والتعميم** " رقم (18) بمتوسط حسابي (7.48) واهمية نسبية (74.8%) مع درجة موافقة متوسطة واخيرا جاءت الفقرة " **يساهم المشروع في تعزيز النشر والتعميم على المستوى المؤسساتي** " في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (7.37) واهمية نسبية (73.7%) مع درجة موافقة متوسطة ايضا .

وهذا بدوره انسجم مع دراسة الحالة رقم (7,8, 1,3) والتي افادت بوجود اهمية في ملاءمة المشاريع لاحتياجات الفئة المستهدفة من التعليم و التدريب و ملاءمة احتياجات سوق العمل ثم ملاءمة الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم و التدريب التقني المهني .

وكما ورد في الحالة رقم(7)" بأن المشروع يجب أن يكون اما منبثقاً أو يتماشى أو يواءم للخطة الاستراتيجية الوطنية ويراعي المستويات المهنية،" بينما توافقت الحالات السابقة بأن فقرة **يساهم المشروع في تعزيز النشر والتعميم المؤسساتي** بأنها ذات أهمية أقل من باقي الفقرات.

وكذلك **تناسب مع اراء المجموعة البؤرية رقم (1.2 .1.1)** والتي افادت بان الملاءمة تأتي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية بين المعايير.

في حين **اتفقت أغلبية هذه البنود مع دراسة الحالة رقم (6,9)** ولكن اختلفت معها بترتيب الأولويات، حيث اعتبروا أن المشاريع يجب أن تلائم احتياجات سوق العمل بدرجة أولى ثم تلبي احتياجات الفئة المستفيدة دون التركيز على مساهمة المشروع في تعزيز النشر والتعميم.

وتعزو الباحثة نتائج التحليل في الجدول السابق ارتفاع درجة أهمية الملاءمة في المشاريع بما يتناسب مع احتياجات الفئة المستهدفة واحتياجات سوق العمل بدرجة أولى مع مراعاة الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني والمستويات المهنية مع ضرورة التركيز على ملاءمة الانظمة والمعايير وتعزيز ثقافة النشر والتعميم على المستوى المؤسساتي ومستوى الأفراد، وهذا يدلل على وعي المؤسسات التعليمية بوجود دراسات حقيقية لسوق العمل تتضمن متطلبات واحتياجات السوق المحلي واولوياته المهنية بالمستويات المختلفة سواء على المستوى الماهر او المهني او التقني، بالإضافة للاحتياجات المهنية من القوى العاملة المدربة ومواكبة للتطورات التكنولوجية مع مراعاة الاحتياجات الفعلية للفئات المستهدفة من الطلبة بالمستويات التعليمية المختلفة من الجنسين لسد تلك الاحتياجات من خلال تطوير

برامج تعليمية تلبي تلك الاحتياجات، ومراعية الخطة الاستراتيجية الوطنية. مع ضرورة الملاءمة للأنظمة والمعايير الفلسطينية وتعميم تلك التجارب ونقل اثاراها على المؤسسات الأخرى للاستفادة القصوى من تلك المشاريع.

و**اتفقت هذه النتائج** مع دراسة (حماد،2010) التي خلصت الى أن الاهتمام بتحديد احتياجات الفئة ومشاركتها يساعد في تحقيق الأهداف المرجوة من المشروع، كما اتفقت مع دراسة (serrador & Turner,2015) التي خلصت الى أن ملاءمة المشروع لأصحاب المصلحة يؤدي الى نجاح المشروع ككل.

ثالثا: نتائج تحليل مجال الشراكة والقدرات المؤسساتية:

جدول (5.4): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد الشراكة والقدرات المؤسساتية

الرقم	محور الشراكة والقدرات المؤسساتية	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
1.	يضع الشركاء تجاربهم وخبراتهم ذات الصلة بالمشروع	206	7.63	1.39	76.3%	6	متوسط
2.	يعرف الشركاء أدوارهم و مسؤولياتهم و التزاماتهم في المشروع	214	7.93	1.24	79.3%	4	متوسط
3.	يتبني الشركاء اهداف وانجازات المشروع	206	7.63	1.67	76.3%	7	متوسط
4.	يتناسق الشركاء معا طوال فترة التنفيذ للمشروع	210	7.78	1.28	77.8%	5	متوسط
5.	يتناغم المشروع مع العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع	199	7.37	1.15	73.7%	9	متوسط
6.	تتوافر الكوادر البشرية المؤهلة لدى المؤسسات التعليمية	222	8.22	1.25	82.2%	1	عالي
7.	يتوافر نظام مالي لدى المؤسسة التعليمية	220	8.15	1.29	81.5%	2	عالي
8.	يتوافر نظام ضبط الجودة و النوعية لدى المؤسسة التعليمية	203	7.52	1.81	75.2%	8	متوسط
9.	يتوافر نظام المتابعة و التقييم لدى المؤسسة	215	7.96	1.32	79.6%	3	متوسط
	محور الشراكة والقدرات المؤسساتية	210.56	7.80	1.09	78.0%		متوسط

يتضمن الجدول السابق رقم (5.4) نتائج تحليل البعد الثالث من ابعاد فعالية المعايير الفنية وهو بعد **الشراكة والقدرات المؤسساتية** والذي كانت عدد الاسئلة التي تقيسه (9) اسئلة تمثلت في الاسئلة من (28- 20) كما جاء في اداة الدراسة ملحق رقم (4) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (7.8) مما يعني انه حقق مستوى موافقة لدى مجتمع الدراسة بدرجة متوسطة وهو اشارة الى اهمية الشراكة والقدرات المؤسساتية من وجهه نظرهم حيث جاءت الفقرة " **تتوافر الكوادر البشرية المؤهلة لدى المؤسسات التعليمية** " رقم (25) في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (8.22) واهمية نسبية (82.2%) مع درجة موافقة عالية، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة " **يتوافر نظام مالي لدى المؤسسة التعليمية** " رقم (26) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (8.15) واهمية نسبية (81.5%) مع درجة موافقة عالية، تلاها في المرتبة الثالثة " **يتوافر نظام المتابعة والتقييم لدى المؤسسة** "الفقرة رقم (28) بمتوسط حسابي (7.96) واهمية نسبية (79.6%) مع درجة موافقة متوسطة ومن ثم جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة " **يعرف الشركاء أدوارهم ومسؤولياتهم والتزاماتهم في المشروع** " رقم (21) بمتوسط حسابي (7.93) واهمية نسبية (79.3%) مع درجة موافقة متوسطة، تلاها في المرتبة الخامسة الفقرة " **يتناسق الشركاء معاً طوال فترة التنفيذ للمشروع** " رقم (23) بمتوسط حسابي (7.78) واهمية نسبية (77.8%) مع درجة موافقة متوسطة، واخيراً جاءت الفقرة " **يتناغم المشروع مع العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع** " في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (7.37) واهمية نسبية (73.7%) مع درجة موافقة متوسطة ايضاً .

وهذا بدوره انسجم مع دراسة الحالة رقم (1،2،10) والتي اقرت بوجود اهمية في الشراكة والقدرات المؤسساتية للشركاء على أن تتوافر الكوادر البشرية المؤهلة لدى المؤسسات التعليمية، بالإضافة لأهمية توافر نظام مالي ونظام للمتابعة والتقييم (البناء المؤسساتي) مؤكدين على ضرورة فهم أدوار الشركاء والتزاماتهم .

ولكن **الحالة رقم (2)** تساءلت قبل الاجابة عن السؤال "الشراكة مهمة و لكن لها منظور أخر ،فهل القطاع الخاص مؤهل لتكوين شراكة حقيقية لتشغيل الخريج في سوق العمل؟ أم أن هدف القطاع الخاص هو تعظيم الربح!".

وكذلك تناسب مع اراء المجموعة البؤرية رقم **(1.2)** والتي افادت بان البناء المؤسساتي لأي مؤسسة تعليمية يجب أن يأخذ درجة أهمية أعلى من حيث توافر الكادر البشري المؤهل ووجود أنظمة داخلية منظمة لعمل المؤسسة.

و قد توافقت هذه النتائج مع دراسة (Abdullah, H. ,2013) التي خلصت ان الشراكات التدريبية تتفاوت في اتساع نطاقها لتظهر بعض لقواسم المشتركة في نجاح المشاريع و أن على الشركاء أن يكونوا قادرين على التكيف مع التغييرات التي تحدث في الشراكة. كذلك توافقت مع دراسة(UNESCO–TVET,2013) التي خلصت أن أهم عوامل نجاح المشاريع في التعليم و التدريب التقني و المهني هو الشراكة مع مزودي الخدمات و غيرهم من الشركات بالاضافة الى التركيز على تدريب الكوادر البشرية بشكل مستمر يزيد من كفاءة المؤسسة.

وتعزو الباحثة نتائج التحليل في الجدول السابق أن هناك اجماع على ان توافر الكوادر البشرية المؤهلة لدى المؤسسات التعليمية وتوافر نظام مالي ونظام للمتابعة والتقييم لدى المؤسسة التعليمية، بالإضافة لفهم أدوار الشركاء وتناسقهم معاً طوال فترة التنفيذ وضرورة تناغم المشروع مع العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدلل على أهمية الشراكة وبناء شراكة حقيقية مع سوق العمل نظراً لأهمية دور سوق العمل في نظام التدريب من خلال نظام التعلم التشاركي وتحمل المسؤولية باعتباره الركيزة الرئيسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ولعب الدور الريادي في تطوير هذا النوع من التعليم وفق احتياجاته الانية والمستقبلية باعتبار مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني من القوى العاملة المدربة بجودة ونوعية عالية رافداً لسوق العمل لتحسين جودة الخدمات والمنتجات الوطنية للمنافسة سواء على المستوى المحلي او الإقليمي مع ضرورة توفير التسهيلات اللازمة من قبل المشغلين في سوق العمل، ولتحقيق ذلك لابد من التركيز على البناء المؤسساتي للمؤسسات التعليمية بحيث تشمل جميع عناصر وبنية النظام المؤسساتي والتي تفتقر في بعض الأحيان الى نظام متكامل مما يؤثر بالسلب على جودة التعليم والتدريب وهدر للموارد المادية والبشرية، بالإضافة لذلك يتوجب توافر نظام للمتابعة والتقييم باعتباره العنصر الأساسي في نجاح المشاريع وتقدم تلك المؤسسات من خلال المتابعة على جميع المستويات سواء على مستوى الوزارات او على مستوى إدارة المؤسسة التعليمية حيث يوجد قصور في هذا الجانب من قبل معظم المؤسسات بسبب ضعف نظام المراقبة والمتابعة والتقييم من اجل تحسين وتطوير النظام من خلال التغذية الراجعة للمشاريع الخاصة بتطوير نظام التعليم والتدريب التقني والمهني.

رابعا : نتائج تحليل مجال الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع :

جدول (5.5): التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع

الرقم	محور الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
.1	يتوقع الاثر على الفئة المستفيدة بتوفير فرص عمل	205	7.59	1.28	75.9%	1	متوسط
.2	يتوقع الاثر على الفئة المستفيدة بالتطوير الوظيفي	203	7.52	1.34	75.2%	2	متوسط
.3	يتوقع الاستدامة المالية للمؤسسة بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة	182	6.74	1.87	67.4%	7	متوسط
.4	يتوقع الاستدامة المؤسساتية لاستمرار المشروع ودمجها وفق هيكلية المؤسسة المستفيدة من المشروع	193	7.15	1.32	71.5%	5	متوسط
.5	يتوقع القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوافرة بدون توفير دعم خارجي	197	7.30	1.20	73.0%	3	متوسط
.6	يتوقع الأثر على الاقتصاد المحلي والتنمية	190	7.04	1.32	70.4%	6	متوسط
.7	يتوقع استدامة المشروع وانتقال الأثر على النظام المؤسساتي	194	7.19	1.33	71.9%	4	متوسط
الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع		194.86	7.22	1.08	72.2%		متوسط

يتضمن الجدول السابق رقم (5.5) نتائج تحليل البعد الرابع من ابعاد فعالية المعايير الفنية وهو بعد الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع والذي كانت عدد الاسئلة التي تقيسه (7) اسئلة تمثلت في الاسئلة من (35- 29) كما جاء في اداة الدراسة ملحق رقم (4) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (7.22) مما يعني انه حقق مستوى موافقة لدى مجتمع الدراسة بدرجة متوسطة وهو اشارة الى عدم التأكد بدرجة علية من انسجام المعايير الفنية لتأكيد عملية الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع من وجهه نظرهم حيث جاءت الفقرة " يتوقع الاثر على

الفئة المستفيدة بتوفير فرص عمل " رقم (29) في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (7.59) واهمية نسبية (75.9%) مع درجة موافقة متوسطة، تليها في المرتبة الثانية الفقرة " يتوقع الاثر على الفئة المستفيدة بالتطوير الوظيفي " رقم (30) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (7.52) واهمية نسبية (75.2%) مع درجة موافقة متوسطة تلها في المرتبة الثالثة " يتوقع القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوافرة بدون توفير دعم خارجي "الفقرة رقم (33) بمتوسط حسابي (7.3) واهمية نسبية (73%) مع درجة موافقة متوسطة، ومن ثم جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة " يتوقع استدامة المشروع وانتقال الأثر على النظام المؤسساتي " رقم (35) بمتوسط حسابي (7.19) واهمية نسبية (71.9%) مع درجة موافقة متوسطة، تليها في المرتبة الخامسة الفقرة " يتوقع الاستدامة المؤسساتية لاستمرار المشروع ودمجها وفق هيكلية المؤسسة المستفيدة من المشروع " رقم (32) بمتوسط حسابي (7.15) واهمية نسبية (71.5%) مع درجة موافقة متوسطة، واخيراً جاءت الفقرة " يتوقع الاستدامة المالية للمؤسسة بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة " في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (6.74) واهمية نسبية (67.4%) مع درجة موافقة متوسطة ايضاً ،

وهذا بدوره انسجم مع دراسة الحالة رقم (1.2.3.4.5) والتي اقرت بوجود اهمية في الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع لتوقع الاثر على الفئة المستفيدة بتوفير فرص عمل والأثر على الفئة المستفيدة بالتطوير الوظيفي وتوقع القدرة على ادارة التكنولوجيا المتوافرة بدون توفير دعم خارجي وتوقع استدامة المشروع وانتقال الاثر على النظام المؤسساتي ودمجه وفق هيكلية المؤسسة والاستدامة المالية للمؤسسة بعد انتهاء التمويل.

وكذلك تناسب مع اراء المجموعة البؤرية رقم (1.2) والتي افادت بان أهم عامل لتوقعه لاستدامة للمشروع هو توقع الاثر على المستفيدين بتوفير فرص عمل مع توقع الأثر على البناء المؤسساتي .

وتعزو الباحثة نتائج التحليل في الجدول السابق بان **الاثر والاستدامة** تؤثر على فاعلية المعايير بدرجة فوق المتوسطة يدلل على ضرورة التزام المؤسسات الشريكة في المشروع والاستفادة من التمويل المقدم من الجهات المانحة في تحقيق المخرجات والاهداف من المشروع بتحسن جودة ونوعية التعليم والتدريب بهدف تحسين فرص التشغيل للفئات المستهدفة لتقليص نسبة البطالة بين الخريجين، مع ضرورة تطوير الكادر البشري من خلال المشروع ليكون قادراً على القيام بالمهام الموكلة عليه والاستفادة من نقل الأثر على النظام المؤسساتي سواء على مستوى الإدارة العليا او الإدارة الوسطى في المؤسسات التعليمية مع ضرورة إدارة التكنولوجيا

المتوافرة بالشكل الأمثل بدون مساعدة من جهات خارجية، اما ما يتعلق بالجانب المالي هناك صعوبة في الاستمرارية المالية بسبب الوضع الاقتصادي الصعب في قطاع غزة بسبب الحصار والانقسام الفلسطيني مما اثر على جميع مناحي الحياة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة كدراسة(ابو رمضان،2013م) التي خلصت الى أن المؤسسات تهتم بمعيار الاستدامة استجابة لرغبة المانحين والممولين الذين يكون هدفهم الأساسي تقديم تمويل لمشاريع تحقق الاستدامة، كما اتفقت مع دراسة (العبيدي،2009م) التي خلصت الى وجود أثر ايجابي للأثر و الاستدامة في فاعلية تقييم الأداء الاداري للمشاريع. واتفقت مع دراسة (عنبر،2016م) الذي أكد على وعي المؤسسات لمفهوم الاستدامة باعتباره عنصر رئيس يتم كتابته والسؤال عنه قبل الموافقة على تمويل المشروع ولحرص الممولين عليه واهتمامهم به انعكس ذلك على اهتمام المؤسسات في صياغة مشاريع مهمة للفئات المستهدفة.

خامسا: نتائج تحليل مجال الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع:

جدول (5.6): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع

الرقم	محور الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
.1	تتحدد أصناف النفقات الرئيسة والتكلفة التقديرية	226	8.37	1.08	83.7%	1	عالي
.2	تتحدد نفقات بناء القدرات للكادر التعليمي	220	8.15	.86	81.5%	2	عالي
.3	تحليل نفقات الموارد المادية للمشروع	218	8.07	1.38	80.7%	3	عالي
.4	تحليل نفقات الموارد التدريبية للمشروع	214	7.93	1.47	79.3%	4	متوسط
.5	تحليل نفقات التواصل مع المجتمع والسوق المحلي	207	7.67	1.49	76.7%	7	متوسط
.6	تتلاءم موازنة الأنشطة المقترحة	212	7.85	1.32	78.5%	5	متوسط
.7	تتناسب التكلفة المقدرة مع النتائج المتوقعة للمشروع	209	7.74	1.70	77.4%	6	متوسط

الرقم	محور الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
8.	تتناسب التكلفة المقدرة مع أسعار السوق	205	7.59	.93	75.9%	8	متوسط
9.	تساهم جهات أخرى سواء كانت مالية أو عينية	166	6.15	1.63	61.5%	9	متوسط
الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع		208.56	7.72	.89	77.2%		متوسط

يتضمن الجدول السابق رقم (5.6) نتائج تحليل البعد الرابع من ابعاد فعالية المعايير الفنية وهو بعد الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع والذي كانت عدد الاسئلة التي تقيسه (9) اسئلة تمثلت في الاسئلة من(44– 36) كما جاء في اداة الدراسة ملحق رقم (4) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (7.72) مما يعني انه حقق مستوى موافقة لدى مجتمع الدراسة بدرجة متوسطة وهو اشارة الى عدم التأكد بدرجة علية من انسجام المعايير الفنية لتقييم عملية الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع من وجهه نظرهم حيث جاءت الفقرة " تتحدد أصناف النفقات الرئيسة والتكلفة التقديرية " رقم (36) في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (8.37) واهمية نسبية (83.7%) مع درجة موافقة عالية تلها في المرتبة الثانية الفقرة " تتحدد نفقات بناء القدرات للكادر التعليمي " رقم (37) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (8.15) واهمية نسبية (81.5%) مع درجة موافقة عالية تلها في المرتبة الثالثة " تحليل نفقات الموارد المادية للمشروع "الفقرة رقم (38) بمتوسط حسابي (8.07) واهمية نسبية (80.7%) مع درجة موافقة عالية ومن ثم جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة " تحليل نفقات الموارد التدريبية للمشروع " رقم (39) بمتوسط حسابي (7.93) واهمية نسبية (79.3%) مع درجة موافقة متوسطة تلها في المرتبة الخامسة الفقرة " تتلاءم موازنة الأنشطة المقترحة " رقم (41) بمتوسط حسابي (7.85) واهمية نسبية (78.5%) مع درجة موافقة متوسطة واخيرا جاءت الفقرة " تساهم جهات أخرى سواء كانت مالية أو عينية " في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (6.15) واهمية نسبية (61.5%) مع درجة موافقة متوسطة ايضا .

وهذا بدوره انسجم مع دراسة الحالة رقم (1،2،4،5،9) والتي اقرت بوجود اهمية لتحديد أصناف النفقات الرئيسية و التكلفة التقديريةو تحديد نفقات بناء القدرات للكادر التعليمي بالاضافة للموارد المادية للمشروع .

وكذلك تناسب مع اراء المجموعة البؤرية رقم (1.2،1.1) والتي افادت بان أهم البنود التي يجب تحديدها هي المتعلقة بالنفقات الرئيسية وبناء الكادر والمواد التدريبية وتطوير المناهج.

وتعزو الباحثة نتائج التحليل في الجدول السابق أن **الميزانية والجدوى الاقتصادية** تؤثر على فاعلية المعايير بدرجة فوق المتوسطة، و يدلل ذلك على ضرورة تطوير نظام المعايير في هذا المحور من خلال وضع التفاصيل للنفقات المالية لسهولة التقييم للمشاريع حيث يعتبر التحليل المالي للنفقات الرئيسة والتكلفة التقديرية عنصراً أساسياً في مدى قدرة المؤسسة على صياغة المشروع، وتحديد أوجه النفقات بكافة أنواعها، وينعكس ذلك على مدى قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم من الجهات الممولة للمشاريع، بالإضافة الى ذلك ضرورة تحديد النفقات بشكل تفصيلي لتشمل جميع التسهيلات والتجهيزات والمواد اللازمة والضرورية والنفقات الإدارية من خلال تحليل مالي يستند الى الواقعية وحسب التقديرات الصحيحة بما يتناسب مع احتياجات المشروع واجراء الدراسة المعمقة لاحتياجات المشروع وانشطته المختلفة.

و قد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Xia, Chan, Zuo, & Molenaar, 2013) التي خلصت الى أن الموازنة و تحديد النفقات للسلع المنتجة اعتبر من أهم المعايير التي للموافقة على اختيار مقترح المشروع و خصوصا في المشاريع الكبيرة.

سادساً: نتائج تحليل ابعاد فاعلية المعايير الفنية ومقياس فاعلية المعايير الفنية:

جدول (5.7): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لأبعاد فاعلية المعايير الفنية

محاور فاعلية المعايير الفنية	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
محور تصميم المشروع	221.23	8.19	.77	81.9%	1	عالي
محور الملاءمة	216.33	8.01	.80	80.1%	2	عالي
محور الشراكة والقدرات المؤسساتية	210.56	7.80	1.09	78.0%	3	متوسط
محور الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع	194.86	7.22	1.08	72.2%	5	متوسط
محور الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع	208.56	7.72	.89	77.2%	4	متوسط
المتوسط العام للمحور	210.31	7.79	.83	77.9%		متوسط

يتضمن الجدول السابق رقم (5.7) نتائج تحليل ابعاد فاعلية المعايير الفنية وتشمل بعد تصميم المشروع والملاءمة والشراكة والقدرات المؤسساتية والاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع ومحور الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد فاعلية المعايير الفنية (7.79) مما يعني انه حقق مستوى موافقة لدى مجتمع الدراسة بدرجة متوسطة وهو اشارة الى فاعلية المعايير الفنية من وجهه نظره المبحوثين، حيث جاء بعد تصميم المشروع في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (8.19) واهمية نسبية (81.9%) مع درجة موافقة عالية يليه في المرتبة الثانية بعد الملاءمة بمتوسط حسابي (8.01) واهمية نسبية (80.1%) مع درجة موافقة عالية، ومن ثم جاءت في المرتبة الثالثة بعد الشراكة والقدرات المؤسساتية بمتوسط حسابي (7.8) واهمية نسبية (87%) مع درجة موافقة متوسطة، ثم جاءت في المرتبة الرابعة بعد الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع بمتوسط حسابي (7.72) واهمية نسبية (77.2%) مع درجة موافقة متوسطة، واخيراً جاء بعد الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (7.22) واهمية نسبية (72.2%) مع درجة موافقة متوسطة .

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع فعالية المعايير الفنية في التقييم من خلال **تصميم المشروع** ويرجع ذلك في **راي الباحثة** الى أهمية هذا المحور من حيث أن اعداد دراسة حقيقية للواقع ومن ثم تحليل أصحاب العلاقة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية وتحديد المخرجات والاهداف وحاجات الفئة المستهدفة والتي تعتبر عناصر اساسية في التخطيط للمشروع وبالتالي اعداد مصفوفة الاطار المنطقي والذي يشمل مدخلات المشروع وأهدافه على المستوى القصير والبعيد من خلاله يتم تحديد الكفاءة والفاعلية والاثر والاستدامة للمشروع، بالإضافة لوضع معايير الأداء ونظام المتابعة والتقييم، والفرص والتهديدات المتوقعة، كما يتضمن تصميم المشروع رؤية المؤسسة وقدرتها على إدارة المشروع بكفاءة وفاعلية من خلال الوعي بجميع أنشطة المشروع الأنية والمستقبلية حيث يتوقف نجاح المشروع على عملية التصميم في البداية.

ويتضح أيضاً ارتفاع قدرة المعايير الفنية في تحسين **الملاءمة** للمشروع ويعزى ذلك الى مدى ملاءمة المشروع لاحتياجات الفئة المستهدفة والتي تعتبر العنصر الرئيس المستفيد من المشروع من خلال تحديد قدرات واستعدادات وميول الفئة المستهدفة في الاندماج بالبرامج المقترحة وتحقيق الأهداف المرجوة من التعليم والتدريب وانعكاس ذلك على زيادة نسبة التشغيل بين صفوف الخريجين واندماجهم في سوق العمل ويعتبر ذلك الهدف الرئيس من المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات المانحة، كما لا بد من الإشارة الى ان

يراعي المشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية ويتناغم معها باعتبارهم الاطار المرجعي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير أنظمة ومعايير وطنية لتكون مرجعية لجميع المؤسسات ونشر تلك المساهمات على المستوى الوطني والمؤسساتي واعداد معايير مهنية وطنية لتكون مرجع لجميع الأطراف ذات العلاقة بالتعليم والتدريب التقني والمهني. وايضاً انخفاض تأثر فعالية المعايير نسبيا في **الاثر والاستدامة** المتوقعة في المشروع بسبب ضعف بنية وهيكلية المؤسسات التعليمية المزودة للتعليم والتدريب التقني والمهني نتيجة الإهمال لفترات طويلة لهذا النوع من التعليم ونظرة المجتمع الدونية للمجال المهني في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة لعدم إعطاء الاهتمام للتعليم والتدريب التقني والمهني من قبل السلطة الفلسطينية في الفترات السابقة وضعف التمويل المقدم لتطوير هذا المجال، وعلاوة على ذلك الوضع الاقتصادي المتردي في مناطق السلطة الفلسطينية خصوصاً قطاع غزة الذي يعاني من الحصار والفقر وزيادة نسبة البطالة بين الخرجين من فئة الشباب، لذا من الصعب التنبؤ باستدامة المشروع سواء في الجانب المالي او توفير فرص عمل للخريجين وانتقال الأثر على المؤسسات التشغيلية والتي تعاني من ظروف صعبة وبالتالي ضعف الأثر على التنمية الاقتصادية سواء على المستوى المحلي او التنموي مع الاخذ بعين الاعتبار إمكانية تحسين فرص التشغيل بناءً على دراسات سوق العمل وتحديد احتياجاته من العمالة الماهرة والمدربة والقادرة على القيام بالمهام والكفايات الموكلة اليها باقتدار وفاعلية كما يمكن توقع انتقال الاثر على المستوى المؤسساتي من خلال اعداد الكادر الوظيفي ونقل الخبرات من خلال التشبيك والمشاركة المؤسساتية من قبل الجهات المعنية.

تعزو الباحثة نتائج التحليل في الجدول السابق **الميزانية والجدوى الاقتصادية** تؤثر على فاعلية المعايير بدرجة فوق المتوسطة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضرورة وضع التفاصيل لهذ المحور بسبب افتقاره لعملية التحليل المالي للمشروع ووضع الميزانيات التقديرية والتكلفة الكلية بحيث تشمل النفقات الرئيسة والتقديرية ونفقات التجهيزات والتسهيلات التعليمية واعداد الكادر الوظيفي بما يتلاءم وطبيعة المشروع، بالإضافة لذلك توجد فروق واضحة في الخبرات بين المؤسسات الشريكة في المشروع بالقدرة على اعداد الموازنات المالية، ويرجع أحياناً الى افتقار بعض المؤسسات لنظام مالي واضح ومحدد او نقص في توفير كادر اداري مالي لإعداد الميزانية والتكلفة التقديرية.

سابعاً: نتائج تحليل تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني:

جدول (5.8): يوضح التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من كل فقرات بعد تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني

الرقم	محور تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني	مجموع الاستجابة	متوسط الاجابة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى القبول
45	يعزز المشروع قدرات المؤسسة التعليمية/التدريبية	222	8.22	1.15	82.2%	1	عالي
46	يحسن المشروع مخرجات التعليم والتدريب	221	8.19	.96	81.9%	3	عالي
47	يقدم المشروع تدريب ذو جودة ونوعية عالية	220	8.15	1.13	81.5%	4	عالي
48	يتيح المشروع فرصة اندماج الطلبة في سوق العمل	217	8.04	1.16	80.4%	6	متوسط
49	يطور المشروع مناهج تعليمية حسب متطلبات سوق العمل	222	8.22	.97	82.2%	2	متوسط
50	يوفر المشروع بيئة تعليمية محفزة على التعلم	218	8.07	.87	80.7%	5	متوسط
51	يقدم المشروع خدمات التوجيه والإرشاد المهني والوظيفي	195	7.22	1.40	72.2%	11	متوسط
52	ينمي المشروع قدرات الطلبة الفنية والمعرفية والاتجاهية	215	7.96	1.02	79.6%	7	متوسط
53	يلبي المشروع المتطلبات الانية والمستقبلية لسوق العمل	213	7.89	1.45	78.9%	9	متوسط
54	يوفر المشروع نظام تعليمي مرن و ذو قدرة تنافسية	215	7.96	1.02	79.6%	8	متوسط
55	يوفر المشروع الدعم والمساندة الفنية والادارية	211	7.81	1.18	78.1%	10	متوسط
	تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني	215.36	7.98	.84	79.8%		متوسط

يتضمن الجدول السابق رقم (5.8) نتائج تحليل بعد تطوير التعليم والتدريب التقني والذي كانت عدد الاسئلة التي تقيسه (11) اسئلة تمثلت في الاسئلة من (55- 45) كما جاء في اداة الدراسة ملحق رقم (4)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (7.98) مما يعني انه حقق مستوى موافقة لدى مجتمع الدراسة بدرجة متوسطة وهو اشارة الى اهمية تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني من وجهه نظرهم حيث جاءت الفقرة " يعزز المشروع قدرات المؤسسة التعليمية/التدريبية " رقم (45) والفقرة " يطور المشروع مناهج تعليمية حسب متطلبات سوق

العمل " رقم (49) في المرتبة الاولى والثانية بمتوسط حسابي (8.22) واهمية نسبية (82.2%) مع درجة موافقة عالية تلها في المرتبة الثالثة " يحسن المشروع مخرجات التعليم والتدريب "الفقرة رقم (46) بمتوسط حسابي (8.19) واهمية نسبية (81.9%) مع درجة موافقة عالية ومن ثم جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة " يقدم المشروع تدريب ذو جودة ونوعية عالية " رقم (47) بمتوسط حسابي (8.15) واهمية نسبية (81.5%) مع درجة موافقة عالية تلها في المرتبة الخامسة الفقرة " يوفر المشروع بيئة تعليمية محفزة على التعلم " رقم (50) بمتوسط حسابي (8.07) واهمية نسبية (80.7%) مع درجة موافقة عالية واخيرا جاءت الفقرة " يقدم المشروع خدمات التوجيه والإرشاد المهني والوظيفي " في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي (7.22) واهمية نسبية (72.2%) مع درجة موافقة متوسطة ايضا .

وهذا بدوره انسجم مع دراسة الحالة رقم (3،5،6،8،9،10) والتي اقرت بوجود قدرة لفعالية المعايير الفنية بالتأثير ايجابيا في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني ليعزز قدرات بناء المؤسسات التدريبية و يطور المناهج.

وكذلك تناسب مع اراء المجموعة البؤرية رقم (1.2) والتي افادت بان المشروع يعزز قدرات المؤسسة التعليمة/ التدريبية و يؤدي لتطوير المناهج و يحسن من مخرجات التعليم و التدريب.

و تعزو الباحثة نتائج التحليل في الجدول السابق ارتفاع لأهمية **تطوير التعليم و التدريب التقني و المهني**، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على مدى قدرة المشروع على تطوير النظام في التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال عملية تحديد مدخلات المشروع والعمليات الفاعلة ومن ثم الحصول على المخرجات التي تحقق الأهداف العامة للمشروع، لذلك جاءت النتائج مرتفعة في بعض المعايير مثل: تعزيز قدرات المؤسسة التعليمية او التدريبية بسبب توافر الفرصة في تحسين قدرات العاملين في المؤسسات التعليمية والتي تعتبر العمود الفقري في إدارة المؤسسة وتقديم تعليم وتدريب نوعي وبجودة عالية تتناسب واحتياجات سوق العمل بهدف تحسين فرص التشغيل بين الخريجين من البرامج المستهدفة من المشروع بالإضافة لذلك توفير بيئة تعليمية محفزة للطلبة من خلال توفير الدعم والتدريب والتسهيلات اللازمة والضرورية مع تقديم خدمات التوجيه والإرشاد النفسي والمهني لتعزيز وتحفيز الفئة المستهدفة للاستفادة من المشروع بأقصى طاقة ممكنة، كما يتطلب بناء شراكات مع المؤسسات التشغيلية ومجلس التشغيل الفلسطيني والنقابات والاتحادات والغرف التجارية بغية تحسين نوعية التعليم من خلال تقديم التسهيلات من قبل المؤسسات المجتمعية الشريكة بالإضافة الى التوجيهات

والتنسيق التي يكون لها الأثر في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بكافة مستوياته وانواعه.

و قد تعارضت هذه الدراسة مع دراسة (الشبول،2016) التي أكدت عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى للخبرة الادارية و المساندة الفنية للمؤسسة التعليمة، بحيث أن هذه الابعاد تعزى الى النوع الاجتماعي بدرجة عالية.

تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء في اختبار الفرضيات قامت الباحثة بالتأكد بعدم وجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة "Multicollinearity" قامت الباحثة بفحص معامل تضخم التباين " Variance Inflation Factor–VIF" واختبار التباين المسموح فيه "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة ، ويشير جدول رقم (5.9) الى انه اذا كان معامل التضخم (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح فيه اقل من (0.05) فإنه يمكن القول بان هذا المتغير له ارتباط عالي مع المتغيرات المستقلة الاخرى وبالتالي سوف يؤدي لحدوث مشكلة في تحليل الانحدار ، وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط "Multicollinearity" بين المتغيرات المستقلة ، وكما يتضح في الجدول رقم (5.9) والذي يحتوي على المتغيرات المستقلة وقيمة معامل التضخم التباين (VIF) والتباين المسموح فيه "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة ، نلاحظ ان قيمة (VIF) لكل المتغيرات لم تتجاوز (10) وتتراوح ما بين (3.76 – 8.44) كما نلاحظ بان التباين المسموح فيه "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة اكبر من (0.05) وتتراوح ما بين (0.27 – 0.14) وبذلك يمكن القول بانه لا يوجد ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة ، ومن اجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد لحساب قيمة معامل الالتواء Skewnessللمتغيرات كما يوضح الجدول رقم (5.8) فان قيمة معامل الالتواء Skewness لكل المتغيرات تقع ضمن القيمة (2,2–) لذلك يمكن القول انه لا يوجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة .

جدول (5.9): التباين المسموح به و معامل تقييم التباين و معامل الالتواء للمتغيرات المستقلة

المتغير Variable	التباين المسموح به Tolerance	معامل تقييم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
محور تصميم المشروع	0.14	7.14	0.02
محور الملاءمة	0.18	5.56	-0.32
محور الشراكة والقدرات المؤسساتية	0.27	3.76	-0.39
محور الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع	0.24	4.19	-0.13
محور الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع	0.12	8.44	0.13

وسيتم التأكد من صلاحية النموذج لكل فرضية على حده كما هو مبين في الجدول رقم (5.9) حيث تدل قيمة F في كل مرة على قدرة أبعاد المتغير المستقل (فاعلية المعايير الفنية) على تفسير التباين في المتغير التابع (تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني) وبمستوى دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه فإننا نستدل من ذلك على صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة .

جدول (5.10): تحليل التباين لنموذج الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة

المتغير Variable	مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	معامل التحديد R Square	قيمة الاختبار F	معنوية الاختبار Sig
محور تصميم المشروع	الانحدار	10.327	0.551	32.90 **	0.000
	الخطأ	7.848			
محور الملاءمة	الانحدار	7.554	0.416	17.782**	0.000
	الخطأ	10.621			
محور الشراكة والقدرات المؤسساتية	الانحدار	6.894	0.379	15.276**	0.000
	الخطأ	11.281			
محور الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع	الانحدار	12.821	0.705	59.872**	0.000
	الخطأ	5.354			

المتغير Variable	مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	معامل التحديد R Square	قيمة الاختبار F	معنوية الاختبار Sig
محور الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع	الانحدار	12.715	0.7	58.824**	0.000
	الخطأ	5.460			
محور فاعلية المعايير الفنية	الانحدار	12.312	0.677	52.496	0.000
	الخطأ	5.863			

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

من خلال الجدول السابق رقم (5.10) يتبين من تحليل التباين للنماذج الانحدار البسيط لكل متغير من متغيرات فاعلية المعايير الفنية (المتغيرات المستقلة) ان جميع النماذج ذات فاعلية للاختبار فرضيات الدراسة.

جدول (5.11): نموذج الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة وتاثيره علي المتغير التابع

المتغير Variable	ثابت النموذج B	الخطأ المعياري Std. Error	ميل خط الانحدار Beta	قيمة الاختبار T	معنوية الاختبار Sig
محور تصميم المشروع	0.816	0.142	0.754	5.735**	0.000
محور الملاءمة	0.678	0.161	0.645	4.217**	0.000
محور الشراكة والقدرات المؤسساتية	0.474	0.121	0.616	3.909**	0.001
محور الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع	0.652	0.084	0.84	7.738**	0.000
محور الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع	0.789	0.103	0.836	7.360**	0.000
فاعلية المعايير الفنية	0.381	0.115	0.823	7.245**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

اختبار فرضيات الدراسة

خلال الجدول السابق رقم (5.11) نلاحظ الاتي :

الفرضية الرئيسية: لا تؤثر فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

للإجابة على الفرضية الرئيسية من خلال الجدول السابق رقم (5.11) نجد ان المتغير المستقل فاعلية المعايير الفنية يؤثر بشكل ايجابي في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (82%) أي انه عندما يتغير بالاتجاه الايجابي فاعلية المعايير الفنية بمقدار واحد نقطة تتغير تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (0.82) نقطة ، وهذا كان جليا من خلال قيمة الاختبار (T=7.245) ودرجة معنوية ($\alpha = 0.000 \leq 0.05$) وهي دالة احصائيا مما يقضي برفض الفرضية العدمية والتي تنص لا تؤثر فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

الفرضية الفرعية الاولى: لا يؤثر تصميم المشروع على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

للإجابة على الفرضية الفرعية الاولى ومن خلال الجدول السابق رقم(5.11) نجد ان المتغير المستقل تصميم المشروع يؤثر بشكل ايجابي على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (75%) أي انه عندما يتغير بالاتجاه الايجابي تصميم المشروع بمقدار واحد نقطة تتغير تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (0.75) نقطة ، وهذا كان جليا من خلال قيمة الاختبار (T=5.735) ودرجة معنوية ($\alpha = 0.000 \leq 0.05$) وهي دالة احصائيا مما يقضي برفض الفرضية العدمية والتي تنص لا يؤثر تصميم المشروع على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر الملاءمة على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

للإجابة على الفرضية الفرعية الثانية ومن خلال الجدول السابق رقم(5.11) نجد ان المتغير المستقل الملاءمةتؤثر بشكل ايجابي في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (65%) أي انه عندما يتغير بالاتجاه الايجابي الملاءمةبمقدار واحد نقطة تتغير تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (0.65) نقطة ، وهذا كان جليا من خلال قيمة الاختبار (**T=4.217**) ودرجة معنوية ($\alpha = 0.00 \leq 0.05$) وهي دالة احصائيا مما يقضي برفض الفرضية العدمية والتي تنص لا تؤثر الملاءمةعلى تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تؤثر الشراكة والقدرات المؤسساتية على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

للإجابة على الفرضية الفرعية الثالثة ومن خلال الجدول السابق رقم(5.11) نجد ان المتغير المستقل الشراكة والقدرات المؤسساتية يؤثر بشكل ايجابي في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (62%) أي انه عندما يتغير مفهوم الشراكة والقدرات المؤسساتية بالاتجاه الايجابي بمقدار واحد نقطة تتغير تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (0.62) نقطة ، وهذا كان جليا من خلال قيمة الاختبار (T=3.909) ودرجة معنوية ($\alpha = 0.001 \leq$ 0.05) وهي دالة احصائيا مما يقضي برفض الفرضية العدمية والتي تنص لا تؤثر الشراكة والقدرات المؤسساتية على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير للأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

للإجابة على الفرضية الفرعية الرابعة ومن خلال الجدول السابق رقم(5.11) نجد ان المتغير المستقل الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع يؤثر بشكل ايجابي على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (84%) أي انه عندما يتغير بالاتجاه الايجابي الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع بمقدار واحد نقطة تتغير تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (0.84) نقطة، وهذا كان جليا من خلال قيمة الاختبار (T=7.738) ودرجة معنوية (α 0.05) $\leq$ 0.000 = وهي دالة احصائيا مما يقضي برفض الفرضية العدمية والتي تنص: لا يوجد تأثير للأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد تأثير للميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

للإجابة على الفرضية الفرعية الخامسة ومن خلال الجدول السابق رقم(5.11) نجد ان لمتغير المستقل الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع يؤثر بشكل ايجابي على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (836%) أي انه عندما يتغير بالاتجاه الايجابي الميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع بمقدار واحد نقطة تتغير تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بمقدار (0.836) نقطة، وهذا كان جليا من خلال قيمة الاختبار (**T=7.360**) ودرجة معنوية ($\alpha = 0.000 \leq 0.05$) وهي دالة احصائيا مما يقضي برفض الفرضية العدمية والتي تنص : لا يوجد تأثير للميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.

عند اجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدا في المساهمة في معادلة خط الانحدار التي تمثل اثر فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي (تصميم المشروع ،الملاءمة، الشراكة والقدرات

المؤسساتية، الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع تأثير للميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع) في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني ، نجد انه نتج لدينا نموذجي انحدار كلها معنوية وقادرة على تفسير المتغير التابع (تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني) ، وكان النموذج الثاني و الذي يحتوي على المتغيرات (الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع تأثير للميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع) هو النموذج الاكثر اهمية رغم ان لنموذج الناتج من تحليل التباين المتعدد (Multiple Regression)،هو نموذج اشمل ، كما يتضح من الجدول الاتي رقم (5.12) الذي يبين ذلك .

جدول (5.12): نموذج الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة وتاثيره على المتغير التابع

النموذج Model	مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	معامل التحديد R Square	قيمة الاختبار F	معنوية الاختبار Sig
1. النموذج الاول متغير واحد هو الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع	الانحدار	12.821	0.704	59.872**	0.000
	الخطأ	0.214			
2. النموذج الثاني متغيران هما الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع و تأثير للميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع	الانحدار	7.217	0.795	46.288**	0.000
	الخطأ	0.156			

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

من خلال الجدول السابق رقم (5.12) يتبين من تحليل التباين للنماذج الانحدار المتعدد وهما نموذجان كما هو مبين وقد كانت هذه النماذج دالة احصائيا أي انها قادرة على تفسير التغيرات في المتغير التابع (تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني) وهي ذات فاعلية للاختبار فرضيات الدراسة .

وقد كان ترتيب دخول المتغيرات على نماذج الانحدار ضمن اهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة الخمسة وعلى قدرته على تفسير التغير في المتغير التابع (تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني)، وكان عند دخول أي متغير جديد يتم تقوية النموذج ويؤثر بشكل دال احصائيا في تفسير التغير في المتغير التابع (تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني) والجدول رقم (5.13) الاتي يبين ذلك:

جدول (5.13): نماذج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة وكيفية دخولها على النموذج وتاثير كل متغير مستقل علي المتغير التابع

النموذج Model	المتغير الموجود Variable enter	ثابت النموذج B	الخطأ المعياري Std. Error	ميل خط الانحدار Beta	قيمة الاختبار T	معنوية الاختبار Sig
1. النموذج الاول متغير مستقل	الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع	0.65	0.08	0.84	7.74**	0.000
2. النموذج الثاني متغيران مستقلان	الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع	0.37	0.11	0.48	3.32**	0.000
	تأثير للميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع	0.44	0.14	0.47	3.22**	0.000

**** دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01 ،،، * دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05**

نلاحظ من الجدول السابق ان اقوى المتغيرات المستقلة التي تمثل فعالية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي (الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع) تأثيرا على المتغير التابع (تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني) كان متغير الاثر والاستدامة المتوقعة من المشروع بحيث انه كان يمثل نموذج الانحدار البسيط رقم واحد وتدخل في نموذج الانحدار المتعدد الثاني وكان هو الاكثر تفسيرا للتغير في المتغير التابع (تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني) حيث بلغ في تفسيره (84%) للتغير الحادث في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني .بينما جاء في المرتبة الثانية متغير تأثير للميزانية والجدوى المتوقعة للمشروع ليفسر ما نسبته (47%) من التغير في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني وكانت كل المتغيرات الموجودة في النموذج الثاني دالة احصائيا بحيث ان قيمة المعنوية كانت اقل بكثير من (0.05).

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، و كذلك التوصيات المقترحة في ضوء النتائج والتي تساعد في زيادة فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في تطوير التعليم و التدريب المهني والتقني في قطاع غزة

نتائج الدراسة

1. وجود تأثير لكل أبعاد فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي(تصميم المشروع، الملاءمة، الشراكة والقدرات المؤسساتية، الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع، الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع) على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني، وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى ادراك الاتحاد الاوروبي الى اهمية تطوير مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.
2. كان التأثير الاكبر والاقوى في ابعاد فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي هما الاثر والاستدامة المتوقعة للمشروع، والميزانية والجدوى الاقتصادية للمشر وع على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني.
3. الأثر والاستدامة المتوقعة للمشروع تؤثر بشكل قوي على تطوير التعليم و التدريب التقني و المهني، و أن معايير الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل كبير على التأكد من أن المشاريع التي تدعمها تعتمد على الاستمرارية.
4. الأثر على الفئة المستفيدة من المشروع من ناحية توفير فرص عمل و التطوير الوظيفي يؤثر بشكل كبير في فاعلية معايير الاتحاد الأوروبي.
5. الميزانية و الجدوى الاقتصادية للمشروع من ناحية (تحديد أصناف النفقات الرئيسية و التكلفة التقديرية، تحديد نفقات بناء القدرات للكادر التعليمي و تحليل نفقات الموارد المادية للمشروع) تؤثر بشكل قوي على فاعلية معايير الاتحاد الاوروبي
6. معيار الملاءمة من ناحية (احتياجات سوق العمل ، ملاءمة المشروع للخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم و التدريب التقني و المهني ، و احتياجات الفئة المستهدفة من التعليم التدريب) تؤثر بشكل كبير على فاعلية معايير الاتحاد الاوروبي.

7. معيار الشراكة و القدرة المؤسساتية من ناحية (توافر الكوادر البشرية المؤهلة لدى المؤسسات التعليمية، توفر نظام مالي لدى المؤسسة التعليمية) تؤثر بشل كبير على فاعلية معايير الاتحاد الاوروبي.
8. معيار تصميم المشروع من ناحية (تحديد مشكلة المشروع بدقة، المخرجات بدقة، تحديد الهدف العام بدقة ، ناحية تحديد مشكلة المشروع ، توفر مصفوفة الاطار المنطقي و مراعاة البيئة الداخلية و الخارجية) تؤثر بشكل كبير على فاعلية معايير الاتحاد الاوروبي.
9. المعايير الفنية لتقييم المشاريع تلعب دورا مهما طبقا لنوع المؤسسة المستفيدة من التمويل سواء كانت قطاع حكومي/ قطاع أهلي .

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصي الدراسة بما يلي :

1. زيادة التفاصيل للمحاور الخاصة بمعايير الاتحاد الأوروبي لتقييم المشاريع بطريقة اكثر دقة نظراً لافتقار المحاور للعناصر التفصيلية المراد تقييمها حيث يؤثر ذلك على نظام التقييم
2. زيادة الوزن النسبي لمحور تصميم المشروع باعتباره الركيزة الأساسية في تخطيط واعداد المشروع واثر ذلك على مخرجات المشروع وتطوير التعليم ولتدريب التقني والمهني ، و كذلك زيادة الوزن النسبي لتوقع الاستدامة المالية للمؤسسة بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة باعتباره عاملاً اساسياً في استمرارية المشروع واستدامته من قبل المؤسسات الشريكة في المشروع.
3. التركيز على ملاءمة المشروع ليساهم أكثر في تعزيز النشر و التعميم على المستوى المؤسساتي، و كذلك التركيز على معيار الشراكة و القدرات المؤسساتية فيما يخص تناغم المشروع مع العوامل الاجتماعية و الثقافية للمجتمع.
4. تفصيل البنود لمعيار الموازنة و الجدوى الاقتصادية للمشروع يحدد نسبة مساهمة الجهات الأخرى سواء أكانت المساهمة عينية أو مالية.
5. التركيز على خدمات التوجيه و الارشاد المهني و الوظيفي لتكون من ضمن المعايير في التقييم نطرا لأهمية هذه الخدمات في توجيه الفئة المستهدفة وارشادهم من الجانب النفسي او الارشاد المهني.

6. متابعة الاستدامة المالية للمؤسسة التعليمية بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة و منحه أولوية في فعالية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي والوظيفي و زيادة التركيز على المساهمة المالية او العينية المتوقعة من جهات أخرى أثناء التنفيذ.
7. التركيز على دمج الاشخاص ذوي الاعاقة في المشاريع مع مراعاة نوع المشروع..

بحوث و دراسات مستقبلية مقترحة:

توصي الباحثة بالقيام بدراسات ذات صلة بالدراسة الحالية مثل:

- دور معايير مقترحات المشاريع في تحقيق ميزة تنافسية بين المؤسسات التعليمية
- دور معايير مقترحات المشاريع في الاستدامة المالية للمؤسسات التعليمية
- تاثير نوع المؤسسة في كفاءة تقييم المشاريع.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المراجع العربية

أبو أحمد (2009م): *تقييم مشروع اغاثة اللاجئين الفلسطينيين بواسطة مجلس اتحاد الكنائس العالمي* (رسالة ماجستير غير منشورة)، غزة، فلسطين.

بدر خان، سوسن (2014م): *اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الاساسي* ، *مجلة الجامعة الإسلامية، غزة*، 12(2).

البنا، محمد .(2011م). *تقييم المشروعات الأسس العلمية والتطبيقات العلمية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز.

برنامج الخليج العربي للتنمية– أجفند معايير ترشيح المشروع. تاريخ الاطلاع: 16 مارس 2017م ، الموقع (www.agfund.org)

التعليم المهني في فلسطين– التعليم المهني في فلسطين. تاريخ الاطلاع: 30 ابريل 2017م ، الموقع (www.tvet-pal.org/ar)

جابر، سميح(2001م): *تدريب وإعداد مدربي التدريب المهني* ، *المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين*، القاهرة.

جربو، داخل (2013م): *التعليم التقني وبناء مهارات العمل* ، دار دجلة للنشر والتوزيع، العراق.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– معهد ماس، .(2009) .مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد .*ظروف خريجي التدريب والتعليم المهني في سوق العمل الفلسطيني* .رام الله – فلسطين

حشوة، مازن و اخرون.(1997م). *في ملاقاة التحدي/التدريب المهني الوضع الحالي و الرؤى المستقبلية*، طاقم الخبراء في التدريب المهني، وزارة العمل، رام الله ، فلسطين.

حلبي، شادي(2012م). *واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي* ، *مجلة جامعة القدس المفتوحة،فلسطين* ،28(6).

حماد، رشاد .(2010م). *تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة* ، (رسالة ماجستير غير متنشورة) ، الأزهر، غزة، فلسطين.

حماد، وليد(2012م): *اتجاهات الشباب السعودي نحو التعليم الفني*، المكتبة العربية السعودية، ط1، الرياض.

الخاروف ، أمل و الدهامشة، جمان (2013م). *العوامل المؤثرة في اتجاهات طلبة الصف العاشر نحو التعليم المهني في مدينة عمان، مجلة دراسات في العلوم التربوية،الأردن*، 2(40) .

الدوماني، محمد (2014م): *دور التعليم والتدريب المهني في تلبية احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة في المجتمع ، مجلة كلية التربية، مصر* ، 25(97).

راضي، ميرفت (2006م): *معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة وسبل التغلب عليها*،(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

رفاعي، عقيل (2013م): *تطوير التعليم المهني في مصر : رؤية مقترحة في ضوء خبارت بعض الدول ، مستقبل التربية العربية*، مصر، 20(85).

أبو رمضان، ليلى.(2013م).*واقع تقييم المشاريع النسوية التي تنفذها المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة من وجهة نظر منسقي المشاريع*.(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين

سعدية منصور(2007م). *تقييم عملية التدريب للعاملين بالكليات التقنية في محافظات غزة من وجهة نظر المتدربين*،(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

سعيد ، وائل(2013م). *فاعلية برنامج مقترح للتدريبات المهنية في تنمية مهارات المنتج الفني لدى طالبات المدرسة الثانوية الصناعية الزخرفية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس*،السعودية، 26(2).

أبو شعيرة، خالد(2008م). *التربية المهنية الفاعلة ومعلم الصف، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1*، عمان .

ابو شعيرة، خالد (2006م). *التربية المهنية: بين الفكر التربوي الإسلامية والفكر التربوي الحديث* ، ط1، الأردن، دار جرير .

الشويخ ، عاطف (2007م) *واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين

صالحة، نبيل(2008م): *فاعلية برنامج مقترح لاكتساب مهارات الرسم الصناعي لدى طلبة دبلوم تبريد وتكييف الهواء في كلية تدريب غزة*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

العبيدي، أمل. (2009م) .*أثر العوامل الاستراتيجية في تحسين فاعلية تقييم الأداء الاداري لمشاريع كلية الادارة و الاقتصاد* . (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الأكاديمية العربية.

عنبر،هشام. (2016م). *دور المعايير الدولية لإدارة المشاريع في زيادة جودة المشروع في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع* (رسالة ماجستيرغير منشورة) ،الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين

العيسى، بشارات، (2012م) *معايير التقييم المستخدمة من قبل مديري المدارس الحكومية في القدس لتقييم المعلمين من وجهة نظر المعلمين و المديرين* (رسالة ماجستير غير منشورة) .جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

فارس، أحمد (2014): *دور كليات المجتمع بمحافظات غزة في تنمية التعليم التقني من وجهة نظر الخريجين وسبل تطويره*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.

ابو لغد، ابراهيم، وحماد، حسين.(1997). *التعليم الفلسطيني: تاريخ، واقع، وضرورات المستقبل*، المؤتمر الدولي للدراسات الفلسطينية، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

مصطفى، أحمد (2001م). مخرجات التدريب المهني وسوق العمل في الأقطار العربية، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، القاهرة

المصري ، منذر (1993م) : التعليم المهني ، المركز العربي للتدريب المهني، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، القاهرة

أبو معيلق، طلعت (2015م). *تطوير أداء مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل الفلسطينية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين .

منذر، قاسم، الشبول. (2016م). *تقييم مشروع المدارس المجتمعية من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن ومقترحات تطويره* ، عمان، الأردن

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي – GIZ معايير اختيار المشاريع: تاريخ الاطلاع:2017/04/14 (www.giz.de)

الوكالة البلجيكية للتنمية–BTC معايير اختيار المشاريع : تاريخ الاطلاع: 2017/06/17 (www.btcctb.org)

يوسف، جمال(2005م): *التعليم المهني بمرحلة التعليم الثانوي في محافظة غزة دراسة تقويمية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

المقابلات:

حازم المشهراوي: مدير برنامج التعليم و التدريب المهني و التقني في قطاع غزة–GIZ ، مقابلة شخصية، 15 مايو 2017م

نبيل صالحة: استشاري التعليم و التدريب التقني و المهني في قطاع غزة ، مقابلة شخصية، 22 ابريل 2017

المراجع الأجنبية:

Abdullah, H. (2013). *The role of VET providers in training partnerships with industry in East Java, Indonesia*. In: TVET@Asia, issue 1, 1-14. Online: http://www.tvet-online.asia/issue1/alias_hassan_tvet1.pdf .

Ananiadou, K. (2013). Revisiting Global Trends in TVET: Reflections on Theory and Practice. *UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training*.

Bates, G., & Jones, L. (2012). *Monitoring and evaluation: a guide for community projects. Liverpool JMU*: Centre for Public Health

Dart J, Petheram RJ, Straw W (1998) 'Review of evaluation in agricultural extension.' Rural Industries Research and Development Corporation Publication 98/136, Canberra, ACT.

European Commission, PCM (2004): "Project cycle management guidelines ", Aid Delivery Methods.

Lewis, J. P. (2002). Fundamentals of project management: developing core competencies to help outperform the competition. AMACOM Div American Mgmt Assn.

Lomazov, V. A., Nesterova, E. V., Lomazova, V. I., Nesterov, V. G., Igrunova, S. V., & Petrosov, D. A. (2016). *Selecting the Innovative Projects Taking into Account the Sensitivity of Multi Criteria Evaluation from the Changes of Expert Judgments. International Business Management*, 10(16), 3354-3358.

Meredith, Jack R., and Samuel J. Mantel Jr. Project management: a managerial approach. John Wiley & Sons, 2011.

McGee, Thomas, & Wilson. (2005), "*Strategy: Analysis & practice", Mcgraw-Hill Education, Berkshire*

European Commission, PCM (2004): "*Project cycle management guidelines ", Aid Delivery Methods*.

Mouzakitis, G. S. (2010). The role of vocational education and training curricula in economic development. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *2*(2), 3914-3920.

Raharjo, Y. C., Cheeke, P. R., Patton, N. M., & Supriyati, K. (1986). Evaluation of tropical forage and by-product feeds for rabbit production. I. Nutrient digestibility and effect of heat treatment. Journal of Applied Rabbit Research, 9, 56-66.

USAID (1998): "Managing for Results at USAID", presentation prepared by Annette Binnendijk for the Workshop on Performance Management and Evaluation, New York.

UNESCO. (2008). Evaluation of the Pilot Phase of the Nigeria-UNESCO Science & Technology Education Project (STE)

UNESCO (1985), Terminology of Technical And Vocational Education, Geneva

Xia, B., Chan, A., Zuo, J., & Molenaar, K. (2013). Analysis of Selection Criteria for Design-Builders through the Analysis of Requests for Proposal. *Journal of Management in Engineering*, *29*(1), 19-24. doi:10.1061/(ASCE)ME.1943-5479.0000119

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1): كتاب تحكيم الاستبيان

الجامعة الاسلامية– غزة
كليـــة التجـــــارة
قسم ادارة الأعمـــال
ماجستير ادارة الأعمال

السيد /ة الدكتور/ الفاضل/ة _____ حفظه/ا الله

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،

<u>الموضوع: تحكيم استبانة</u>

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ماجستير ميدانية بعنوان "فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الأوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة دراسة حالة مشروع دعم الاتحاد الاوروبي لتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع غزة" ، و ذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ادارة الأعمال. و بهدف اعداد و تطوير الاستبانة فقد استندت الباحثة في فقراتها على دراسة استطلاعية للخبراء و العاملين في مؤسسات التعليم و التدريب المهني و التقني و الى أدبيات الدراسة و الإجراءات المتبعة في برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير التعليم و التدريب التقني و المهني اضافة الى الخبرة الشخصية للباحثة.

إن خبرتكم الطويلة في هذا المجال و ثقة الباحثة بكم جعلتها تضع استبانة الدراسة المرفقة بين أيديكم للوقوف على صحة و صدق فقراتها، و كذلك مدى صلاحياتها و مواءمتها. و تتطلع الباحثة الى ملاحظاتكم النيرة التي ستكون ذات تأثير كبير في إخراج الاستبانة بشكل يتسم بالمنهجية العلمية و تحقيق الأهداف المرجوة منها، و ذلك بإجراء تعديلات أو اضافات أو ملاحظات ترونها مناسبة و تثري هذه الاستبانة.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الباحثة

نور رشاد حبيب

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين

#	الاسم	المسمى الوظيفي	مكان العمل
.1	أ.د فارس أبو معمر	أستاذ مشارك	الجامعة الاسلامية
.2	د. أكرم سمور	دكتور جامعي	الجامعة الاسلامية
.3	د. خالد دهليز	دكتور جامعي	الجامعة الاسلامية
.4	د. وسيم الهابيل	دكتور جامعي	الجامعة الاسلامية
.5	د. كمال الهنداوي	مسؤول التقييم	وكالة الغوث و تشغيل اللاجئين
.6	د. عزام أبو حبيب	مسؤول وحدة تجنيد التمويل	وكالة الغوث و تشغيل اللاجئين
.7	د.فرج أبو شمالة	أستاذ	وكالة الغوث و تشغيل اللاجئين
.8	حنين أبو نحلة	مدير مكتب الوكالة البلجيكية للتنمية– غزة	الوكالة البلجيكية للتنمية
.9	م. محمد أبو زعيتر	رئيس مجلس التشغيل المحلي – قطاع غزة	صندوق التشغيل الفلسطيني
.10	أيمن فتيحة	ممثل الاتحاد الأوروبي في قطاع غزة	الاتحاد الأوروبي
.11	نبيل صالحة	استشاري التعليم و التدريب التقني و المهني	استشاري

ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها الأولية

الجامعة الاسلامية- غزة

كليـــــة التجـــــــارة

قسم ادارة الأعمـــــال

ماجستير ادارة الأعمال

السيد/ة ..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

نضع بين أيديكم الاستبانة المرفقة والتي تهدف لجمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الادارية بعنوان (فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة) للوقوف على فاعلية المعايير المستخدمة في التقييم الاولي للمشاريع واثرها على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني مما يسهم في تطوير نظام التقييم للمشاريع الممولة من قبل المؤسسات المانحة. وبناءً عليه تهدف أدوات الدراسة إلى قياس مدى فاعلية المعايير الفنية .ونظراً لأهمية آرائكم في موضوع هذه الدراسة يأمل الباحث بالتكرم من سيادتكم بالإجابة على بنود الاستبانة بدقة وموضوعية ، مع العلم بأن نتائج هذه الدراسة محاطة بالسرية التامة وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

يوجد مقياس متدرج لقياس درجة الاهمية حيث تمثل الدرجة: (مرتفع جدا "5")، (مرتفع 4) (متوسط "3")، (منخفض "2")، (منخفض جداً 1) .

نشكر لكم حسن تعاونكم لما تبذلونه من جهد لإنجاز هذه الدراسة للتوصل إلى نتائج دقيقة، وتوصيات تطويرية من أجل الارتقاء بالمعايير الفنية لتقيم المشاريع.

مع جزيل الشكر والتقدير لجهودكم

الباحثة

نور رشاد الزين حبيب

يُرجى وضع إشارة (✓) أمام الفقرة أو الاختيار الذي ينطبق عليكِ:

الجنس

☐ ذكر

☐ أنثى

العمر

☐ أقل من 30 سنة ☐ 30- أقل من 40 سنة

☐ 40- أقل من 50 سنة ☐ 50 سنه فأكثر

المؤهل العلمي

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأكثر

نوع المؤسسة

☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص

سنوات الخبرة في مشاريع TVET

☐ من 1-5 سنوات ☐ من6 -10 سنوات ☐ من11- 15 سنة

☐ من 16-20 سنة ☐ من 21- 25 سنة ☐ أكثر من 25 سنة

☐ سنة التأسيس

☐ عدد العاملين

ثانيا المعايير الفنية لتقييم المشاريع:

المجال الأول: تصميم المشروع		درجة الأهمية				
الرقم	البنود الاختبارية	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفض	منخفض جدا
1	تحديد المشكلة للمشروع المقترح					
2	تحديد الاحتياجات للفئة المستهدفة من المشروع					
3	تصميم المشروع بلبي احتياجات الفئة المستهدفة					
4	الهدف العام للمشروع محدد وواقعي					
5	مخرجات المشروع محددة وواضحة					
6	توافر مصفوفة الاطار المنطقية للمشروع					
7	تحليل مخاطر البيئة الداخلية والخارجية في تصميم المشروع					
8	تتكامل نتائج المشروع مع عمليتي التدريب والتشغيل					
9	يراعي المشروع الحالة الجندرية					
10	يراعي المشروع المحافظة على البيئة					
11	يراعي المشروع متطلبات السلامة والصحة المهنية					
12	يساهم المشروع في الاعمال الريادية					
13	يساهم المشروع في تطوير المؤسسة التعليمية					
14	يساهم المشروع في الشراكة المجتمعية					
15	يساهم المشروع في دمج الأشخاص ذوي الاعاقة					
المجال الثاني: الملاءمة						
1	ملاءمة المشروع لاحتياجات سوق العمل					
2	ملاءمة المشروع للخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني					
3	ملاءمة المشروع لاحتياجات للفئة المستهدفة من التعليم والتدريب					
4	ملاءمة المشروع للمستويات المهنية الوطنية الفلسطينية والعربية					
5	مساهمة المشروع في تطوير الأنظمة والمعايير الوطنية والمساهمة في تعزيز النشر والتعميم					
6	مساهمة المشروع في تعزيز النشر والتعميم على المستوى المؤسساتي					
المجال الثالث: الشراكة والقدرات المؤسساتية						
1	تجربة الشركاء وخبراتهم ذات الصلة بالمشروع					
2	أدوار الشركاء ومسؤولياتهم والتزاماتهم في المشروع					

3	تبني الشركاء اهداف وانجازات المشروع					
4	التنسيق مع الشركاء طوال فترة التنفيذ للمشروع					
5	تناغم المشروع مع العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع					
6	يتوافر لدى المؤسسة التعليمية الكوادر البشرية المؤهلة					
7	يتوافر لدى المؤسسة التعليمية نظام مالي					
8	يتوافر لدى المؤسسة التعليمية نظام ضبط الجودة والنوعية					
9	يتوافر لدى المؤسسة نظام للمتابعة والتقييم					
المجال الرابع: الأثر والاستدامة المتوقعة من المشروع						
1	الأثر المتوقع على الفئة المستفيدة بتوفير فرص عمل					
2	الأثر المتوقع على الفئة المستفيدة بالتطوير الوظيفي					
3	الاستدامة المالية للمؤسسة بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة					
4	الاستدامة المؤسساتية لاستمرار المشروع ودمجها وفق هيكلية المؤسسة المستفيدة من المشروع					
5	القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوافرة بدون توفير دعم خارجي					
6	الأثر المتوقع على الاقتصاد المحلي والتنمية					
7	استدامة المشروع وانتقال الأثر على النظام المؤسساتي					
المجال الخامس: الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع						
1	تحديد أصناف النفقات الرئيسة والتكلفة التقديرية					
2	تحديد النفقات لبناء القدرات للكادر التعليمي					
3	تحليل النفقات للموارد المادية للمشروع					
4	تحليل النفقات للموارد التدريبية للمشروع					
5	تحليل النفقات للتواصل مع المجتمع والسوق المحلي					
6	ملائمة الموازنة للأنشطة المقترحة					
7	تناسب التكلفة المقدرة مع النتائج المتوقعة للمشروع					
8	تناسب التكلفة المقدرة مع أسعار السوق					
9	المساهمات المتوقعة من جهات أخرى سواء كانت مالية او عينية					

شاكرة حسن تعاونكم ،،،

ملحق رقم (4): الاستبانة بصورتها النهائية

الجامعة الاسلامية- غزة

كليـــــة التجـــــــارة

قسم ادارة الأعمـــــال

ماجستير ادارة الأعمال

السيد/ة ..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

نضع بين أيديكم الاستبانة المرفقة والتي تهدف لجمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الادارية بعنوان (فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة) للوقوف على فاعلية المعايير المستخدمة في التقييم الاولي للمشاريع واثرها على تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني مما يسهم في تطوير نظام التقييم للمشاريع الممولة من قبل المؤسسات المانحة. وبناءً عليه تهدف أدوات الدراسة إلى قياس مدى فاعلية المعايير الفنية .ونظراً لأهمية آرائكم في موضوع هذه الدراسة يأمل الباحث بالتكرم من سيادتكم بالإجابة على بنود الاستبانة بدقة وموضوعية ، مع العلم بأن نتائج هذه الدراسة محاطة بالسرية التامة وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

نشكر لكم حسن تعاونكم لما تبذلونه من جهد لإنجاز هذه الدراسة للتوصل إلى نتائج دقيقة، وتوصيات تطويرية من أجل الارتقاء بالمعايير الفنية لتقيم المشاريع.

مع جزيل الشكر والتقدير لجهودكم

الباحثة

نور رشاد الزين حبيب

يُرجى وضع إشارة (✓) أمام الفقرة أو الاختيار الذي ينطبق عليكِ:

الجنس

☐ ذكر ☐ أنثى

العمر

☐ من25 – 30 سنة ☐ من 31– 35 سنة ☐ من 36– 40 سنة

☐ من 41– 45 سنة ☐ من 46– 50 سنه ☐ أكثر من 50 سنة

المؤهل العلمي

☐ ماجستير فأكثر ☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

نوع المؤسسة

☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ مؤسسات غير حكومية

سنوات الخبرة في مشاريع TVET

☐ من 1-5 سنوات ☐ من6 -10 سنوات ☐ من11- 15 سنة

☐ من 16-20 سنة ☐ من 21- 25 سنة ☐ أكثر من 25 سنة

المعايير الفنية لتقييم المشاريع:

نأمل منكم استخدام التدريج من 1 الى 10 حيث أنه كلما اقتربت الإجابة من الدرجة 10 دل ذلك على الموافقة الكبيرة جدا على ما ورد في الفقرات المذكورة وتقل بالتدريج

لمجال الأول: تصميم المشروع		
الرقم	البنود الاختبارية	(1-10)
.1	يحدد المشروع المقترح المشكلة بدقة	
.2	يحدد المشروع احتياجات الفئة المستهدفة و يُصمم لتلبية تلك الاحتياجات	
.3	يحدد المشروع المخرجات بدقة واضحة ومحددة	
.4	يحدد المشروع الهدف العام بشكل محدد	
.5	تتوفر مصفوفة الاطار المنطقي للمشروع	
.6	يراعي تصميم المشروع تحليل البيئة الداخلية و الخارجية	

.7	تتكامل نتائج المشروع مع عمليتي التدريب والتشغيل	
.8	يراعي المشروع النوع الاجتماعي (الذكور و الاناث)	
.9	يراعي المشروع المحافظة على البيئة و متطلبات السلامة والصحة المهنية	
.10	يساهم المشروع في الاعمال الريادية	
.11	يساهم المشروع في تطوير المؤسسة التعليمية	
.12	يساهم المشروع في الشراكة المجتمعية	
.13	يساهم المشروع في دمج الأشخاص ذوي الاعاقة	
المجال الثاني : الملاءمة		
.14	يلائم المشروع احتياجات سوق العمل	
.15	يلائم المشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني	
.16	يلائم المشروع احتياجات الفئة المستهدفة من التعليم والتدريب	
.17	يلائم المشروع المستويات المهنية الوطنية الفلسطينية والعربية	
.18	يساهم المشروع في تطوير الأنظمة والمعايير الوطنية والمساهمة في تعزيز النشر والتعميم	
.19	يساهم المشروع في تعزيز النشر والتعميم على المستوى المؤسساتي	
المجال الثالث: الشراكة والقدرات المؤسساتية		
.20	يضع الشركاء تجاربهم وخبراتهم ذات الصلة بالمشروع	
.21	يعرف الشركاء أدوارهم و مسؤولياتهم و التزاماتهم في المشروع	
.22	يتبني الشركاء اهداف وانجازات المشروع	
.23	يتناسق الشركاء معا طوال فترة التنفيذ للمشروع	
.24	يتناغم المشروع مع العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع	
.25	تتوافر الكوادر البشرية المؤهلة لدى المؤسسات التعليمية	
.26	يتوافر نظام مالي لدى المؤسسة التعليمية	
.27	يتوافر نظام ضبط الجودة و النوعية لدى المؤسسة التعليمية	
.28	يتوافر نظام المتابعة و التقييم لدى المؤسسة	
المجال الرابع: الأثر والاستدامة المتوقعة من المشروع		
.29	يتوقع الاثر على الفئة المستفيدة بتوفير فرص عمل	
.30	يتوقع الاثر على الفئة المستفيدة بالتطوير الوظيفي	
.31	يتوقع الاستدامة المالية للمؤسسة بعد انتهاء التمويل من الجهة المانحة	
.32	يتوقع الاستدامة المؤسساتية لاستمرار المشروع ودمجها وفق هيكلية المؤسسة المستفيدة من المشروع	
.33	يتوقع القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوافرة بدون توفير دعم خارجي	

34.	يتوقع الأثر على الاقتصاد المحلي والتنمية	
35.	يتوقع استدامة المشروع وانتقال الأثر على النظام المؤسساتي	
المجال الخامس: الميزانية والجدوى الاقتصادية للمشروع		
36.	تتحدد أصناف النفقات الرئيسة والتكلفة التقديرية	
37.	تتحدد نفقات بناء القدرات للكادر التعليمي	
38.	تحليل نفقات الموارد المادية للمشروع	
39.	تحليل نفقات الموارد التدريبية للمشروع	
40.	تحليل نفقات التواصل مع المجتمع والسوق المحلي	
41.	تتلاءم موازنة الأنشطة المقترحة	
42.	تتناسب التكلفة المقدرة مع النتائج المتوقعة للمشروع	
43.	تتناسب التكلفة المقدرة مع أسعار السوق	
44.	تساهم جهات أخرى سواء كانت مالية أو عينية	
المجال السادس: تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني		
45.	يعزز المشروع قدرات المؤسسة التعليمية/التدريبية	
46.	يحسن المشروع مخرجات التعليم والتدريب	
47.	يقدم المشروع تدريب ذو جودة ونوعية عالية	
48.	يتيح المشروع فرصة اندماج الطلبة في سوق العمل	
49.	يطور المشروع مناهج تعليمية حسب متطلبات سوق العمل	
50.	يوفر المشروع بيئة تعليمية محفزة على التعلم	
51.	يقدم المشروع خدمات التوجيه والإرشاد المهني والوظيفي	
52.	ينمي المشروع قدرات الطلبة الفنية والمعرفية والاتجاهية	
53.	يلبي المشروع المتطلبات الانية والمستقبلية لسوق العمل	
54.	يوفر المشروع نظام تعليمي مرن و ذو قدرة تنافسية	
55.	يوفر المشروع الدعم والمساندة الفنية والادارية	

شكراً لحسن تعاونكم،،

ملحق رقم (5): اسئلة المقابلات

المقدمة:

أجري هذه المقابلة بهدف استكمال اجراءات الدراسة للحصول على معلومات اضافية تتعلق بموضوع البحث. أشكركم لاعطائي بعضا من وقتكم لعقد المقابلة معكم مع التأكيد أن جميع البيانات التي سيتم تزويدي بها ستستخدم لأغراض البحث فقط، مع العلم أن هذه المقابلة مسجلة.

الباحثة

نور حبيب

- **الأسئلة:**
- العمر : .....
- المؤهل العلمي:.....
- سنوات الخبرة في التعليم و التدريب التقني و المهني:.....

1. من وجهة نظرك ! ما هي البنود أو المواضيع التي يشملها تصميم المشروع في التعليم و التدريب المهني و التقني ؟ اذكرها حسب الاهمية؟
2. من وجهة نظرك ما هي البنود التي يجب أخذها بعين الاعتبار لجعل المشروع ملائم للاحتياجات ؟ الرجاء ذكرها حسب الأهمية؟
3. من وجهة نظرك ما المطلوب من المؤسسات الشريكة تبادله . ما المطلوب من الشركاء تبادله سواء العاملين في ال TVET أو القطاع الخاص؟
4. من وجهة نظرك ما الواجب توقعه من الاثار لأي مشروع للمحافظة على استدامته؟
5. من وجهة نظرك هل ترى أن هناك اختلافات في تقييم الاثر و تحديد الاثار المطلوبة للاستدامة سببها:
6. من وجهة نظرك الميزانية و الجدوى الاقتصادية لأي مشروع على اذا يجب أن تشمل؟
7. من وجهة نظرك ما الامور التي تعتقد أنه يجب أن يشملها المشروع لتطوير التعليم و التدريب المهني و التقني؟
8. هل للمتغيرات التالية (الجنس،العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، نوع المؤسسة) تأثير في اختيار المشروع المقترح؟

ملحق رقم (6): أسئلة المجموعة البؤرية

المقدمة:

السادة الكرام ، يشرفني حضوركم و تخصيص جزء من وقتكم لحضور المجموعة البؤرية الخاصة برسالة الماجستير تحت عنوان "فاعلية المعايير الفنية للاتحاد الاوروبي في تقييم مقترحات المشاريع الخاصة بتطوير التعليم والتدريب التقني والمهني بقطاع غزة" و أعلمكم بأنه تم عقد هذه المجموعة بغرض جمع المعلومات كما أن المعلومات التي سيتم تزويدي بها ستستخدم فقط لأغراض البحث بالاضافة الى أن الجلسة مسجلة .

مدة الجلسة ستتراوح من 90-120 دقيقة ، أتمنى المشاركة الفعالة من الجميع.

الاسئلة المقترحة للمناقشة

1. ما مدى صلاحية المعايير الفنية بالحكم على مقترح المشروع من وجهة نظركم؟
2. ما درجة الأهمية لكل معيار من المعايير الاتية (معايير الاتحاد الأوروبي) من وجهة نظركم؟
3. برأيكم هل هذه المعايير منصفة في الحكم على درجة أهمية المقترح؟
4. هل لنوع المؤسسة تأثير في نوع المعايير واهميتها ؟
5. هل يوجد معايير اخرى يمكن اضافتها؟ ولماذا؟
6. هل توجد معايير غير ضرورية يمكن حذفها؟ ولماذا؟
7. الى أي مدى تساهم هذه المعايير في تطوير التعليم التقني و المهني؟

ملحق رقم (7): جدول يوضح بيانات دراسة الحالة (المقابلات)

رقم الحالة	اسم الحالة	الجنس	العمر	المؤهل العلمي	نوع المؤسسة	سنوات الخبرة في TVET	تاريخ المقابلة
.1	نبيل صالحة	ذكر	أكثر من 50 سنة	ماجستير	استشاري	32	2017/08/06
.2	محمد مشتهى	ذكر	من 31–35 سنة	دكتوراة	مؤسسة أهلية	3	2017/08/07
.3	ريم اسليم	أنثى	من 36 – 40سنة	ماجستير	مؤسسة حكومية	7	2017/08/07
.4	أيمن بكير	ذكر	من 36– 40 سنة	دكتوراة	مؤسسة أهلية	4	2017/08/07
.5	خيري شعيب	ذكر	من 46– 50 سنة	ماجستير	استشاري	12	2017/08/08
.6	محمد أبو حية	ذكر	من 36–40 سنة	بكالوريوس	مؤسسة حكومية	4	2017/08/08
.7	محمود الحليمي	ذكر	من 41– 45 سنة	ماجستير	مؤسسة أهلية	4	2017/08/09
.8	سعيد جاد الحق	ذكر	أكثر من 50	بكالوريوس	مؤسسة حكومية	24	2017/08/09
.9	حنين أبو نحلة	انثى	من 36– 40 سنة	ماجستير	استشاري	7	2017/08/10
.10	حسام جودة	ذكر	من 41– 45 سنة	ماجستير	استشاري	4	2017/08/10

ملحق رقم (8) جدول يوضح بيانات المجموعة البؤرية

#	الاسم	رقم المجموعة	الجنس	العمر	المؤهل العلمي	نوع المؤسسة	سنوات الخبرة في TVET
.1	خيري شعيب	1.1	ذكر	من 46–50 سنة	ماجستير	استشاري	12
.2	منال حسنة	1.1	أنثى	من 31–35 سنة	ماجستير	مؤسسة اهلية	5
.3	نبيل صالحة	1.1	ذكر	أكثر من 50 سنة	ماجستير	استشاري	32
.4	كمال الهنداوي	1.1	ذكر	من 41– 45 سنة	دكتوراة	استشاري	8
.5	سعيد جاد الحق	1.1	ذكر	أكثر من 50 سنة	بكالوريوس	مؤسسة حكومية	24
.6	محمد أبو حية	1.2	ذكر	من 41– 45 سنة	بكالوريوس	مؤسسة حكومية	4
.7	باسل الهابيل	1.2	ذكر	من 41– 45 سنة	ماجستير	استشاري	7
.8	محمود الحليمي	1.2	ذكر	من 41–45 سنة	ماجستير	مؤسسة أهلية	4
.9	أحمد الأغا	1.2	ذكر	أكثر من 50 سنة	ماجستير	مؤسسة اهلية	22